شذا العرف

في

فن الصرف

ض

شرحه وصححه وأعد فهارسه
الأستاذ الدكتور
حسني عبد الجليل يوسف

تأليف
الشيخ أحمد الحملاوي

Editions Al-Adab 1923
42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

شَــذا العَــرْف

فِي

فَنِّ الصَّــرْف

تأليف

الشَيخ أحْمد الحَملاوِي

شَرَحَهُ وصَحَّحَهُ وَأَعَدَّ فَهَارِسَهُ

الأستاذ الدكتور حُسْني عبد الجليل يوسف

الناشر
مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٩٠٠٨٦٨
البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

الناشر

مكتبة الآداب

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

الحملاوي ، أحمد

شذا العرف في فن الصرف

/ تأليف أحمد الحملاوي.

شرحه وصححه وأعد فهارسه حسني عبدالجليل يوسف

ط٣. القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٧

٢٧٢ ص ؛ ٢٠ سم

تدمك ١٢ ٨٣ ٢٤١ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - الصرف

أ- يوسف ، حسني عبدالجليل (شارح - مصحح - معد فهارس)

ب - العنوان.

٤١٥,٥

الطبعة الثالثة: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

عنوان الكتاب: شذا العرف في فن الصرف

اسم المؤلف: د. الشيخ أحمد الحملاوي

رقم الإيداع: 4719 لسنة ٢٠٠٧م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 – 241 - 831 – 2

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف ٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢)

e-mail: adabook@hotmail.com

الإهداءُ

إلى روح الأستاذ الفاضل،

والعالم الجليل...

الشيخ أحمد الحملاوي

نفعنا الله بعلمه وجزاه عنّا خير الجزاء

الدكتور

حسني عبد الجليل يوسف

مقدمة الشارح

ولد الشيخ أحمد الحملاوي سنة ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م بالشرقية بمصر، وتوفي سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م، وقد نال إجازة التدريس من دار العلوم سنة ١٨٨٨ م، واشتغل بالتدريس بوزارة المعارف ثم بالمحاماة، ثم نال إجازة العالمية من الأزهر الشريف، وبهذا جمع بين علوم الأزهر والعلوم التي كانت تُدَّرس في دار العلوم، فجمع بين علوم الدين من تفسير وفقه وحديث وعقائد، وعلوم اللغة العربية من صرف ونحو وبلاغة وأدب وعروض.

كتاب شذا العَرْفِ في فَنِّ الصَّرْفِ:

يعتبر هذا الكتاب أهم كتاب تعليمي في علم الصرف لدارسي اللغة العربية في عصرنا منذ تأليفه حتى الآن، سواء في الجامعة الأزهرية، أو في الجامعات المصرية.

ولا شك أن شهرة الكتاب ترجع إلى قيمته العلمية؛ إذ أنه جمع بين النظرية والتطبيق، وبين تقديم المعارف وإكساب القدرات، وقد كان اختيار المؤلف لمصطلح «فن الصرف» بدلاً من «علم الصرف» اختيارًا له دلالته، حيث يبرز قصد المؤلف إلى تنمية القدرات اللغوية عند الدارس.

وقد رجع المؤلف إلى أكثر كتب الصرف، وذكر من علمائه نيِّفًا وعشرين عالِمًا، ونرجّح أنه رجع إلى أكثر مِمَّن ذكرهم، في ضوء موازنة الكتاب بغيره من كتب الصرف القديمة.

وقد اهتم المؤلف بإبراز الآراء المختلفة حول القضايا الصرفية، والإشارة إلى رأي جمهور العلماء.

كما اهتم بإبراز أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين، والإشارة إلى اللغات التي تختلف عن لغة قريش مثل لغة تميم ونجد وربيعة وأسد.

وقد كان اعتماده في المقام الأول على كتاب أوضح المسالك لابن هشام،

وعلى كتب ابن مالك، وشرح الرَّضي الاستراباذي للشافية والكافية، كما نجد عنده تأثرًا بابن عصفور في كتاب الممتع، سواء من حيث المنهج أو الرأي، إلى جانب استشهاده الكثير بآراء سيبويه.

وقد توخَّى التفصيلَ في بعض القضايا، والإيجاز في أكثرها، مما جعلنا نتوخَّى التعليق عليها، وشرحها دون إغراق في القضايا الخلافية.

هذا فضلاً عمَّا أضفناه إلى الشرح من أمثلة وشواهد مما وجدناه في كتب الصرف وكتب اللغة، وقد رجعتُ إلى أهم تلك الكتب وأوثقها، واعتمدت عليها، واستخلصت منها ما يفيد الدرس الصرفي ويوضِّح القضايا ويتمِّمها، إلى جانب ما استدركته على المؤلف في بعض المواضع، وقد توخَّيتُ الاهتمام بروايات الشواهد الشعرية، وتحقيق القراءات الشاذة التي أوردها المؤلف، واستنباط الشاهد الصرفي في الآيات القرآنية والأبيات الشعرية وغيرها من الشواهد.

وقد اعتمدتُ على نُسخة من النسخ التي صدرت عن دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٠ قبل وفاة المؤلف، وهي نسخة تمتلكها مكتبة الآداب بمصر، وهي المكتبة التي اضطلعت بنشر الكتاب، فأوردتُ ما بها من حواشٍ، وقابلت هذه بنسخة أخرى صدرت سنة ١٩٤٩، وقد أشرت إلى حواشي المؤلف بوضع نُجَيْمَة(*).

وعلى الرغم من اهتمام المؤلف بالتبويب والترتيب فإن الكتاب كان بحاجة إلى عرض جديد يتناسب مع العصر، ومع قيمة الكتاب، حيث حرصتُ على إبراز العناوين الرئيسية والفرعية، فضلاً عن تحقيق الشواهد القرآنية والنبوية والشعرية والأمثال.

وقد اجتهدتُ في أن يكون الشرح والتعليق مكملاً للقضايا الصرفية وموضحًا لها ومضيفًا إليها ما رأيتُ أنها تحتاج إليه من إضافات، كما بيَّنتُ

المصدر الذي اعتمدتُ عليه في كل قضية تيسيرًا للدارس الذي يطلب مزيدًا من التفصيل أو التحقيق، ومراعاة للدقة والأمانة العلمية.

كما قمتُ بإعداد فهارس للشواهد التي استشهد بها المؤلف من قرآن وحديث شريف وشِعر وأمثال وأعلام ومراجع.

ولا نقول جديدًا إذا قلنا : إن علم الصرف أهم علوم اللغة العربية وعمادها، فعلى الرغم من ذلك التقدم الكبير في علوم اللغة، فإن علم الصرف سيظل شامخًا، كما سيظل مصدرًا لأهم القوانين التي يقوم عليها علم اللغة، مثل قانون التوافق الحركي والمماثلة والمجاورة الصوتية، كما أن الفصاحة من منظور علمي لا تقوم إلا على فهم عميق لعلم الصرف، وإن ما يبدو من صعوبة كثير من مسائل الصرف لا يجعلنا نستبدل ذلك بتيسير مُخِلٍّ له؛ لأن الفهم العميق لقضايا الصرف ضروريٌّ لفهم الجذور الأساسية للغة العربية، هذا فضلاً عن أن الموازنة بين تلك الأصول، والصور المستعملة من مفردات اللغة تكشف عن نضج هذه اللغة ورُقيِّها، ووصولها إلى مستوى الفصاحة العلمية، تلك الفصاحة التي قد تخفى على بعض الدارسين، والتي تمثل السمة الأساسيّة للغة القرآن الكريم.

وربما كان الاختلاف الجوهريّ بين القدماء والمُحْدَثين ليس في سلسلة التغيرات التي تحدث للكلمة وبخاصة عند إسنادها إلى الضمائر، أو التغيرات التي تعتري الصيغ، ولكن في الأساس الذي يفترضه كل منهما؛ فالقدماء يفترضون القصد في الحذف والإبدال والإعلال، أما المُحْدَثون فإنهم يميلون إلى المنهج الوصفيّ الذي يستند إلى القانون اللغويّ الذي يتم بطريقة تلقائية تتفق وجهاز النطق عند المتحدثين بالعربية وإلى العرف اللغوي أو طبيعة اللغة.

وصاحب الكتاب يرتبط بالمنهج الأول، ولهذا كان على الشارح أن يلتزم بمنهجه وأن يؤصل لقضاياه في إطار المنظور الذي ارتبط به وهو منظور صحيح أصيل.

وبعد، فإن أكبر خدمة نقدمها لهذا العالِم الجليل ولكتابه الفريد هو ذلك المجهود الذي بذلناه في إعادة طبع الكتاب وعرضه وشرحه وعمل فهارسه، وهو جهد سيلمسه القارئ، ولا أبتغي به غير وجه الله وخدمة لغة القرآن الكريم.

والله أسأل أن يوفّقنا إلى ما فيه الخير

وعلى الله قصد السبيل

الدكتور حسني عبد الجليل يوسف

* * *

شذا العَرْف

في فنّ الصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

اللهمَّ إنا نحمدُك يا مصرِّف القلوب على مزيد نعمك، ومترادِف جودِك وكرمِك، غمرتَنا بإحسانك، الذي مصدره مجرّد فضلك، وشملتنا بمُضاعَف نِعَمِك وطَوْلِك[1]؛ فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزَّهت أفعالك عن النقص والإعلال، لا رادّ لماضي أمرك، ولا وصول لقدْرِك حقَّ قدرك. ونستمطرك غَيْثَ صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتقِّ من ساطع نوره كلُّ موجود، «محمد» المصطفى من خير العالمين نسبًا، وأرفعهم قَدْرًا، وأشرفهم حسبًا، الذي صغَّر بصحيح عزمه جيشَ الجهالة، ومزّق بسالم حَزْمه شمْلَ الضلالة، وعلى آله مَظاهر الحِكَم، وصَحْبه مصادرِ الهمم، الذين مهَّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد سبيلَ الهُدَى ومعالم الرشاد[2].

وبعد ، فما انتظم عِقدُ علم إلا والصَّرْفُ واسطتُه، ولا ارتفع منارُه إلا وهو

---

(١) الطَّول: الفضل والمنّ.

(٢) يستخدم المصنف في خطبته مصطلحات صرفية، نحو: مُصَرف، مَصْدر، مجرد، مضاعف المثال، النقص، الإعلال، ماضي امرك، المشتق، صغر، صحيح، سالم، مصادر، لفيف جمع، مقرون.
وهو في ذلك ينحو نحو بعض المصنفين في الصرف حيث يضمنون مقدمات كتبهم مثل هذه المصطلحات.
وهذا يمثل تمهيدًا بارعًا للدخول في علم من العلوم، وهو يتفق مع بعض أصول التربية وكذلك البلاغة.

قاعدته؛ إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تُعرَف سَعة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية، وكان ممن تطلَّع لرشف أفاويقه[1] وتطلَّبَ جمع تفاريقه، طلبة مدرسة «دار العلوم»، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المِطْلابُ فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألاَّ أضنَّ به على أهله، فسرَّحت نواظر البحث في فِجاجِ الكواغد[2]، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفتِ الأثرَ، حتى أتتْ بالمبتدأ والخبر، ثم جعلتُ أميِّزُ الصحيح من العليل، وأُودِع ما أقتطِفُه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتابًا تروق معانيه، وتطيب مَجانيه، عباراته شافية، وشواهده كافية، فأمعِن نظرك فيه، وقُلْ: «ذلك فضل الله يؤتيه»، وإن رأيتَ هفوة فقل: طغى القلم؛ فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم [من البسيط]:

فإن رأوْا هَفْوَةً طـارُوا بهـا فَرَحًـا ... مِنِّي وما علِمُوا مِن صالحٍ دَفَنوا[3]

وقد سميته: «شذا العَرف في فن الصرف»[4].

واللهَ أسال أن يُلبسَه ثوبَ القَبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسئول.

وقد جعلته مرتبًا على مقدمة وثلاثة أبواب: **فالمقدمة**: فيما لابد منه فيه. **والباب الأول**: في الفعل. **والثاني**: في الاسم. **والثالث**: في أحكام تعمُّهما.

* * *

---

(١) **أفاويق**: جمع فِيقة وهي اللبن يتجمع في الضرع بين الحلبتين.

(٢) **فجاج**: طرق ودروب. **الكواغد**: جمع كاغد، وهو القرطاس أي الصحيفة يكتب فيها.

(٣) البيت من البسيط لقعنب بن أم صاحب، ويروى:

إن يسمعوا ريبة طاروا لها فرحًا ... مِنِّي وما سمعوا من صالح دفنوا

انظر ديوان الحماسة ج ٢/٦، مختارات ابن الشجري ص ٤٨، والحماسة البصرية ٢/٧٦.

(٤) **شذا**: فوح: ما انتشرت رائحته وقويت. **العرف**: الرائحة الطيبة.

مُقَدِّمَة

الصَّرْفُ، ويُقال له: التصريف.

وهو لغةً: التغيير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[1]، أيْ: تغييرها.

واصطلاحًا بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة، لا تحصُل إلا بها، كاسمَيْ الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك.

وبالمعنى العلمي: علمٌ بأصولٍ يُعْرَف بها أحوالُ أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء[*][2].

---

(١) ورد قوله تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ﴾ في سورة البقرة الآية ١٦٤، وسورة الجاثية الآية ٥.
والصرف لغةً: رد الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره (المفردات في غريب القرآن، مادة صرف).

(*) اعترض الرضي قولهم: «ليست بإعراب إلخ» بأنه لا حاجة إليه؛ لأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، والحرف الأخير لا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فلم يدخل حتى يخرج، ودفعه الشيخ عبد الله على الشافية بأنه لم يخرج عن كونه حالاً من أحوال الأبنية؛ لأن أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء، فسقط الاعتراض. اهـ. ملخصًا.

(٢) هذا التعريف هو نفس تعريف ابن الحاجب في الشافية مع زيادة: «ولا بناء» [الشافية ص ٢].
والأحوال التي ليست بإعراب ولا بناء هي الأحوال التي ليست من المعرب والمبني، وهي: الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام، وكون حروفها كلها أصولاً، أو مشتملة على بعض حروف الزيادة، وغير ذلك.
وقد عرَّف ابن هشام التصريف بأنه تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي: فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني: كتغيير «قَوَل» و«غَزَوَ» إلى «قال» و«غزا» [أوضح المسالك ٢٩٥].

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال؛ كالصحة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة(١)، والأفعال المتصرّفة(٢).

وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجَمْعها وتصغيرها، فصُوريّ لا حقيقيّ.

وواضعه: مُعاذ بن مُسْلِم الهَرّاء(٣)، بتشديد الراء، وقيل: سيدنا عليٌّ كرم الله وجهه.

ومسائله: قضاياه التي تُذكَر فيه صريحًا أو ضمنًا، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرَّكت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صوْنُ اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة(٤).

---

(١) الاسم المتمكن هو المعرَب المصروف، وينقسم إلى متمكن أمكن، وهو المُصَرَّف (أي: المنون)، ومتمكن غير أمكن ، وهو الممنوع من الصرف (أي: من التنوين)، فالممنوع من الصرف إعرابًا يدخل في إطار التصريف، ولذلك فالفعل يدخل في إطار التصريف كذلك.

(٢) الفعل المتصرف هو الفعل الذي تختلف أبنيته لاختلاف زمانه، فيُصَاغ من مادته ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر، واسم فاعل، واسم مفعول، وصيَغ مبالغة وخلافه.

«فمتعلق التصريف من أنواع الكلمة: الاسم المعرب، والفعل المتصرِّف، فلا مدخل له في الحروف، ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة، نحو: «ليس وعسى» [همع الهوامع ٦/٢١٩].

(٣) معاذ بن مسلم الهراء من الأوائل الذين تكلموا في النحو والصرف، وقد توفي سنة ٩٠ هجرية على خلاف في ذلك [بغية الوعاة للسيوطي].

(٤) من أقوال العلماء عن التصريف:

التصريف ميزان العربية، وأم العلوم، وأشرف شطري العربية وأغمضها ....

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائي[1].

والأبنية: جمع بناء، وهي هيئة الكلمة الملحوظة، من حركة وسكون، وعدد حروف، وترتيب.

والكلمة: لفظ مفرد، وضعه الواضعْ ليدلَّ على معنًى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له[2].

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف.

فالاسم: ما وُضِع ليدلَّ على معنًى مستقلّ بالفهم ليس الزمن جزءًا منه، مثل: رجل وكتاب.

والفعل: ما وُضِع ليدل على معنًى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، مثل: كَتَبَ ويقرأ واحفظ.

والحرف: ما وُضع ليدل على معنًى غير مستقل بالفهم، مثل: هَلْ وفي ولَم، ولا دَخلَ له هنا كما مرّ.

ويختص الاسم بقَبول(*) حرفِ الجر، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة،

---

(١) وجوب الكفاية: اي أنه واجب شرعًا إذا قام به البعض سقط عن الباقين.

(٢) الكلمة في الاصطلاح : قول مفرد يدل على معنى بحيث إذا ذُكِر اللفظ فُهِم منه هذا المعنى. يقول السكاكي: الكلمة هي اللفظة الموضوعة للمعنى مفردةً، والمراد بالإفراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة. [المفتاح ص ٩].

(*) قوله بقبول ... إلخ، المراد بقبول الاسم: ما هو اعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه، أو بمعنى معناه، فنحو قط وعوض وحيث تقبلها بمرادفها، وهو الوقت الماضي، والوقت المستقبل،=

وبالإسناد إليه، وبالنداء[1]، نحو:

الحمد لله مُنشِي الخَلْقَ مِن عَدَمٍ[2]

ونحو: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[3].

ويختص الفعل بقبول قَد، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[4]، ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[5]، ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾[6]، ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾[7]، ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾[8]، ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾[9]، ﴿قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ﴾[10]، ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[11]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ۝ ٱرۡجِعِيٓ

= والمكان، واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر، بناء على أن معناه الحدث، أو بمعنى معناه، بناء على أن مدلوله لفظ الفعل، ونعني بمعنى معناه: المعنى التضمني لمعناه. فتنبه. اهـ. صبان.

(١) ويختص الاسم كذلك بإبدال اسم صريح منه، أو عود الضمير عليه. (التسهيل ص ٧).

(٢) تتمة البيت: «ثمَّ الصلاة على المختار في القدم» وقد أورده البعض في مطلع البردة للبوصيري. وقال شارحها الشيخ الباجوري: إنه ليس منها لانحراف ذلك عن نهج العرب في بناء القصيدة. [شرح البردة ص ٧، ٨].

(٣) سورة الصافات (٣٧). والشاهد قبول الاسم النداء في قوله: «يا إبراهيم».

(٤) سورة الأعلى (١٤). والشاهد قبول الفعل «قد».

(٥) سورة الأعلى (٦). والشاهد قبول الفعل «السين» «لا».

(٦) سورة الضحى (٥). والشاهد قبول الفعل «سوف».

(٧) سورة آل عمران (٩٢). والشاهد قبول الفعل «الناصب».

(٨) سورة الإخلاص (٣، ٤). والشاهد قبول الفعل «الجازم».

(٩) سورة غافر (٧). والشاهد قبول الفعل «تاء الفاعل».

(١٠) سورة القصص (٢٥). والشاهد قبول الفعل «تاء التأنيث».

(١١) سورة يوسف الآية (٣٢). والشاهد قبول الفعل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[1].

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل[2].

الميزان الصرفي[3]

١ – لما كان أكثرُ كلمات اللغة العربية ثلاثيًا، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوَّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمَر مثلاً: فَعَل بالتحريك وفي حِمْل: فِعْل، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرُمَ: فَعُلَ، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جرًّا، ويُسَمُّون الحرف الأول فاءَ الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

---

(١) سورة الفجر (٢٧، ٢٨). والشاهد قبول الفعل «ياء المخاطبة».

(٢) قال ابن جنّي: الحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول.. ولهذا كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غيرَ زوائد وغير منقلبة من واو ولا ياء، وذلك نحو: «ما» و«لا» وما أشبههما.
وما هو في حكم الحروف هو الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف، فـ«كم» و«من» و«إذ» سواكن الأواخر كـ «هل» و«بل» و«قد». وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف. وهي لا تُشتق ولا تُصرف من الفعل كما في الحروف. [انظر المنصف ٧، ٨].

(٣) الميزان الصرفي: لفظٌ مادته الأساسية الفاء والعين واللام، يؤتى به لبيان أحوال أبنية الكلمة في الحركات والسكنات، والأصل والزيادة، وتقديم حرف وتأخير حرف، والحذف وعدم الحذف.
قال أبو حيان: فإن قلت: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن استخراج: استفعال أخصر من أن تقول: الألف، والسين، والتاء، والألف في استخراج: زوائد. [همع الهوامع ٦/ ٣٣].
وقد جعلوا الميزان ثلاثيًا «لأن الكلمات الثلاثية أكثر من غيرها، ولأنهم لو جعلوه مؤلفًا من الخمسة لكانوا بصدد أن ينقصوا منه حرفًا أو حرفين إذا حاولوا زنة كلمة رباعية أو ثلاثية» [دروس الصرف ٢٨].
واختص حرف الفاء والعين واللام للوزن حتى يكون فيه من حروف الشفة والوسط والحلق شيء [كتاب المراح ١٩].

٢ – فإذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتُها ناشئةً من أصل وَضْعِ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدتَ في الميزان لامًا(*) أو لامين على أحرف «ف ع ل»، فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلاً: فَعْلَلَ، وفي وزن جَحْمَرِش: فَعْلَلِل.

وإن كانت ناشئة من تكرير حرفٍ من أصول الكلمة، كَرَّرْتَ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قدَّم مثلاً – بتشديد العين – : فَعَّلَ، وفي وزن جَلْبَبَ: فَعْلَلَ، ويقال له مُضَعَّفُ العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئةً من زيادة حرف أو أكثر من حروف «سألتمونيها» التي هي حروف الزيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وعبَّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم – مثلاً – : فاعِل، وفي وزن تقدَّمَ: تفَعَّل، وفي وزن استَخْرَج: استَفْعَل، وفي وزن مُجْتَهِد: مُفْتَعِل، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنطَقُ بها نظرًا إلى الأصل، فيقال – مثلاً – في وزن اضطرب: افتعل، لا افطعل، وقد أجازه الرضيّ.

٣ – وإن حصل حذف في الموزون حُذِف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلْ – مثلاً –: فُلْ، وفي وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدَة: عِلَة.

٤ – وإن حَصَل قلبٌ(**) في الموزون، حصل أيضًا في الميزان، فيقال – مثلاً – في وزن جاه: عَفَل، بتقديم العين على الفاء.

ويُعْرَفُ القلب بأمور خمسة:

(*) زيادة لام واحدة عامةٌ في الفعل والاسم، نحو دحرج وجعفر، وزيادة لامين: خاصةٌ بالاسم نحو سفرجل، وخصت اللام بالتكرير، لأنها أقرب. اهـ. منه.

(**) المراد بالقلب: القلب المكاني : وهو سماعي. أما إذا حصل القلب بالإعلال في الموزون، فلا يحصل في الميزان شيء، بل يبقى على حاله، مثل قال وباع، فإنهما على وزن فعل.

الأول: الاشتقاق[1]: كناءَ بالمد، فإن المصدر وهو النَّأي، دليل على أن «ناء» الممدود مقلوب نأى، فيقال: نَاءَ على وزن فَلَعَ، وكما في جاه، فإن ورود وَجْه ووُجْهَة دليل على أن جاه مقلوب وجه، فيقال: جاه على وزن عَفَل، وكما في قِسِيّ؛ فإن ورود مفرده، وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قُوُوس، فقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار قُسُوْوٌ على وزن فُلوع، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طرفًا، والواو الأولى؛ لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، وكسرت القافُ لعُسْر الانتقال من ضَمٍّ إلى كسر... وكما في حادي أيضًا؛ فإن ورود «وَحْدَة» دليلٌ على أنه مقلوب «واحد» فوزن «حادي»: عالف.

الثاني: التصحيح مع وجود موجِب الإعلال: كما في أيِسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يئِسَ،

---

(1) الاشتقاق: هو أن تجد بين اللفظتين تناسبًا في اللفظ والمعنى، وهو على ثلاثة أنواع: نوع صغير: وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب. وكبير: وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب، نحو: جبذ وجذب. وأكبر: هو أن يكون بينهما تناسب في المخرج، نحو: نعق ونهق. [انظر كتاب المراح ١٩/ ٢٠].

والأكبر عند أكثرهم تحفظ فيه المادة دون الهيئة فيجعل قول: ولق، وقل: لقو، وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة. [المزهر ١/ ٣٤٧].

ويسمى هذا عند البعض بالكبير كما أشرنا.

وقد عقد السيوطي للقلب فصلاً، ومن امثلته: جَذَبَ: جبذ، أطيب: أيطب، ربض: رضب، عميق: معيق، مكلب: مكبل، مكفهر: مكرهف، طامس: طاسم، عاث: عثا. [المزهر ١/ ٤٧٦].

وهذه الصيغ تقع ضمن الاشتقاق الكبير، أما ما يقع ضمن الاشتقاق الأكبر فمنه: ثلب وثلم، ونعق ونهق، ومدح ومده، وهتن وهتل.

فيقال: أيسَ على وزن عَفِلَ، ويُعْرَفُ القلبُ هنا أيضًا بأصله وهو اليأس[١].

الثالث : نُدْرَةُ الاستعمال: كآرام جمع رِئم، وهو الظَّبي؛ فإنّ نُدْرَتَه وكثرة آرام، دليل على أنه مقلوب أرآم. ووزن أرآم أفعال: فقدِّمتِ العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسُهِّلَتْ فصارت آرام، فوزنه: أعفال، وكذا آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفرده، وهو الرأي.

وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورود الأصل، وهو رئم، ورأي[٢].

الرابع: **أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف**: وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعِلَّ الفعل بقلب عينه ألفًا، أُعِلَّ اسمُ الفاعل منه، بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزمَ أن ننطق باسم الفاعل من جاء: جائئ، بهمزتين: ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائيٌ بوزن فالع، ثم يُعَلُّ إعلال قاضٍ فيقال: جاءٍ بوزن: فالٍ[*].

الخامس: **أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتضٍ**، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع «أفعال» من الصرف بدون مقتضٍ، وقد ورد

---

(١) أوضح السيوطي ذلك بقوله: الصحة وعدم الإعلال كما في «أيس» إذ لو لم يكن مقلوبًا من يئس لوجب إعلاله وأن يقال له: «آس» لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فتصحيحه دليل على قلبه. [همع الهوامع ٦/ ٢٧٨].

(٢) أوضح السيوطي ذلك بقوله: الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين، فيكون الأقل هو المقلوب كما في : لعمري، ورعملي. [نفسه ٢٧٨].

(*) هذا مذهب الخليل: وأما سيبويه فلا يقول بالقلب المكاني هنا، بل يجوِّز اجتماع الهمزتين في الطرف، ثم يقلب الثانية ياء، ويعلها إعلال قاضٍ، وهو مردود بأن الياء المتطرفة المبدلة من الهمزة لا تعلّ بالحذف، كما في بارئ ومستهزئ. اهـ. منه.

مصروفًا؛ قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾[1]، فنقول: أصل أشياء شَيْآء، على وزن فَعْلاء، قُدِّمَتِ الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصار أشْياء على وزن لَفْعَاءَ، فمنعُها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فَعْلاء. ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار[2].

* * *

---

(١) الآية ٣٣ من سورة النجم. والشاهد مجيء «أسماءٌ» منونة، أي مصروفة.

(٢) لم يذكر المؤلف ما يُعرف به الزائد من الأصلي، وقد حصره أبو حيان في تسعة أشياء نوجزها فيما يلي:

١ - الاشتقاق. وقد أوضحناه آنفًا.

٢ - التصريف: وهو تغيير صيغة إلى صيغة فيسقط من الفرع ويثبت في الأصل.

٣ - سقوط الحرف النظير نحو: أيطل واطل، فسقوط الياء من أطل وهو مرادف لأيطل دليل على زيادتها.

٤ - كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته.

٥ - الكثرة: نحو همزة أفكل، يحكم عليها بالزيادة لكثرة ما وُجدت زائدة فيما عرف اشتقاقه نحو: أحمر وأفضل.

٦ - اختصاصه ببنية لا يقع موقع الحرف فيها ما لا يصلح للزيادة.

٧ - لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تتفل، وزنه تفعل.

٨ - لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: ملوط.

٩ - كون الحرف لمعنًى كحروف المضارعة، وألف ضارب، وتاء افتعل. [انظر ارتشاف الضرب ١/ ١٥، ١٦].

الباب الأول
في الفعل

وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول

إلى ماضٍ ومضارع وأمر

ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دل على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، وقعد، وأكل، وشرب. وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو: قرأتُ، وتاءَ التأنيث الساكنة(*)، نحو قرأتْ هِنْد.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ ويكتب: فهو صالح للحال والاستقبال، ويُعَيِّنُه للحال لام الابتداء، و«لا» و«ما» النافيتان، نحو: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِۦ﴾[1]، ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[2]، ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[3].

ويعيِّنه للاستقبال: السينُ، وسَوْفَ، ولَنْ، وأنْ، وإنْ، نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا عَلَيْهَا﴾[4]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

(*) تحرُّكُ هذه التاء بالكسر أو الفتح لالتقاء الساكنين لا تخرجها عن كونها ساكنة أصالةً.

(١) الآية ١٣ من سورة يوسف. والشاهد في الآية اقتران لام الابتداء بالفعل المضارع «يحزن» واختصاصه بهذا بالحال.

(٢) الآية ١٤٨ من سورة النساء. والشاهد اقتران المضارع بلا النافية ودلالته على الحال.

(٣) الآية ٣٤ من سورة لقمان. والشاهد اقتران الفعل المضارع بما النافية، واختصاصه لهذا بالحال.

(٤) الآية ١٤٢ من سورة البقرة. والشاهد اقتران الفعل المضارع بالسين، واختصاصه لهذا بالاستقبال.

﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾[1]، ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3]، ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾[4].

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد «لم» نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[5]، ولابد أن يكون مبدوءًا بحرف من حروف «أنيت»، وتسمى أحرف المضارعة.

فالهمزة: للمتكلم وحده، نحو: أنا أقرأ، والنون: له مع غيره أو للمعظِّم نفسَه، نحو: نحن نقرأ، والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو: محمد يقرأ، والنسوة يقرأن، والتاء: للمخاطب مطلقًا، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو: أنت تقرأ يا محمد، وانتما تقرآن، وأنتم تقرءون، وأنتِ يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهدْ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة، مع دلالته على الطلب.

وأما ما يدل على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له: اسمُ فِعل[6].

---

(١) الآية ٥ من سورة الضحى. والشاهد اقتران المضارع بـ «سوف» ودلالته بها على الاستقبال.

(٢) الآية ٩٢ من سورة آل عمران. والشاهد اقتران المضارع بـ «لن»، التي تنفي الفعل وتقلب زمنه إلى الاستقبال.

(٣) الآية ١٨٤ من سورة البقرة. والشاهد اقتران المضارع بـ «أن» المصدرية التي تجعل المضارع يدل على الاستقبال.

(٤) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران. والشاهد مجيء المضارع فعلاً للشرط مسبوقًا بـ «إن» الشرطية التي تجرد الفعل المضارع للاستقبال.

(٥) الآية ٣ من سورة الإخلاص. والشاهد مجيء الفعلين المضارعين مجزومين بـ «لم».

(٦) قال ابن هشام: اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً، كـ «شتان وصه وأوّه»، والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول.

واسم الفعل ضربان: أحدهما ما وُضع من أول الأمر كذلك: كـ «شتان، وصه، ووَيْ». =

وهو على ثلاثة أقسام:

اسم فعل ماض: نحو هيهات وشتّان، بمعنى: بَعُدَ وافترق.

اسم فعل مضارع: كـ وَيْ وأفٍّ، بمعنى: أتعجب وأتضجَّر.

واسم فعل أمر : كـ صَهْ، بمعنى: اسكتْ، وآمينَ بمعنى: استجبْ، وهو أكثرها وجودًا(*).

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ:

فالصحيح: ما خلت أصوله[1] من أحرف العلة، وهي الألف، والواو، والياء، نحو: كتَب وجَلَس.

= والثاني: ما نقل من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار أو مجرور، نحو: عليك بمعنى الزم، ودونك بمعنى خذ، ومكانك بمعنى اثبت.

ومنقول من مصدر – وهو نوعان: مصدر استعمل فعله نحو رويد .. فإنهم قالوا: أروده إروادًا ثم صغّروا الإرواد تصغيرَ الترخيم وأقاموه مقام فعله.

والثاني: نحو : بله زيدًا، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف دع ... [أوضح المسالك ٢١٤ – ٢١٥].

(*) اعلم أن اسم الفعل ضربان: أحدهما ما وُضع من أول الأمر كذلك، كـ «شتان وصه ووي». والثاني: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور، نحو دونك بمعنى خذ، ومكانك بمعنى اثبت، وأمامك بمعنى تقدم، وعليك بمعنى الزم، وإليك بمعنى تنحَّ، أو من مصدر، سواء استعمل فعله نحو رويد زيدًا، بمعنى أمهله، فإنهم قالوا: أروده إروادًا، أم لم يستعمل، نحو بله زيد أو زيدًا بمعنى ترك زيد أو اترك زيدًا، وهو سماعي في غير فعال، فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متصرف. اهـ.

(١) قوله: «ما خلت أصوله» يُخرِج ما كان فيه حرف أو أكثر من أحرف العلة التي لا تقابل أحد أصوله الثلاثة، وهي الفاء والعين واللام، نحو: ناصر، وانتصر، وتناصر، فهذه الأفعال صحيحة؛ لأن حرف العلة الموجود فيها زائد، ولا يقابل أحد أصولها الثلاثة.

ثم إن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى لَيِّنًا، كثَوْب وسَيْف، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدًّا، كقَال يقُول قِيلاً، فعلى ذلك لا تنفكُ الألف عن كونها حرف علةٍ، ومدٌ ولين؛ لسكونها وفتح ما قبلها دائمًا، بخلاف اختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعَّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله[1] من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف؛ كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذن يكون كل سالم صحيحًا، ولا عكس.

والمضعَّف: ويقال له الأصمّ لشدته، وينقسم إلى قسمين:

مضعَّف الثلاثيّ ومزيده، ومضعف الرباعيّ، فمضعف الثلاثيّ ومزيده ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرفيّ. ومضعَّف الرباعيّ: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزَلْزَلَ، وعَسْعَسَ، وقَلْقَلَ.

والمهموز: ما كان أحدُ أصوله همزةً، نحو: أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتل إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

---

(١) قوله: «ما سلمت أصوله» يخرج ما كان فيه حرف أو أكثر من أحرف العلة التي لا تقابل أحد أصوله الثلاثة وهي الفاء والعين واللام، نحو : ناصر، وانتصر، وتناصر، فهذه الأفعال صحيحة؛ لأن حرف العلة الموجود فيها زائد، ولا يقابل أحد أصولها الثلاثة.

فالمثال: ما اعتلّت فاؤه[1]، نحو: وَعَدَ ويَسَرَ، وسُمّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلّت عينه، نحو: قال وباع. وسُمّي بذلك لخلوّ جوفه، اي وسطه من الحرف الصحيح، ويسمى أيضًا ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلْتُ وبعْت، في قال وباع.

والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو غزا ورمى، وسُمّي بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف، كغزَتْ ورَمَتْ، ويسمى أيضًا ذا الأربعة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ.

واللفيف قسمان:

مفروق: وهو ما اعتلّت فاؤه ولامه، نحو: وفى ووقى، وسُمّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقًا بين حرفي العلة.

ومَقْرون: وهو ما اعتلّت عينُه ولامُه، نحو: طَوَى وَرَوَى، وسُمّي بذلك لاقتران حرفَي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضًا في الاسم، نحو شَمْس، ووَجْه، ويُمْن، وقَوْل، وسَيْف، ودَلْو، وظَبْي، وَوَحْي، وَجَوّ، وحَيّ، وأمْر، وبئر، ونبأ، وجَدّ، وبلبل.

التقسيم الثالث للفعل

بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كلٌ

ينقسم الفعل إلى : مجرد ومزيد.

---

(١) الفعل المبدوء بالواو كثير في اللغة العربية، أما ما كانت فاؤه ياءً فإنه قليل بالنسبة لغيره. ومنه: يئس ، يبب، يبس، يتم، يدي، يرع، يرق، يَسَر، يفع، يقظ، يفن، يمم، يمن، ينع. ويكون مضارعه على وزن يَفْعَل، نحو: يئس: يَيْئس.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علّة.

والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثلاثيّ(*)، ورباعيّ.

والمزيد قسمان: مزيد الثلاثيّ، ومزيد الرباعيّ.

(المجرد الثلاثي)

أما الثلاثيّ المجرد: فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب؛ لأنه دائمًا مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو: نَصَرَ وَضَرَبَ وفَتَحَ، ونحو: كَرُمَ، ونحو: فَرِحَ وحَسِبَ.

وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب؛ لأن عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، ويمتنع ضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة(1).

(*) قوله: ثلاثي ... إلخ، بضم الثاء الأولى: شاذ؛ لأنه منسوب إلى الثلاثة، فالقياس فتح الثاء، وقد يقال: إنه منسوب إلى الثُلاث بضم الثاء الأولى، ومد اللام: الذي لا تكرار فيه، على ما هو مذهب سيبويه، ولو بنى الأمر على مذهب غيره، فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى، إلا أنه تكلف، وأقول: يمكن أن يقال: إنه منسوب إلى الثلاث الذي فيه تكرار، فإنه اسم لكلمات معدودة، ركبت من الحروف الثلاثة، لا لكل واحدة منها، فلا يجوز أصلاً. أو نقول: إنه مجرد اصطلاح، ونسبته لفظية كالكرسي، وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي (اهـ من شرح الكفوي على متن البناء).

(1) ذكر السيوطي معاني للماضي الثلاثي المجرد:

أولاً: (فَعَلَ):

1 - للغلبة، أي غلبة المقابل، نحو: كارمني فكرمته، أو الغلبة مطلقًا، نحو قهر وقَسَرَ.

2 - للنيابة عن فَعُلَ نحو: جَلَلْتَ فأنت جليل.

الباب الأول: فَعَل يَفْعُل

بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُر، وقَعَدَ يَقْعُدُ، وأخذ يأخُذُ، وبَرأ يَبْرُؤُ(*)، وقال يقُول، وغَزَا يَغْزُو، ومَرَّ يَمُرُّ(١).

= ٣ – للجمع، كـ حشر وحشد، ويتصل به ما دل على وَصْل: كـ مرج ومشج.

٤ – الإعطاء كـ منح.

٥ – الاستقرار كـ سكن .

٦ – التفريق كـ فصل وقسم، ويتصل به ما دل على قطع كـ فَصَم، أو كسْر: كـ قصف، أو خَرْق كـ نقب. والمنع كـ حظر، والتحول كـ رحل، والسير كـ رقل وذقل.

٧ – الإيذاء كـ لسع ولدغ، والاصطلام كنسج.

٩ – التصويت كـ صرخ وصهل.

١٠ – الدفع: درا وردع.

١١ – التحويل: قلب وصرف .

١٢ – الستر: خبأ وحجب.

١٣ – التجريد : سلخ وقشر.

١٤ – الرمي: قذف وحذف.

ثانيًا: (فَعِل):

١ – العلل: مَرِض. ٢ – الأحزان: حزن.

٣ – الفرح: فرِح، نشِط. ٤ – الشفاء: برئ.

٥ – الألوان: سود، شهب. ٦ – العيوب: عَوِر، وعوِج.

٧ – الإغناء عن فَعُل : حَيِي وعَيِي. ٨ – مطاوعة فَعَل: جدع، ثَلِم، ثرِم.

ثالثًا: (فَعُل): للغرائز غالبًا: كرُم، لؤم، شَعُر، فقُه، ومن غير الغالب كـ جُنُب ونجُس. [همع الهوامع ٦/ ٢٢].

وقال عبد القاهر: فَعُل لأفعال الطبائع ونحوها كـ حسن وقبح وصغر، فمن ثم كان لازمًا، وشذ «رحبتك الدار» أي رحبت بك. [المفتاح في الصرف ٤٨].

(*) قوله: «وبرأ يبرُؤ»: أي على إحدى لغاته، وهي برأ المريض:أي شفي. اهـ. منه.

(١) قال الاستراباذي: اعلم أن أهل التصريف قالوا: إن فَعَلَ يفعَل – بفتح العين فيهما – فرع على فَعَل يفعُل أو يفعِل بضمها أو كسرها في المضارع – فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فَعَل=

الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِلُ

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كـ ضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ووَعَدَ يَعِدُ، وباع يبيع، ورمَى يرمِي، ووَقَى يَقِي، وطَوَى يطْوِي، وفرَّ يَفِرُّ، واتى ياْتِي، وجاء يجيء، وأبَر النخلَ يابِره، وهنأ يَهْنِئُ، واوى ياوِي، ووأى يَئي، بمعنى وعد[1].

الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ

بالفتح فيهما، كفتح يفتَح، وذهَب يذْهَبُ، وسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ يَضَعُ، ويَفَعَ[*] يَيْفَعُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وألهَ يألَهُ، وسَأل يَسْأَلُ، وقرأ يَقْرأ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حَلْقيّ العين أو اللام وليس كل ما كان حلقيًا كان مفتوحًا فيهما، وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين[2].

= المفتوح العين لأجل حرف الحلق، ولولاها لكانت إمَّا مكسورة أو مضمومة، فقالوا: قياس فَعَل المفتوح عينه: إما الضم أو الكسر. [شرح الكافية ١١٧].

(١) في الكافية «انهم استعملوا اللغتين (ضم العين وكسرها) في مضارع فَعَل في الفاظ كثيرة، كـ غَرَشَ يعرُش، ونفرَ ينفِر، وشتم يشتِم، ونسل ينسِل، وعلَف يعلِف، وفَسَق يفسُق، وحسد يحسُد، ويلمِذ، ويعتِل، ويطمِث، ويقتُر، وغير ذلك مما يطول ذكره. [نفسه ١١٨].

(*) يقال : يفع الجبلَ: صعده، ويفع الغلامُ: راهق العشرين كـ ايفع، ووهل إلى الشيء: ذهب وهمه إليه، واله : عبد. واله: أجاره وآمّنه. اهـ منه.

(٢) ناسب حرف الحلق – عينًا كانت أو لامًا – ان تكون عين المضارع معها مفتوحة؟ لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها. [نفسه ١١٨].

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقيّ فشاذٌ[1]، كـ أبَى يأبَى، وهلك يهْلَكُ، في إحدى لغتيه، أو مِن تداخل اللغات، كـ ركَن يركَن، وقَلَى يَقْلَى: غير فصيح. وبَقَى يَبْقَى: لغة طيّئ[2]، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفًا، وهذا قياسٌ عندهم[3].

الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كـ فَرِحَ يَفْرَح، وعلِم يَعْلَم، وَوَجِلَ يوْجَل، ويَبِسَ يَيْبَسُ، وخاف يخاف، وهاب يهاب، وغَيِـد يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، ورَضِيَ يَرْضَى، وقَوِيَ يَقْوَى، وَوَجِيَ يَوْجَى، وعَضَّ يَعَضُّ، وأمِنَ يأمَنُ، وسَئِمَ يَسْأمُ، وصَدِئ يَصْدأ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخُلوّ، والألوان والعيوب، والخِلَق الظاهرة، التي تُذْكر لتحلية الإنسان في الغزَل: كـ فرِح وطرِب وبطِر وأشِر، وغَضِب وحزِن، وكـ شبِع ورَوِيَ وسكِر، وكـ عطِش وظمِئ وصَدِيَ وهَيِمَ، وكَـ حَمِرَ وسَوِدَ، وكَـ عَوِرَ، وَعَمِشَ وجَهِرَ، وكـ غَيِدَ وهَيِفَ ولَمِيَ.

الباب الخامس: فعُلَ يَفْعُلُ[4]

بضم العين فيهما، كَشَرُفَ يَشْرُفُ، وحَسُنَ يَحْسُنُ، ووَسُمَ يَوْسُمُ، ويَمُنَ

---

(١) الشذوذ هنا يعني أنه غير قياسي وغير مشهور؛ لأن هذه الصيغ فصيحة لم يُنصّ على بعدها عن الفصاحة.

(٢) قال الاستراباذي: إنه يجوز أن تكون غسا يغسَى، وشجا يشجَى، وعثا يعثَى، وسلا يسلا، وقنط يقنط، طائية، ولم يُجزم بنسبتها إلى طيء، ولم يقل أحد بشذوذها.

(٣) هذا القول يؤكد أنّ قلبَ كَسرِ العين فتحًا ليس مخالفة لمقاييس الفصاحة؛ لأن أساس الفصاحة عندهم التوافق الحركي، أي التناسب بين حركات الحروف والبعد عن الثقل.

(٤) قال الاستراباذي: اعلم أن ضم عين مُضارع فعُل المضموم العين قياس لا ينكسر إلا في كلمة واحدة، وهي كُدْتَ بضم الكاف تكاد، وهو شاذ، والمشهور كِدْتُ تكاد كخِفت تخاف، [شرح الشافية ١٣٨].

يَيْمُنُ، واسُلَ ياسُلُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ، وَجَرُؤَ يَجْرُؤُ، وسَرُوَ يَسْرُو.

ولم يرد من هذا الباب يائيّ العين إلا لفظة هَيُؤَ: صار ذا هيئة، ولا يائيُّ اللام وهو متصرف إلا نَهُوَ، من النُّهْية بمعنى العقل، ولا مُضَعَّفًا إلا قليلاً، كـ شَرُرْت مُثلَّث الراء[1]، ولَبُبْت، بضم العين وكسرها، والمضارع ثلبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخِلْقية، وهي التي لها مُكْث.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثيّ إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتنسلخ عن الحدث.

الباب السادس: فَعِل يَفْعِلُ

بالكسر فيهما، كـ حسِب يحسِب، ونعِم ينعِمُ، وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما سيأتي[2]

تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعديةً، ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة، وأما «رَحُبَتْك الدارُ» فعلى التوسع، والأصل رَحُبَتْ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأوَل تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.

---

(١) اي: ان الراء تقبل الحركات الثلاث: الضم والفتح والكسر،فتكون : شرُرْتُ شرَرت شرِرت.

(٢) قال الاستراباذي: اعلم أن القياس في مضارع فعِل المكسور العين فتحها، وجاءت أربعة افعال من غير المثال الواوي، يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس، وهي: حَسِبَ يحسِب، ونعم ينعم، ويئس ييئس، ويبس ييبس، وقد جاءت أفعال من المثال الواوي لم يرد في مضارعها الفتح وهي: ورث يرث، ووثق يثق، وومق يمق .. [شرح الكافية ١٣٥].

«وقال: ما كان لازمًا فإنه يأتي (يفعِل) بالكسر، نحو: عفَّ يعِف، وكل يكِلّ إلا ما شذَّ». [نفسه ١٣٤].

الثاني: أن فَعَلَ المفتوح العين، إن كان أوّله همزة[1] أو واوًا، فالغالب أنه من باب ضرب، كـ أسَر يأسِرُ، وأتى يأتِي، ووعَد يَعِدُ، ووزَنَ يَزِنُ، ومن غير الغالب: أخذ وأكل ووهَل[2].

وإن كان مضاعفًا فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعديًا(*) كَـ مَدّه يَمُدُّه وصدَّه يصُدُّه.

ومن باب ضرب، إن كان لازمًا (**)، كـ خَفَّ يَخِفُّ، وشذَّ يشِذُّ، بالذال

---

(١) المهموز: ما حلت بفائه، أو عينه، أو لامه همزة، والمهموز الفاء يقال له: القِطْعُ، والمهموز العين، يقال له: النَّبر، والمهموز اللام يقال له: الهمْز. [المفتاح في الصرف ٤٠].

(٢) اخذ ياخُذ، واكَلَ ياكُل من باب نصر ينصُر، و«وَهَلَ يهِلُ» من باب ضرب يضرب؛ لأن اصل يهل يوهِل، ووزنه يفعِل.

(*) قوله: «فالغالب أنه من باب نصر إن كان متعديًا ... إلخ». ومن غير الغالب: مر به يمِر، وجلا القوم عن المنزل يجلون جلاءً وجلوًا: ارتحلوا عنه، وهبت الريح تهب هبيبًا وهبوبًا، وذرت الشمس تذر: فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع، وأجَّ الظليم ، وهو ذكر النعام في سيره يئِج: إذا سُمع له دوي، وكرَّ الفارس على قرنه يكر: إذا رجع، وهمَّ بالأمر يهم: عزم عليه، وعمَّ النبت يعم: طال، وزمَّ بأنفه يزم: بمعنى تكبر، وسَحَّ المطر يسحَّ سحًا: نزل، وشكَّ في الأمر يَشُكّ: وشقَّ عليه الأمر يَشُق، وجَنَّ عليه الليل يجِنّ: اي اظلم، وخشَّ في الأمر يخِشّ: بمعنى دخل، وخبَّ الحصان يخِب: أي اسرع في سيره، وكذا خب النبات يخِبّ خبيبًا: إذا طال بسرعة.

(**) قوله: «ومن باب ضرب إن كان لازمًا ...» ومن غير الغالب: حبَّه يَحِبه، بفتح الياء وكسر الحاء، لغة في : احبه يحبه.

وقد جاء بالوجهين [أي بضم عين المضارع وكسرها] عدة أفعال متعدية، وعدة أفعال لازمة.

فمن الأول هرَّ فلانٌ الشيءَ يهره ويهِره: بمعنى كرهه، وأصل الهرير: صوت الكلب الخفي، وشدَّ متاعه يشدّه ويشِده: بمعنى أوثقه، وعلّه الشراب يُعلّه ويعِله، سقاه عَللاً بعد نهل، والعلل: الشرب الثاني، والنهل محركًا: الشرب الأول، وبتَّ الحبلَ وغيرَه يبته ويبِته بتًا: قطعه، ونمَّ الحديث ينمه وينِمه نمًا ونميمة: حمله وأنشاه على وجه الإفساد. =

المعجمة[1].

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

١ – **ان المضاعف**: يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصَر، وضَرَب، وفرِحَ، نحو سرَّه يسرُّه، وفرَّ يفِرّ، وعضَّه يعَضُّه[2].

٢ – **ومهموز الفاء**: يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح وفرح، وشرُف، نحو: أخذ يأخُذ، وأسَرَ يأسِرُ، وأهَب يأهَبُ، وأمِنَ يأمَنُ، وأسُل يأسُل.

٣ – **ومهموز العين**: يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرِح، وشرُف، نحو: وأى يَئِي، وسأل يسأل، وسَئِمَ يسأمُ، ولَؤُمَ يَلْؤُم.

٤ – **ومهموز اللام**: يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح وفرح، وشرُف، نحو: برَأ[*] يبرؤُ، وهنأ يهنِئ، وقرأ يقرَأ، وصدئ يصْدَأ، وجرُؤ يجرُؤ.

= ومن الثاني: صدَّ عن الأمر يصُدّ ويصِد صدودًا: أعرض عنه، وأثَّ الشجر يؤث ويئث أي كثر والتف، وخرَّ الحجر يخر ويخِر، أي: سقط من علو إلى أسفل، وحدَّت المرأة على زوجها تحد وتُحد: تركت الزينة، وثرَّت العين تثر وتثِر، ثرورًا: غزرَ ماؤها، ودرَّت الشاة تدرّ وتدر، وجمَّ الماء يجُم ويجِم: بمعنى كثر. وعنَّ له الشيء يعنّ ويعن: بمعنى عرض، وشذّ عن الجمهور يشذ ويشِذ: انفرد. وشطَّت الدار تشط وتشِطّ: بمعنى بعدت، وطش المزن يطش ويطِش: أمطر دون الرش، وألَّ السيف يؤلُّ ويئل: لمع. [المضارع في الأمثلة مضموم العين ثم مفتوحها].

(١) المضاعف من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مدغم، نحو سَرّ وفَرّ، وللثلاثي منه: فعَل يفعُل، نحو: سَرّ يسرُّ وفَعَل يفعِل، نحو: فر يفِرُّ، وفعِل (على الأصل) يفعل نحو: عضَضْتُ، اعَضّ، ولا يجيء فعُل بضم العين في الماضي إلا قولهم: حَبَّ يحُبُّ، أصله حبُبَ، شاذ. (المفتاح ٣٩).

(٢) يسر أصله: يَسْرُرُ كـ ينصُر ووزنه يفعُل.
يَفِرُّ أصله: يفرِرُ كـ يضرِبُ ووزنه يفعِل.
يَعَضّ أصله: يَعْضَض كـ يفرَح ووزنه يفعَل.

(*) أي من برا المريض، وهذه إحدى لغاته، وكذلك هنأ يهنئ في إحدى لغاته. اهـ.

٥ - والمثال: يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرُف، وحسِب، نحو: وعَد يعِد، ووَهِلَ يَوْهَلُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ، وَوَسُمَ يَوْسُمُ، وَوَرِثَ يَرِثُ، وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغةٍ عامرية وهي : وَجَدَ يَجُدُ[1]

قال جرير [من الكامل][2]:

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

رُوِيَ بضم الجيم وكسرها، يقول لمحبوبته: لو شئتِ قد رَوِي الفؤادُ بشربة من ريقك، تترك الحوائِمَ، أي: العِطاش، لا يجِدن حرارة العطش.

٦ - والأجوف: يجيء من ثلاثة أبواب، من باب نَصَر، وضَرَب، وفَرِح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وغَيِد يَغْيَد، وعَوِرَ يَعْوَر، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واويًا، وفي الثاني يائيًا، وفي الثالث مطلقًا، وجاء طال يطول فقط من باب شرُف.

٧ - والناقص: يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعَى، ورضيَ، وسَرُوَ، ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

٨ - واللفيف المفروق: يجيء من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحسب. نحو: وَفَى يَفِي، ووجِيَ يَوْجَى، ووَلِيَ يَلِي.

٩ - واللفيف المقرون: يجيء من بابي ضرب، وفرح. نحو: رَوَى يَرْوِي، وقَوِيَ يَقْوَى، ولم يرد يائيّ العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيِيَ وحَيِيَ.

---

(١) يعِد أصله يَوْعِد حذفت الفاء وزنه: يَعِل. ويَرِث أصله يَوْرِث حذفت الفاء ووزنه يعل.

(٢) ديوان جرير ص ٤٥٣ . والنقع: الري، الحوائم: جمع الحائم الطالب للحاجة، وهو من يحوم حول الماء.

وجَد يجِدُ وَيَجُدُ من الموجدة والوجدان جميعًا. [انظر المزهر ٢/ ٩٣].

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كـ قال يقول، ما عدا طال يطول؛ فإنه من باب شرُف، وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كـ باع يبيع، وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح كـ خاف يخاف، وغَيد يَغْيَد، وعوِر يَعْوَر[1].

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر كـ دعا يدعو[2].

وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كـ رمى يرمي[3].

وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كـ سعَى يسعَى[4].

وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شَرُف كـ سَرُوَ يسرُو[5].

وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسِب، كـ ولِي يلِي[6].

---

(١) يوزن الفعل عند الصرفيين على الأصل، قال يقول: أصله: قَوَلَ يقول، ووزنهما: فعل يفعُل.
طال يطول، أصلهما: طوُل يطوُل ووزنهما: فعُل يفعُل.
باع يبيع، أصلهما: بَيَعَ يَبْيِعُ، ووزنهما: فَعَل يفعِل.
خاف يخاف، أصلهما: خوِف يخْوَف، ووزنهما : فَعِلَ يفعَلُ.

(٢) دعا يدعو، أصلهما: دَعَوَ يَدْعُوُ، ووزنهما: فَعَل يفعُلُ.

(٣) رمى يرمي، أصلهما: رَمَيَ (بالياء المفتوحة) يَرْمِيُ (بالياء المضمومة) ووزنهما: فَعَلَ يَفْعِلُ.

(٤) سعى يسعى، أصلهما: سَعَيَ (بالياء المفتوحة) يَسْعَيُ (بالياء المضمومة) ووزنهما: فَعَلَ يَفْعَلُ.

(٥) سَرُوَ يَسْرُوُ، أصلهما: سَرُوَ يَسْرُوُ ووزنهما: فَعُل يَفْعُلُ، مثل: كرُم يكرُمُ.

(٦) ولي يلي، أصلهما وَلِيَ يَوْلِيُ، ووزن الماضي فَعِلَ، ووزن المضارع قبل الحذف: يَفْعِل، ووزنه بعد الحذف: يَعِلُ.

وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، كـ رَضِيَ يرضَى[1].

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عَشَرَ فعلاً، وهي: وثِقَ به، ووجِد عليه: أي حزن، وورِث المال، وورِع عن الشبهات، وورِك: أي اضطجع، وورِم الجُرح، ووَرِيَ المخ: أي اكتنز، ووَعِقَ عليه: أي عجِلَ، ووَفِق أمرَه: أي صادفه موافقًا، ووقِه له: أي سمع، ووكِم: أي اغتمَّ، وولِيَ الأمر، ووَمِقَ: أي أحبَّ.

وورد أحد عشر فعلاً، تُكسَرُ عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهي بَئِسَ، بالباء الموحدة، وحسِب، وَوَبِق: أي هلك، ووَحِمَت الحُبْلَى، ووحِرَ صَدْرُهُ، ووَغِرَ: أي اغتاظ فيهما، وولِغَ الكلبُ، وولِه، ووهِلَ أي اضطرب فيهما، ويَئِسَ منه، ويبِسَ الغصنُ.

السادس: كون الثلاثي على وزن معيَّن من الأوزان الستة المتقدمة سماعيٌ؛ فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط، ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معًا، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط؛ لأن لكل ماضٍ مضارعًا لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقًا للدلالة على الغلبة[*] في المفاخرة، فقياس مضارعه ضَمُّ عينه، كَسَابَقَني زيدٌ فسبقتُه، فأنا أسبقُهُ، ما لم يكن واويَّ الفاء، أو يائيَّ العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كـ واثبته فَوَثَبْتُه، فأنا أثِبه، وبايعته فبعته، فأنا أبيعه، وراميته فرمَيْتُه، فأنا أرمِيه.

---

(١) رَضِيَ يرضى: أصل المضارع: يَرْضَيُ، ووزنه: يفعل كعَلِمَ يَعْلَمُ.

(*) قال الرضي: «ليس باب المغالبة قياسيًا، بحيث يجوز نقل كل لغة إليه». اهـ.

أوزان الرباعي المجرد وملحقاته(1)

للرباعيّ المجرَّد وزنٌ واحد، وهو فَعْلَلَ، كـ دحرج يدحرج، ودربَخ(*) يدربخ، ومنه افعال نحتتها العرب من مركَّبات، فتُحْفظ ولا يُقاس عليها، كـ بَسْمَلَ، إذا قال: بسم الله، وحَوْقَل، إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطلْبَق، إذا قال: أطال الله بقاءَك، ودَمْعَزَ، إذا قال: أدام الله عزَّك، وجَعْفَلَ، إذا قال: جعلني الله فداءَك(2).

وملحقاته سبعة(3):

---

(1) قال السيوطي: لم يجئ (المجرد الرباعي على غير وزن فعلل) لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكنًا، واول الماضي لا يكون مضمومًا في البناء للفاعل، ولا مكسورًا للثقل فَتَعيَّنَ الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحًا لوضعه مبنيًا عليه، ولا يكون ما بينهما متحركًا كله لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكنًا كله لئلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعين أن يسكن الثاني. [همع الهوامع ٦/ ١٩].

(*) دربخ الرجل – بالخاء المعجمة – : إذا طأطأ رأسه وسوّى ظهره.

(2) العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار [المزهر ١/ ٤٨٢]، والنحت لم يقف عند المسموع عن العرب ولكن تجاوز ذلك إلى المُحْدَثين.

(3) قال أبو حيان: الملحق منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء: فيكون على وزن يفعل، وتفعل، ونفعل، نحو يزرأ، وترمل، وترحس، أو على وزن مفعل نحو: هلقم، وسفعل، نحو: سنبس، ومفعل: مرحب، وقبل العين: على فيعل: بيطر، وفوعل: حوقل، وفاعل: تابل، وفعنل: قرنص، وفهعل: ذهبل، وفمعل: طمرح. وقبل اللام: على فعنل: قلنس، وفعهل: علهص، وفعيل: طشيل. وبعد اللام: فَعْلَى: قلسى، وفعلم: غلصم، وفعلن: قطرن، وفعلس: حلبس، وفعفل: زهزق، وفعلل: جلبب، هذا وفوعل وفعيل وفعول وفعلى مشهور مما ألحق بالرباعي، وما سواها نادر، وفي بعضها خلاف كمفعل وفمعل وفيعل وفعيل. [ارتشاف الضرب ١/ ٨٢].

الأول: فعْلَلَ، كـ جلبَبَه: أي ألبسه الجلباب.

الثاني: فوْعَلَ، كـ جوربه: أي ألبسه الجَوْرَب.

الثالث: فعْوَل، كَـ رَهْوك في مِشيته: اي أسرع.

الرابع: فَيْعَلَ، كَـ بَيْطَرَ، اي أصلح الدواب.

الخامس: فعْيَلَ، كـ شَرْيَفَ الزرعَ، قطع شِريافه.

السادس: فعْلَى، كَـ سَلْقَى: إذا استلقى على ظهره.

السابع: فعنَلَ، كـ قلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخَرَ أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

أوزان الثلاثيِّ المزيدِ فيه

الفعل الثلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أقسام: ما زيد فيه حرفٌ واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف، فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة؛ بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة، لثِقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتي.

فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان:

الأول: أفعَلَ، كـ أكرم، وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقرّ.

الثاني: فاعَلَ، كـ قاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كـ فرَّح، وزكَّى، وولَّى، وبرَّأ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعَلَ، كـ انكسر، وانشقَّ، وانقاد، وانمحى.

الثاني: افتعل، كـ اجتمع، واشتقَّ، واختار، وادَّعَى، واتَّصل، واتَّقى، واصطَبر، واضطَرب.

---

* ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة، والسكنات كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها. [شرح الكافية ١/ ٥٢].

الثالث: افْعَلَّ، كـ احْمَرَّ، واصفرَّ، واعورَّ. وهذا الوزنُ يكون غالبًا في الألوان والعيوب؛ ونَـدُرَ في غيرهما، نحو: ارْفَضَّ[1] عَرَقًا، واخضلَّ[2] الروضُ، ومنه ارعَوَى[*].

الرابع: تفعَّلَ، كـ تعلَّم وتزكَّى، ومنه اذَّكر[**] واطَّهَر.

الخامس: تفاعَلَ كتباعَدَ وتَشَاوَرَ، ومنه: تبارك وتعالى، وكذا اثّاقل وادَّارك[3].

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعل، كـ استخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوْعَلَ، كـ اغدودَنَ الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشْبُه.

الثالث: افْعَالَّ كـ احمارَّ واشهابَّ: قَوِيَت حُمرتُه وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَّلَ كـ اجلوَّذ: إذا أسرع، واعلوَّط: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

أوزان الرباعيِّ المزيد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعي المزيد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد وزن واحد، وهو تَـفَعْلَلَ كـ تدحرج.

والذي زيد فيه حرفان وزنان:

---

(١) ارفضَّ يرفَضُّ: تفرَّق وابتل.

(٢) اخضلَّ: ابتلَّ.

(*) أصله: ارعوو، قدَّموا الإعلال على الإدغام لخفته، كما قدموه في قوي. أهـ.

(**) الأصل في ذلك تذكر، وتطهر، وتثاقل، وتدارك، قلبت التاء في الجميع من جنس الحرف الثاني، وأدغم المثلان، فاجتلبت همزة الوصل.

(٣) اثاقل وادارك على وزن افّاعل.

الأول: افْعَنْلَلَ، كـ احرنجم[1].

والثاني: افْعَلَلَّ، كـ اقشعرّ، واطمأنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تَفعْلَلَ، كـ تجَلْبَبَ.

الثاني: تَفَعْوَلَ، كـ تهرْهوَكَ.

الثالث: تَفَيْعَل، كـ تشيْطن.

الرابع: تَفَوْعَلَ، كـ تجوْربَ.

الخامس: تَمَفْعَلَ، كـ تمسكن.

السادس: تَفَعْلَى، كـ تسلقى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افْعَنْلَلَ، كـ اقعنسَسَ.

والثاني: افْعَنْلَى، كاسْلَنْقَى.

والفرق بين وَزْنَـيْ احرنجم واقعنسس، أن اقعنسس إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم؛ فإنهما فيه أصليتان[2].

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعةُ أقسام: ثلاثيّ ورباعيّ، وخُماسيّ، وسداسيّ. وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكَنَات: سبعة وثلاثون بابًا.

الثاني: لا يلزم في كل مجرّد أن يُستعمل له مزيد، ولا في كل مزيد أن يُستعمل له مجرّد، ولا فيما استُعْمِلَ فيه بعضُ المزيدات، أن يُستعمل فيه البعضُ الآخر،

---

(١) احرنجم فلان: أراد أمرًا ثم رجع عنه، واحرنجم القوم: تجمعوا.

(٢) وذلك لأن السين في اقعنسس زائدة فالأصول فيها قعس، أما في احرنجم فالميم أصلية، حيث إن الأصول حَرْجَم.

بل المدار في كل ذلك على السماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثيّ اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب: أذهَبَ، وفي خرج: أخرَجَ.

فصل في معاني صيغ الزوائد

١ - أفْعَلَ

تأتي لعدّة معانٍ:

الأول: التعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيدًا، وأقعدته، وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقرأ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقامًا مُقْعَدًا مُقْرَأ، فإذا كان الفعل لازمًا صار بها متعديًا لواحد، وإذا كان متعديًا لواحد صار بها متعديًا لاثنين، وإذا كان متعديًا لاثنين صار بها متعديًا لثلاثة، ولم يوجد في اللغة ما هو متعدٍ لاثنين وصار بالهمزة متعدّيًا لثلاثة، إلا رأى وعلم، كـ رأى وعلم زيدٌ بكرًا قائمًا، تقول: أرَيْتُ أو أعلمتُ زيدًا بكرًا قائمًا.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ: كـ ألبَنَ الرجلُ وأتمَرَ وأفلسَ: صار ذا لبن وتمر وفلوس.

الثالث: الدخول في شيء، مكانًا كان أو زمانًا، كـ أشأمَ وأعرقَ وأصبحَ وأمسى، أي: دخل في الشأم، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السَّلْب والإزالة، كـ أقذيتُ عينَ فلان، وأعجمتُ الكتابَ: أي أزلتُ القَذَى عن عينه، وأزلتُ عجمة الكتاب بنَقْطِه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة[1]، كـ أحمدت زيدًا: وأكرمته، وأبخلته:

(١) في شرح الشافية: لوجوده عليها. أي لوجود مفعول أفعل على صفة، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل، نحو: أكرمتَ فاربط: أي: وجدت فرسًا كريمًا، واسمنت: أي وجدت سمينًا، وأبخلته أي: وجدته بخيلاً، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو: أحمدته: أي: وجدته محمودًا. وأما=

أي صادفته محمودًا أو كريمًا أو بخيلاً.

السادس: الاستحقاق، كـ أحصد الزرع، وأزْوَجَتْ هند، أي استحق الزرع الحصاد، واستحقت هند الزواج.

السابع: التعريض، كـ أرهنت المتاعَ وأبَعْتُهُ، أي: عرَّضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كـ أعظمته: أي استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعًا لفعّل بالتشديد، نحو: فطّرته فأفطر، وبشّرته فابشر.

العاشر: التمكين، كـ أحفرته النهر: أي: مكنته من حفره[1].

وربما جاء المهموز كاصله، كـ سرَى وأسْرَى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده

= قولهم: «افحمتك: أي وجدتك مفحمًا» فكان أفعل فيه منقول من نفس أفعل». [شرح الشافية ١/ ٩٠ – ٩١].

(١) جاء في همع الهوامع: (الإعانة) كأحلبت فلانًا وأرعيته: أي: اعنته على الحلب والرعي. (٦/ ٢٣).

قال الاستراباذي: إن «أفعل» قد تجيء بمعنى الدعاء، نحو: أسقيته أي دعوت له بالسقيا، قال ذو الرمة [الطويل]:

وقفت على ربع لمية ناقتي ... فما زلت أبكي عنده وأخاطبُه

وأسقيه حتى كاد مما أبثه ... تكلمني احجاره وملاعبُه

وقد تجيء أفعل لغير هذه المعاني، وليس له ضابط كضوابط المعاني المذكورة كـ أبصره: أي رآه وأوعزت إليه: أي تقدمت، وقد يجيء مطاوع فَعّل كـ فطّرته فأفطر، وبشّرته فأبْشرَ وهو قليل. (شرح الشافية ١/ ٩١ – ٩٢).

وعلق الاستراباذي على قول ابن الحاجب : إن أفعل تجيء بمعنى فَعَل نحو: قلتُ البيع واقلته. أنه لابد للزيادة من معنى وإن لم يكن إلا التأكيد. [نفسه ٩١]. واورد السيوطي المعنى نفسه فقال: «افعل بمعنى فَعَل: كأحزنه بمعنى حَزَنه، واشغله بمعنى شَغَله، واحبه بمعنى حَبّه، ومطاوعته مثل كبيت الرجل فاكب، وقشعت الريحُ السحابَ فاقشع، والإغناء عنه: كأرقل، واعتق أي: سار سيرًا سريعًا، واذنب بمعنى أثم، واقسم بمعنى : حلف. [همع الهوامع ٦/ ٢٣].

كأفلح: أي: فاز. وندر مجيء الفعل متعديًا بلا همزة، ولازمًا بها، كنَسَلْتُ ريش الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيءُ: ظهر، وكَبَبْتُ زيدًا على وجهه، وأكبَّ زيد على وجهه، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ، وأقشعَ السحابُ(*). قال الشاعر[1] [من الطويل]:

كما أبْرَقَتْ قومًا عِطاشًا غمامـةٌ   فلما رأوْها أقْشـعَتْ وتجَلَّـتِ

٢ – فاعَلَ

يكثر استعماله في معنيين:

أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذٍ فيُنْسَب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية، فإذا كان أصل الفعل لازمًا صار بهذه الصيغة متعديًا، نحو ماشيته والأصل: مشيت ومشى.

وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويُدَلُّ على غلبة أحدهما، بصيغة فَعَل من باب نَصَر ما لم يكن واويَّ الفاء، أو يائيَّ العين أو اللام، فإنه يَدُلّ على الغلبة من باب ضَرَبَ كما تقدم، ومتى كان «فعَلَ» للدلالة على الغلبة كان متعديًا، وإن كان أصله لازمًا، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أيِّ باب كان[2].

وثانيهما: الموالاة، فيكون بمعنى أفعل المتعدي، كـ «واليت» الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعتُ بعضَه بعضًا.

(*) قال دده خليفة: ترتقي هذه الأفعال إلى ثلاثة عشر فعلاً، وعَدَّ منها غير التي في الأصل: أنقض البعير بالقاف والضاد المعجمة، والأم، وأظارت الناقة، وأنزفت البئر، وأمرت الناقة، وأسبق البعير، بالسين المهملة والباء الموحدة، وقلعه الله فأقلع، وحجمه فأحجم. اهـ.

(١) مجهول القائل، وقد ورد في المفتاح ٣٤٩ ، أسرار البلاغة ١١٠، وأضافه البعض لتائية كُثَيِّر.

(٢) مثال ذلك: قاتل وجاهد وكافح وطارد.

وربما كان بمعنى فعّل المضعَّف للتكثير، كضاعفت الشيء وضعَّفته.

وبمعنى فعَلَ، كـ دافع ودفع، وسافر وسفر.

وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، كـ ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[1]، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة[2].

٣ - فعَّلَ

يكثر استعمالها في ثمانية معان، تُشارك أفْعَلَ في اثنين منها، وهما التعدية، كـ قوَّمْتُ زيدًا وقعَّدته، والإزالة كـ جَرَّبتُ البعير وقشَّرْتُ الفاكهة، أي: أزلت جربه، وأزلت قشرَه.

وتنفرد بستة:

أولها: التكثير في الفعل[3]، كـ جَوَّل، وطوَّف: أكثرَ الجولان والطَّوَفان، أو في

---

(١) الآية ٩ من سورة البقرة.

(٢) وتكون فاعل: بمعنى أفعل: كباعدت الشيء وأبعدته وضاعفته وأضعفته، والإغناء عن فعَل، وأفعل: كبارك الله فيه، أي: جعل فيه البركة، وقاسى وبالى به، أي: كابد، وأكثرت به، وواريت الشيء بمعنى : أخفيته. [همع الهوامع ٦/ ٢٤].

وفي تهذيب التوضيح: جعل الشيء ذا صفة فيكون كافعل، نحو: صاغر خدّه، وعافاك الله، وعاقبت محمدًا: أي جعله ذا صغر، وجعلك ذا عافية، وجعله ذا عقوبة. [تهذيب التوضيح ٣١].

(٣) قال الإستراباذي: إن التكثير يكون في المتعدي كما في : غلّق وقطّع، وقد يكون في اللازم، كما في: جوّل وطوّف وموّت. [من جول، وطاف، ومات]، وهي أفعال لازمة. [شرح الشافية ١/ ٩٣]. وفي تهذيب التوضيح التكثير على ثلاثة أضرب:

أ- التكثير في الفعل كـ جوّل وطوّف إذا أكثر الجولان والطوفان.

ب - التكثير في الفعل الفاعل نحو برّكَتْ الإبل، وموَّتْ الغنم.

ج - التكثير في الفعل المفعول، نحو: غلقت الأبواب. [تهذيب التوضيح ٣٢].

المفعول، كـ ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[1]، أو في الفاعل، كـ موَّتتِ الإبلُ وبرَّكَتْ[2].

وثانيها: صيرورة شيءٍ شبهَ شيءٍ: كـ قوَّس زيدٌ، وحجَّر الطين؛ أي صار شبه القوس في الانحناء، والحجر في الجمود.

وثالثها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كـ فسَّقْت زيدًا، أو كفَّرْته: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعها: التوجُّه إلى الشيء، كـ شرَّقْتُ، أو غرَّبت: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كـ هلَّل وسبَّح ولبَّى وأمَّن: إذا قال: لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولبيك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كـ شفَّعت زيدًا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تَـفَعَّل، كـ ولَّى وتولَّى، وفكَّر وتفكَّر. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كَعَيَّره إذا عابه، وعجَّزت المرأة: بلغت السن العالية.

٤ – انْفَعَلَ[3]

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازمًا، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية[4]. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيرًا، كَـ قَطَعْته فانقطع، وكَسَرْته

---

(١) الآية ٢٣ من سورة يوسف، ونصُّها: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾.

(٢) موَّتت الإبل: أي كثر فيها الموت. وبرَّكت: بمعنى بركت أي أناخت.

(٣) قال الاستراباذي: باب انفعل لا يكون إلا لازمًا، وهو في الأغلب مطاوع «فَعَلَ» بشرط أن يكون فَعَل علاجًا: أي من الأفعال الظاهرة؛ لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب. [شرح الشافية ١/١٠٨].

(٤) الأفعال العلاجية: الأفعال المحسوسة التي يظهر أثرها للعين كـ الكسر والقطع والجذب كما يتبين مما سبق.

فانكسر؛ ولمطاوعةِ غيره قليلاً[1] كـ أطلقته فانطلق، وعدّلته - بالتضعيف - فانعدل، ولكونه مختصًا بالعلاجيات، لا يقال: علّمته فانعلم، ولا فهّمته فانفهم.

والمطاوعة: هي قبول تأثير الغير.

٥ - افْتَعَلَ

اشتهر في ستة معانٍ:

أحدها: الاتخاذ، كـ اختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتمًا، وخادمًا.

وثانيها: الاجتهاد والطلب، كـ اكتسب، واكتتب، أي: اجتهد وطلب الكسبَ، والكتابة[2].

وثالثها: التشارك، كـ اختصم زيد وعمرو، واختلفا.

ورابعها: الإظهار، كـ اعتذر، واعتظم، أي: أظهر العُذر، والعظمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كـ اقتدر وارتد، أي: بالغ في القدرة والردة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيرًا، كـ عدَلته فاعتدل، وجَمَعته فاجتمع.

وربما أتى مطاوعًا للمضعّف ومهموزِ الثلاثي، كـ قرَّبته فاقترب، وأنصفته فانتصف، وقد يجيء بمعنى أصله؛ لعدم وروده؛ كـ ارتجل الخطبة، واشتمل الثوب[3].

---

(١) قوله مطاوعة غيره: أي مطاوعة غير الثلاثي، فيجيء مطاوعًا أفعل، نحو: أزعجته فانزعج.

(٢) جعله السيوطي للتصرف ويعبر عنه بالتسبب، كاعتمل واكتسب: إذا تسبب في العمل والكسب.

(٣) من المعاني الأخر التي ذكرها السيوطي لافتعل:

١ - التخيير كـ انتخب، واصطفى، وانتقى.

٢ - معنى تَفَعَّلَ كـ ابتسم وتبسم.

٣ - معنى استفهم كـ اعتصم واستعصم.

٦- افْعَلّ

يأتي غالبًا لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازمًا كـ احمرّ وابيضّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرته وبياضُه وعَوَرُه وعمشُه[(١)].

٧- تَفَعَّلَ

تأتي لخمسة معان:

أولها: مطاوعة فعَّل مضعَّف العين، كـ نبَّهته فتنبه، وكسّرته فتكسّر.

وثانيها: الاتخاذ، كـ توسّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، كـ تصبّر وتحلّم: تكلّف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنُّب كـ تحرَّج وتهجّد: تجنب الحَرَج والهُجود، أي: النوم.

وخامسها: التدريج[(٢)]، كـ تجرّعت الماء، وتحفّظت العلم: أي: شربت الماء جرْعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى، وربما أغنت هذه الصيغة

= ٤ - الإغناء عن فعل، كـ استلم الحجر، والتحى الرجل. [همع الهوامع ١/ ٢٦ - ٢٧].

(١) قال السيوطي: افْعَلّ: للألوان كـ احمرّ واسودّ، والعيوب كـ احولّ، ولا يبنى من مضاعف العين فلا يقال في رجل أجمّ بالجيم، أي لا رمح معه في الجم: اجممّ لما فيه من الثقل. ولا من معتل اللام فلا يقال في رجل ألمى، وهو الأسمر الشفتين: الْمَيّ.

وتلى عينه ألف نحو: احمارّ واحوالّ.

وقيل: وعليه الخليل: هو الأصل. وافْعَلّ مقصور منه، واختاره ابن عصفور؛ بدليل أنه ليس شيء من «افعلّ» إلا وقيل فيه افْعَالّ. [همع الهوامع ٦/ ٢٨ - ٢٩].

وقال أبو حيان بجواز مجيئه من المضعف ، مثال: احوَوّى واحواوى من الحوة. وقد يجيئان لغير لون وعيب ظاهر كـ اشعالّ الرأس واشعلّ، واقطرّ النبتُ واقطارّ. [ارتشاف الضرب ١/ ٨٦].

(٢) يسمي السيوطي «التدرج» التكوين بمهلة: كـ تفهَّم وتبصَّر وتسمَّع وتعرَّف وتجرَّع وتحسَّى. [همع الهوامع ٦/ ٢٦].

عن الثلاثي؛ لعدم وروده، كـ تكلّم وتصدّى[1].

٨ – تفاعَلَ

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعلَ المتقدم، ولذلك إذا كان فاعَلَ المتقدم متعديًا لاثنين، صار بهذه الصيغة متعديًا لواحد، كـ جاذبَ زيدٌ عمرًا ثوبًا، وتجاذب زيد وعمرو ثوبًا، وإذا كان متعديًا لواحدٍ صار بها لازمًا، كـ خاصم زيد عمرًا، وتخاصم زيد وعمرو.

ثانيهما: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كـ تَنَاوَمَ وتَغَافَل وتعامى: أي أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي منتفية عنه، وقال الشاعر [الكامل][2]:

ليسَ الغَبيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ   لكـــنَّ ســـيِّدَ قوْمِـــهِ المتغـــابي

---

(١) أضاف السيوطي إلى تلك المعاني:

١- الصيرورة: كـ تأيمت المرأة، وتحجر الطين، وتجبن اللبن.

٢ – معنى استفعل: كـ تكبّر، وتعظم.

٣ – معنى فعل: كتعدى الشيء وعداهن إذا جاوزه، وتبين وبان.

٤ – الإغناء عن فَعَل، كـ تكلم، وتصدى.

وقال الاستراباذي: تفعل يكون بمعنى استفل بمعنين مختصين باستفعل: أحدهما الطلب نحو: تنجزته، أي: استنجزته، أي: طلبت نجازه: أي حضوره. والوفاء به، والآخر: الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو: استعظمته وتعظمته، أي: اعتقدت فيه أنه عظيم، واستكبر وتكبر، أي: اعتقد في نفسه أنه كبير. والأغلب في تفعيل معنى صيرورة الشيء ذا أصله، كـ «تأهل وتألم، وتأكل وتأسف». [شرح الشافية ١/١٠٦ – ١٠٧].

(٢) تهذيب التوضيح ص ٣٥.

وقال الحريري [الطويل][(١)]:

وَلَمّا تَعامَى الدهرُ وهْو أبو الوَرَى عَـن الرُشْـدِ فِـي أنحائِـهِ ومقاصِـدِهْ
تعامَيْتُ حتى قِيلَ إني أخو عَمًـى ولا غَرْوَ أن يَحْذُوَ الفتى حَذْوَ وَالِدِهْ

وثالثها: حصول الشيء تدريجًا: كـ تزايد النيلُ، وتواردت الإبل: أي حصلت الزيادة والورود بالتدريج شيئًا فشيئًا[(٢)].

ورابعها: مطاوعة فاعَلَ، كـ باعدته فتباعد[(٣)].

٩ - اسْتَفْعَلَ

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقةً كـ استغفرت الله، أي: طلبت مغفرته، أو مجازًا كـ استخرجت الذهب من المعدن، سُمِّيت الممارسة في إخراجه والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

---

(١) مقامات الحريري ص ٦٢.

(٢) ورد التشريك باسم المشاركة عند السيوطي وورد التظاهر بالفعل دون حقيقته باسم: التجهيل كـ تغافل، وتجاهل، وتباله، وتمارض، وتطارش. ويجيء تفاعل بمعنى فَعَلَ: كـ توانى وونى، وتعالى وعلا، والإغناء عن فَعَل: كتناءب وتمارى. [همع الهوامع ٦/ ٢٥].

(٣) يقول الاستراباذي: ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظُنّ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعديًا، نحو: علَّمته الفقه فتعلمه: أي قَبِلَ التعليم، فالتعليم تأثير وقبول لذلك الأثر، وهو متعدٍ كما ترى، أو كان لازمًا، نحو: كسرته فانكسر، أي: تأثر بالكسر، فلا يقال في تنازع زيد وعمرو الحديث، إنه مطاوع (نازع زيد عمرًا الحديث)، ولا في (تضارب زيد وعمرو) إنه مطاوع (ضارب زيدٌ عمرًا)؛ لأنهما بمعنى واحد، وليس أحدهما تأثيرًا والآخر تأثرًا، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعلاً لجعل الشيء ذا أصله، نحو: باعدته، أي: بعّدته، فتباعد، أي: بَعُدَ، وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو «باعدت زيدًا فتباعد» المطاوع هو زيد لكنهم سمّوا فِعْلَه المسند إليه مطاوعًا مجازًا». [شرح الشافية ١/ ١٠٣].

وثانيها: الصيرورة[1]: حقيقةً، كـ استحجر الطين، واستحصن الْمُهْرُ، أي: صار حَجَرًا وحِصَانًا، أو مجازًا كما في المَثَل: «إن البُغاثَ بأرضِنا يَسْتَنْسِرُ»[2].

أي: يصير كالنَّسر في القوة، والبُغاث: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا يصير قويًا؛ لاستعانته بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء؛ كـ استحسنتُ كذا واستصوبته، أي: اعتقدت حُسْنه وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء، كـ استرجع، إذا قال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[3].

وخامسها: القوة، كـ استَهْتَرَ واستكبر: أي قوي هِتْرُه[4] وكِبره.

وسادسها: المصادفة، كـ استكرمت زيدًا أو استبخلته: أي صادفته كريمًا أو بخيلاً.

وربما كان بمعنى أفعَلَ، كأجاب واستجاب، ولمطاوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

* * *

---

(١) استخدم السيوطي مصطلح التحول في مقابل الصيرورة ومن المعاني الأخر التي أوردها السيوطي لاستفعل:

١ – الاتخاذ: كـ استعبد عبدًا واستأجر اجيرًا.

٢ – الوجود: كـ استعظمته: إذا وجدته عظيمًا.

٣ – بمعنى افتعل كـ استحصد الزرع واحتصد.

٤ – بمعنى فَعِلَ: كـ استغنى واغنى.

٥ – الإغناء عن فَعِل كـ استحيا واستأثر.

(٢) مجمع الأمثال، الميداني (١/ ١٢)، ويضرب للضعيف يصير قويًا، وللذليل يَعِزُّ بعد الذُّلّ.

(٣) الآية ١٥٦ من سورة البقرة.

(٤) الهِتر – بكسر الهاء – : الباطل والسقط من الكلام، وفي الطبعة الخامسة: «هتاره».

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى زيادةً عن أصله، فمثلاً اعشَوْشَبَ المكانُ يدل على زيادة عُشْبِهِ أكثر من عَشب، واخشوشَنَ يدلُّ على قوة الخشونة أكثر من خَشُن، واحمارّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمِر واحمرَّ، وهكذا[1].

* * *

(١) من الصيغ الأخر:

١ - افْعوعل، ويجيء:

(أ) للمبالغة نحو: اخشوشن الشيء: كثرت خشونته.

(ب) للصيرورة: كاحْلَوْلَى الشيء، صار حلوًا.

ومن الصيغ النادرة:

٢ - افعوَّل، نحو: اجلوَّذ: إذا مضى وأسرع في السير.

٣ - افعولل، نحو: اعشوجج البعير: أسرع.

٤ - افعيَّل، نحو: اهبيخ الرجل: تكبر. [همع الهوامع ٦/٢٨].

التقسيم الرابع للفعل
بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف[1]:

فالجامد: ما لازمَ صورةً واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للمضيّ كـ «ليس» من أخوات كان، وكَرُبَ من أفعال المقاربة، وعسى وحَرَىَ واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشا وطفِق، وأخذ وجعل وعَلِق، من أفعال الشروع، ونِعْمَ وحَبَّذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها. وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كـ هبْ وتعلَّمْ، ولا ثالث لهما.

والمتصرف: ما لا يُلازم صورةً واحدة، وهو إما أن يكون تامَّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كـ نصر ودحرج، أو ناقصه وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كـ زال يزال، وبرِحَ يَبْرَحُ، وفَتِئ يفتأ، وانفك ينفكُّ، وكاد يكاد، وأوشك يُوشِك.

فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضمومًا في الرباعي كـ يُدحرج، مفتوحًا(*) في غيره كـ يكتب وينطلق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثيًا سُكِّنَتْ فاؤه، وحرِّكت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة، كـ ينصُر ويفتَح ويضرِب، كما تقدم. وإن

---

(١) قال أبو حيان: المتصرف ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، نحو: ضرب يضرب اضرب، والجامد بخلافه، وهو قسمان: مُبَوَّب له في النحو، وغير مبوب له. [انظر ارتشاف الضرب ٣/٩ وما بعدها].

(*) وربما كسر غير الياء من باب علم، وفيما أول ماضيه همزة الوصل أو تاء المطاوعة، نحو: تنطلق وتستخرج وتتغافل وتتعلم، واشتهر ذلك في لفظ إخال.

كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن كان مبدوءًا بتاء زائدة، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسر ما قبل آخره، كيُعَظِّم ويقاتِل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت كيُكْرِم ويَسْتَخرِج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذَفَ حرف المضارعة، كَعَظِّمْ وشارِكْ وتعَلَّمْ، فإن كان أول الباقي ساكنًا زِيدَ في أوله همزةٌ، كانصُر وافتحْ واضرِبْ، وأكرمْ وانطلِقْ واستغفِرْ.

التقسيم الخامس للفعل

من حيثُ التعدِّي واللزوم[1]

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ، ويسمى متجاوزًا، وإلى لازم ويسمى قاصرًا.

فالمتعدي عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعلَ إلى المفعول به بنفسه، نحو: حفظ محمد الدرس، وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي غير مقترن بحرف جر أو ظرف، نحو: مضروب[2].

---

(١) قال أبو حيان: «الفعل لازم ومتعد، والتعدي تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به أو أكثر، فإن تعدى إلى غيره من المنصوبات لم يسم متعديًا» [ارتشاف الضرب ٣/ ٤٣].

وتعدى الفعل إلى غير المفعول به من المنصوبات كتعديه إلى المفعول المطلق نحو: نجح الطالب نجاحًا، والمفعول المطلق منصوب بالفعل اللازم. ومنه تعديه إلى التمييز، نحو: ازداد النهر ماءً. ولا يسمى هذا تعديًا بالمصطلح المعروف. وفي ارتشاف الضرب: «أن الفعل الواحد قد يكون لازمًا ومتعديًا بنفسه، نحو: (فغر فاه) أي: فتحه، و(فغر فوه) أي: انفتح. ومتعديًا بنفسه تارة وبحروف جر أخرى نحو: (شكرت زيدًا، وشكرت لزيدٍ)، وكذلك نصحته ونصحتُ له، وفي هذا خلاف كثير [انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٤٩].

(٢) قال ابن هشام: الفعل ثلاثة أنواع: أحدها: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم، وهو كان وأخواتها، والثاني: المتعدي، وله علامتان: إحداهما أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر. والثانية أن يبنى منه اسم مفعول تام غير مفتقر إلى حرف جر، وذلك كـ ضرب، فتقول: زيد ضربه»

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد: وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.

وما يتعدى إلى مفعولين: إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، وإما لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لا يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كـ قعد محمد، وخرج علي.

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالةً ثمانيةٌ:

الأول: الهمزة كـ أكرم زيدٌ عمرًا.

الثاني: التضعيف كـ فرّحت زيدًا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة، نحو: جالس زيدٌ العلماءَ، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجر، نحو: ذهبت بِعَليٍّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التضمين النحوي(*)، وهو أن تُشْرَبَ كلمةٌ لازمة معنى كلمة

= عمرو .. وحُكمه أن ينصب المفعول به، كـ ضربت زيدًا، إلا إنْ ناب عن الفاعل كـ ضُرِبَ زيدٌ. والثالث: اللزوم. وعلاماته: ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ خرج .. وأن يدل على سجية ... أن يكون موازنًا لافعَلّل كـ اقشعرّ .. أو لما ألحق به وهو افوَعَل كـ اهوَدّ الفرخ، إذا ارتعد. أو لافعَنْلَل كاحرنجم، أو لما ألحق به، وهو افعَنْلَل بزيادة إحدى اللامين كاقعنسس، وافْعَنْلَى كاحرنبى، وحكم اللازم أن يتعدى بالجار، كعجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه .. وقد يحذف الجار وينصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام: سماعي نحو: نصحته وشكرته، والأكثر ذكر اللام. وقياسي: وذلك في أن وأن وكي، نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] [انظر أوضح المسالك ٩٦].

(*) ومنه رحُبَتكم الطاعة، وطلُع بشر اليمن، بضم العين فيهما، أي: وسعتكم الطاعة، وبلغ اليمن، وليس في اللغة العربية فعُل (مضموم العين) عُدّي إلى المفعول بالتضمين، غير هذين الفعلين.

متعدية؛ لتتعدى تعديتها، نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾[1] ضُمِّن تعزموا معنى تنووا، فعُدِّيَ تعديته.

السابع: حذف حرف الجر توسعًا، كقوله [الوافر][2]:

تمرُّون الديارَ ولم تعُوجـوا ... كلامُكُمُ عليَّ إذن حرامُ

ويطَّرِد حذفه مع أنَّ وأنْ، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3]، ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[4].

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نَصَرَ لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقعدته فأنا أقعُدُه، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب، وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياسًا مطردًا ، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدِّي أصالةً خمسةٌ:

الأول: التضمين، وهو أن تُشربَ كلمةٌ متعدية معنى كلمة لازمة؛ لتصير

---

(١) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة، قال القرطبي: المعنى هنا: لا تعزموا على عقدة النكاح .. قال النحاس: ويجوز أن يكون ولا تعقدوا عقدة النكاح؛ لأن معنى تعزموا وتعقدوا واحد. [انظر تفسير القرطبي للآية ٢٣٥].

(٢) ديوان جرير ص ٥١٢، المقرب ١٢٧، وابن يعيش ٨/٨، وفي الخزانة إن حذف الجار من الديار على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إما «الباء» وإما «على» فإن المرور يتعدى بهما. [الخزانة ٩/١١٨].

(٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران. والشاهد حذف حرف الجر من قوله: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بعد الفعل ﴿شَهِدَ﴾ الذي يتعدى بـ «على».

(٤) الآية ٦٣ من سورة الأعراف. والشاهد حذف حرف الجر من قوله: ﴿أَن جَآءَكُمْ﴾ بعد الفعل «عَجِبَ» الذي يتعدى بـ «من».

مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[1]. ضُمِّن يخالف معنى يَخْرُج، فصار لازمًا مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدي إلى فَعُل بضم العين؛ لقصد التعجب والمبالغة نحو: ضَرُب زيدٌ: أي ما أضْرَبه.

الثالث: صيرورته مطاوعًا، ككسرْتُه فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2].

الخامس: الضرورة[3]، كقوله [الكامل][4]:

تَبلَتْ[*] فُؤَادَكَ في المنَـامِ خَرِيـدَةٌ ... تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسّـامِ

---

(١) الآية ٦٣ من سورة النور، والشاهد مجيء «عن» قبل المفعول به. قال السيوطي: وزيادة «عن» ضرورة، كقوله: فأصبحن لا نسأله عن عابه * خلافًا لأبي عبيد، حيث أجازها في الاختيار، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ أي: أمره [الهمع ٤/١٩٢].

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف. والشاهد مجيء اللام مع المفعول به الذي يتعدى بدونها. قال المرادي: تزاد اللام مع المفعول به بشرطين:

١ – أن يكون العامل متعديًا إلى واحد.

٢ – أن يكون العامل قد ضعف بتأخيره نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أو بفرعيه نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود ١٠٧]. فزيادتها في ذلك مقيسة لأنها مقوية للعامل.

(٣) أي الضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر تجاوز بعض القواعد النحوية.

(٤) البيت في شرح الأشموني ١/٣٤٩. وقال الصبان: الشاهد في قوله: ببارد، فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه فجعله الشاعر لازمًا بالنسبة إليه للضرورة، ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفي فعدّاه بالباء، وجوّز الدماميني أن يكون المراد تسقي الضجيع ريقها بفم باردٍ ريقه، فيكون المفعول محذوفًا والباء للاستعانة. [حاشية الصبان ٢/٩٦].

(*) بالمثناة الفوقية أي التاء، فالموحدة أي الباء المفتوحة: أي أصابته بتبل، أي: إسقام، ويقال: أتبل بالهمزة.

أي: تُسقيه[*] رِيقًا باردًا.

التقسيم السادس للفعل
من حيث بناؤه للفاعل، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويُسمى معلومًا، وهو ما ذُكِر معه فاعله؛ نحو: حفِظ محمد الدرس، وإلى مبنيّ للمفعول، ويسمى مجهولاً، وهو ما حُذف فاعله وأنيب عنه غيره، نحو: حُفظ الدرس، وفي هذه الحالة يجب أن تغيّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضيًا غيرَ مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفًا، ضُمّ أولُه وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: ضُرِب عليّ، ورُدّ المبيع[1]. فإن كان مبدوءًا بتاء زائدة، ضُمّ الثاني مع الأول، نحو: تُعُلِّمَ الحسابُ، وتُقُوتِلَ مع زيد. وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضُمّ الثالث مع الأول نحو: انْطُلِق بزيد، واسْتُخْرِج المعدنُ، وإن كانت عينه ألفًا قلبت ياءً، وكُسر أولُه، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول: بيع الثوب، وقيل القول، واختير هذا، وانقيد له. وبعضهم يُبقي الضم، ويقلب الألف واوًا كما في قول الشاعر [الرجز][2]:

لَيْتَ، وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ ... ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريْتُ

(*) ويحتمل أنه ضمِّن تسقي معنى تشفي، فعدّى بالباء، أي: تسقي الضجيع ريقها بفم باردٍ ريقه، فيكون المفعول محذوفًا، والباء للاستعانة. اهـ. صبان

(١) قوله: تقديرًا. يتصل بالفعل المضعف «ردّ» حيث إن الأصل فيه عند فك الإدغام «رُدِدَ» بكسر العين.

(٢) البيت في زيادات ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٧١. وروايته بتسكين التاء في قافية الشطرين. والشاهد في ضم أول الفعل (باع) وقلب عينه واوًا عند البناء للمجهول، وهي لغة ضعيفة جدًا. [انظر كشف المشكل ١/ ٣١٠].

وقول الشاعر[1] [من الزجر]:

حُوكَتْ على نِيرَيْـنِ إذْ تُحَـاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ

رُويا بإخلاص الكسر[2]، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص: وتُنسب اللغة الأخيرة لبني فَقْعسٍ ودُبَيْر، وادّعى بعضهم امتناعها في انفعل وافتعل، هذا إذا أمِنَ اللبس. فإن لم يؤمَن، كُسِر أول الأجوف الواويّ، إن كان مضارعه على يفعُل - بضم العين، كقول العبد: سِمت: أي: سامني المشتري، ولا تضمّه لإيهامه أنه فاعل السَّوْم، مع أن فاعله غيره، وضُمّ أول الأجوف اليائيّ، وكذا الواويّ، إن كان مضارعه على يفعَل، بفتح العين، نحو: بُعْتُ: أي باعني سيدي، ولا يُكْسَرُ؛ لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أنه فاعله غيره، وكذا خُفْتُ بضم الخاء، أي: أخافني الغير.

وأوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثيّ المضعف، نحو: شُدّ ومُدّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بني ضَبّة، وقد قرئ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[3]، ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾[4]، بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى

---

(١) قال ابن منظور: الناقة تختبط الشوك: تأكله، أنشد ثعلب:

حوكت على نيرين إذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك

أي: لا يؤذيها الشوك، وحوكت على نيرين أي أن شحيمة قوية مكتنزة. [اللسان ٢/ ١٠٩٤].

والشاهد في الفعل المبني للمجهول «حوك» حيث ضُمّ أوله وقلبت عينه واوًا.

ويروى في شرح ابن عقيل: «حيكت على نيرين» ومن ثم يكون شاهدًا على كسر الفاء وقلب العين ياءً.

(٢) أي في بوع وفي حوك: بيع وحيك.

(٣) يوسف ٦٥، وقال الزمخشري: قرئ «ردت إلينا» بالكسر، على أن كسرة الدال المدغمة نقلت إلى الراء كما في قِيلَ وبيع. وحكى قطرب: «ضِربَ زيد» على نقل كسرة الراء فيمن سكنها إلى الضاد. [الكشاف].

(٤) الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

الفاء، بعد توهم سلب حركتها. وجوّز ابن مالك الإشمامَ في المضعف أيضًا حيث قال:

وما لِبَاعَ قد يُرَى لِنَحْوِ حَبّ[(١)]

وإن كان مضارعًا ضُمّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: يُضْرَبُ عليّ، ويُرَدّ المبيع[(٢)].

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًّا، كـ يقول ويبيع، قُلب ألفًا، كـ يُقال، ويُباع.

ولا يُبْنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصَّين، أو المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: سيرَ يومُ الجمُعة، ووُقِفَ أمام الأمير، وجُلس جلوسٌ حسن، وفُرح بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالةً واحدة، نحو: عندَ وإذا وسبحان ومَعَاذَ.

تنبيه: ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبني للمجهول، منها: عُنِيَ فلان

---

(١) تمامه مع غيره من الألفية:

وإن بشكل خيف ليس يجتنب ... وما لـ (باع) قد يُرَى لنحو (حبّ)

وما لفا (باع) لما العينُ تلى ... في (اختار) و(انقاد) وشبه ينجلي

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين – بعد بنائه للمفعول إلى ضمير .. فإن كان واويًا نحو (سام) وجب كسر الفاء أو الإشمام فتقول: سِمْتُ ولا يجوز الضم، فلا تقول: سُمت؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، وإن كان يائيًا نحو باع وجب ضمه أو الإشمام فتقول: بُعت .. ولا يجوز الكسر فلا تقول: بعت؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل.

وفي اختار وانقاد وشبههما، يجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم نحو: اختورَ، وانقود، والكسر نحو: اختير وانقيد، والإشمام ، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف. [انظر شرح ابن عقيل ١١٨/٢ – ١١٩].

والإشمام حركة بين الضم والكسر، أي أن تجعل في نطق الكسرة ما يُشتم منه الضم.

(٢) التقدير في «يُرَدُّ» فالأصل «يُرْدَدُ» بفتح ما قبل الآخر فادغمت الدال الأولى في الثانية وسكنت الأولى ونقلت حركتها إلى الراء قبلها تخلصًا من التقاء الساكنين عند الإدغام.

بحاجتك، أي: اهتمّ، وزُهِيَ علينا، أي: تكبّر، وفُلِجَ: أصابه الفالج، وحُمَ: استحرّ بدنه من الحُمّى، وسُلّ: أصابه السُّلّ، وجُنّ عقله: استتر، وغُمّ الهلال: احتجب، وغُمّ الخبرُ: استعجم، وأغمي عليه: غُشِيَ، وَالخبر: استعجم. وشُدِهَ: دُهِشَ وتحيّر. وامتُقِع أو انتُقع لونُهُ: تغيّر.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنيّ للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يُفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضًا عِدّة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادرًا أو شذوذاً، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بُهِتَ الخصمُ وبَهُت، كفرح وكَرُم، وهُزِلَ وهَزَلَهُ المرض، ونُخِيَ ونخاه، من النَّخوة، وزُكِمَ وزَكَمَهُ الله، وَوُعِكَ ووَعَكَه، وطُلّ دَمُه وطَلَّه، ورُهِصَت الدابة ورَهَصَها الحجَر، ونُتِجَت الناقةُ ونتجها أهلُها ... إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدّه اللغويون من باب عُنِيَ.

وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

التقسيم السابع للفعل
من حيث كونه مؤكّدًا أو غير مؤكّدٍ

ينقسم الفعل إلى مؤكّد، وغير مؤكّد:

فالمؤكّد: ما لحقته نون التوكيد، ثقيلةً كانت أو خفيفة[1]، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ

---

(١) النون الخفيفة والثقيلة أصلان عند البصريين؛ لتخالف بعض أحكامهما، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة. [الجنى ١٤١].

﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[1].

وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسْجَنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكَّد مطلقًا، وأما قوله [من الكامل][2]:

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمْتِ مُتَيَّمًا ... لولاكِ لم يكُ للصَّبابةِ جانِحا

فضرورةٌ شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر.

كما شذ توكيد الاسم في قول رُؤْبة بن العجّاج [رجز][3]:

أقائِلنَّ أحضِروا الشُّهُودا

والأمر يجوز توكيده مطلقًا، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنَّ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا.

الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيرًا.

الرابعة: أن يكون قليلاً.

الخامسة: أن يكون أقل.

السادسة: أن يكون ممتنعًا.

١ - فيجب تأكيده إذا كان مُثْبَتًا، مستقبلاً، في جواب قسَم، غيرَ مفصول من

---

(١) يوسف ٣٢، والآية شاهد على التوكيد بالنون الثقيلة في قوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، وعلى التوكيد بالنون الخفيفة في قوله: ﴿وَلَيَكُونًا﴾.

(٢) المغني ٣٤، الصبان ٣/ ٢١٣، الهمع ٢/ ٧٨.

(٣) ديوان رؤبة ١٧٣، ويُنسب إلى رجل من هذيل: الهذليين ٦٥١، وفي المغني ٣٤٠. وهو شاهد على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهًا له بالمضارع. [الخزانة ١١/ ٤٢٠].

لامه بفاصل؛ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[1]. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوُّه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢ - ويكون قريبًا من الواجب إذا كان شرطًا لـ«إن» المؤكَّدة بما الزائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[2]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[3]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[4].

وَمِن تَرْكِ توكيده قوله [البسيط][5]:

يا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غيرَ ذي جِـدَةٍ ... فَما التَّخَلِّي عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليل في النثر، وقيل: يختص بالضرورة.

٣ - ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلب: أمرٍ، أو نهيٍ، أو دُعاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام، نحو: ليقومنَّ زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[6]، وقول خِرْنِق بنت هفَّان[7] [الكامل]:

لا يَبْعَدَنْ(*) قومي الـذين هُـمُ ... سُمُّ العُـداةِ وآفَـةُ الجُزُرِ

---

(١) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٢) الآية ٥٨ من سورة الأنفال، والشاهد توكيد الفعل المضارع بالنون بعد «إمّا».

(٣) الآية ٤١ من سورة الزخرف، والشاهد توكيد الفعل المضارع بالنون بعد «إمّا».

(٤) الآية ٢٦ من سورة مريم، والشاهد توكيد الفعل المضارع بالنون بعد «إمّا».

(٥) البيت في الخزانة ١١/ ٤٣١. قال العيني: يا صاح: أي يا صاحبي: منادى مفرد مرخم، والشاهد في «إمّا تجدْني» حيث ترك التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد «إما» المركبة من «إنْ» و«ما»: إمّا للضرورة وإمّا أنه غير قليل. [الأشموني ٢/ ٢١٥].

(٦) إبراهيم ٤٢، والشاهد مجيء الفعل «تحسبن» مؤكدًا بالنون، وواقعًا بعد «لا» الناهية.

(٧) ديوان الخِرْنِق ص ٢٩، والشاهد توكيد الفعل «يبعد» بالنون الخفيفة في معرض الدعاء.

(*) قولها: «لا يبعدن»: بابه فرح، أي: لا يهلكن، و «العُداة» بضم العين: جمع عادٍ، و «الجُزُر» بضمتين جمع جَزور.

وقول الشاعر [من البسيط][1]:

هلاَّ تَمُنِّنْ بوَعْدٍ غيرَ مُخلِفةٍ ... كما عهِدتُكِ في أيّامِ ذي سَلَمِ

وقوله [من الطويل][2]:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيْنَّنِي ... لِكَيْ تَعْلَمِي أنِّي امْرُؤٌ بكِ هائِمُ

وقوله[3] [من الكامل]:

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا(*)

٤ – ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التي لم تُسْبَق بإن الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[4]، وإنما أكِّد مع النافي؛ لأنه يشبه أداة النهي صورةً، وقوله [من الطويل][5]:

إذا مات منهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... ومِن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها(**)

---

(١) البيت في شرح الأشموني، وفي شرح الشواهد للعيني، والشاهد في «هلاَّ تَمُنِّنْ» حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض. وأصله : تمنين خطاب للمؤنث، فلما دخلت عليه «هلاَّ» التي للطلب سقطت النون، وصار «هلاَّ تمني» ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهي ساكنة التقى ساكنان وهما النون والياء، فحذفت الياء، فصار تمُنِّنْ. [شرح الأشموني ٢/ ٢١١].

(٢) شرح الأشموني ٢/ ٢١١.

(٣) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٢، همع الهوامع ٤/ ٣٩٨، والشاهد تأكيد الفعل «تمدح» بالنون الثقيلة لوقوعه بعد الاستفهام وهو الهمزة . [الخزانة ١١/ ٣٨٣].

(*) «كندة» بكسر الكاف، و «قبيلا»: مُرَخَّم قبيلة.

(٤) سورة الأنفال الآية ٢٥.

(٥) الشاهد في البيت قوله: «لا ينبتن شكيرها» حيث أكد «ينبتن» بالنون الثقيلة بعد كلمة «لا». [شرح العيني على شرح الأشموني ٢/ ٢١٦].

(**) مثلٌ يضرب للفرع يشبه أصله، أي: إذا مات الأب سرق الولد شخص ابيه، فيصير كانه هو. وقيل: يضرب لمن يُظهِرُ خلافَ ما يُبطِنُ، والعِضَةُ: شجر الشَّوْكِ كالطَّلْحِ والعَوْسَجِ. =

وكقول حاتم [من الطويل][(١)]:

قليلاً به ما يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ إذا نَالَ مما كُنتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

وما زائدة في الجميع، وشَمَل الواقعة بعد «رُبَّ» كقول جَذِيمَةَ الأبرش[(٢)] [من المديد]:

رُبَّمَا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تُرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

وبعضهم منعها بعدها، لمضيِّ الفعل بعد «رُبَّ» معنًى، وخصّه بعضُهم بالضرورة.

٥ – ويكون أقلّ إذا كان بعد «لم» وبعد أداة جزاء غير «إما». شرطًا كان المؤكّد أو جزاءً، كقوله في وصف جَبَل [من الرجز][(٣)]:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا شيخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي: يعلمنْ، وكقوله [الكامل][(٤)]:

مَنْ تَثْقَفَنْ منهم فليْسَ بآئبٍ أبدًا وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ شَافِي

وقوله[(٥)] [من الطويل]:

= وشكيرُها: شوكُها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها، وقيل: صغار ورقها، أي: أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

(١) ديوان حاتم ص ٤٤. والشاهد في توكيد الفعل «يحمد» بالنون لوقوعه بعد «ما» الزائدة.

(٢) البيت لِجَذِيمَةَ الأبرش. النوادر ٥٣٦، ضرائر الشعر ص ٣٩، وإنما حَسُنَ التوكيد زيادة «ما» بعد «رُبّ»، ووقوع الفعل «ترفع» في حيز «ربما». [الخزانة ١١/ ٤٠٤].

(٣) البيت للكميت بن ثعلبة، يريد «يعلمنْ» فأبدل النون ألفًا في الوقف [ضرائر الشعر ٢٩] شبهه الجزاء حيث كان مجزومًا وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى. [الخزانة ١١/ ٢٨٨].

(٤) البيت لبنت مرة بن عاهان [الخزانة ١١/ ٣٩٩]. والشاهد دخول نون التوكيد في فعل الشرط للضرورة.

(٥) البيت في الخزانة ١١/ ٤١٠ وصدره:

«ومَهْمَا تَشَأْ منه فزارةُ تُمْنَعَا»

أي: تمنعَنْ.

٦ – ويكون ممتنعًا إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفيّ، ولو كان النافي مقدرًا، نحو: «تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس»، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[(١)] أي: لا تفتأ. أو كان حالاً: كقراءة ابن كثير: «لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»[(٢)]. وقول الشاعر [من المتقارب][(٣)]:

يمينًا لأبغِضُ كلَّ امرئٍ ... يزخرفُ قولاً ولا يَفْعلُ

أو كان مفصولاً من اللام، نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[(٤)]،

= وقمعًا يكسى ثمالاً قشعًا ....

ونسبه ابن عصفور لابن الخرع، والأصل يمنعنْ فابدلت النون ألفًا في الوقف [ضرورة الشعر ٣٠].

(١) يوسف ٨٥، وقال العكبري: «تفتأ» أي: لا تفتأ، فحذفت «لا» للعلم بها. [التبيان ٧٤٢]. والشاهد مجيء الفعل «تفتأ» غير مؤكد بالنون.

(٢) القيامة ١، قال العكبري: في «لا» وجهان: أحدهما: هي زائدة، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد ٢٩]. والثاني: ليست زائدة، وفي المعنى وجهان: أحدهما : هي نفي للقسم بهما كما نفى القسم بالنفس، والثاني: أنّ «لا» رَدٌّ لكلام مقدر. [التبيان ١٢٥٣].
وقال مكي بن أبي طالب القيسي: ومن قرأ: لأقسم بغير الف جعل ذلك لام قسم دخلت على أقسم، وفيه بُعد لحذف النون، وإنما حقه لأقسمن، وإنما جاز ذلك بالحذف في هذا لأنه جعل أقسم حالاً فإذا كان حالاً لم تلزمه النون إنما تلزم في أكثر الأحوال لتفرق بين الحال والاستقبال. وقد قيل : إنه للاستقبال ولكن حذفت النون، كما أجازوا حذف اللام من القسم وإثبات النون. [مشكل إعراب القرآن ٧٧].

(٣) قال العيني: البيت من المتقارب، ومعناه: حسن جدًا، ويمينًا: نصب بفعل محذوف. أي: أقسم يمينًا، أو أحلف. و«لأبغضُ» جواب القسم، وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأكيد، وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالاً. [الأشموني ٢/ ٢١٤].

(٤) الآية (١٥٨) من سورة آل عمران.

ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[1].

حُكْمُ آخِرِ الفعل المؤكَّد بنون التوكيد

إذا لحقت النونُ الفعلَ:

١ - فإن كان مسندًا إلى اسم ظاهر: أو إلى ضمير الواحد المذكر، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحًا أو معتلًا، نحو: «لَيَنصُرَنَّ زيد، ولَيَقْضِيَنَّ، ولَيَغْزُوَنَّ، ولَيَسْعَيَنَّ» بردِّ لام الفعل إلى أصلها.

٢ - وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين[2]، لم يُحذَفْ أيضًا من الفعل شيء، وحُذِفَت نون الرفع فقط؛ لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهًا لها بنون الرفع، نحو: لَتَنصُرَانِّ يا زيدان[3]، ولَتَقْضِيانِّ، ولَتَغْزُوَانِّ، ولَتَسْعَيَانِّ.

٣ - وإن كان مسندًا إلى واو الجمع، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنصُرُنَّ يا قوم.

وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حُذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزُنَّ ولَتَقْضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة، حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحرِّكت واو الجمع بالضمة، نحو: لَتَخْشَوُنَّ ولَتَسْعَوُنَّ.

وسيأتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الضحى ٥، والشاهد مجيء الفعل «يعطي» غير مؤكد بالنون ومفصولاً عن اللام بـ «سوف».

(٢) لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين عند أغلب النحاة: يقول ابن مالك:

ولم تقع خفيفة بعد الألف   لكن شديدة وكسرها ألف

(٣) الفعل قبل الحذف تنصرانن حذفت نون الرفع، فصار تنصرانّ، ثم حذفت النون مراعاة للمأثور عن العرب. [النحو الوافي ٤/ ١٨٧].

٤ – **وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة**، حذفت الياء والنون، نحو: لَتَنصُرِنَّ يا دعدُ، ولَتَغْزِنَّ ولَتَرْمِنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصًا، وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لَتَسْعَيِنَّ وَلَتَخْشَيِنَّ يا دعد[1].

٥ – **وإن كان مسندًا إلى نون الإناث**، زيدت ألفٌ بينها وبين نون التوكيد، وكسرت نون التوكيد؛ لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنصُرْنانِّ يا نسوة، ولَتَسْعَيْنانِّ، ولَتَغْزُونانِّ، ولَتَرْمِينانِّ.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضرِبَنَّ يا زيد، واغْزُوَنَّ وارْمِيَنَّ واسْعَيَنَّ، ونحو: اضْرِبَانِّ يا زيدان واغزوانِّ وارمِيانِّ واسعِيانِّ، ونحو: اضرِبُنَّ يا زيدون واغزُنَّ واقضُنَّ، ونحو: اخْشَوُنَّ واسْعَوُنَّ... إلخ.

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، فلا تقول: اخْشَيْنانْ[2].

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضْرِبَانْ يا زيدان؛ لِما تقدم.

---

(١) الفعل «لتنصرِن» الأصل فيه «لتنصرينن» حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.
أما لتغزِن، فالأصل فيه: «لتَغْزِيينَّ» حذفت الياء الأولى لتوالي الأمثال، وحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، وحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، والفعل بعد التوكيد معرب، فهو مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال. [انظر النحو الوافي ٤/ ١٨٨].

(٢) يلاحظ أن الساكنين يلتقيان في حالة النون الثقيلة المضعفة أيضًا؛ لأن المضعف يبدأ بساكن، ولكن ذلك أقل ظهورًا لوجود الحركة بعد السكون، ومعنى ذلك أن التقاء الساكنين موجود في حال النون الخفيفة والثقيلة على السواء ومثاله فعل الأمر والمضارع المؤكدان بالنون الثقيلة والمتصلان بألف الاثنين، نحو: اكتبانِّ، ولَتَكْتُبَانِّ، فبطلت حجة من منع.

ونقل الفارسيّ عن يونس إجازته فيهما، ونظَّرَ له بقراءة نافع: «ومحيايْ»[1]، بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُريع السَّعْدِي[2]:

فَصِلْ حِبَالَ البَعِيدِ إنْ وَصَلَ الــ ـــحَبْلَ واقصِ القَرِيبَ إن قَطَعَهْ

ولا تُهِــينَ الفقــيرَ عَلَّــكَ أنْ تَرْكَــعَ يَوْمًــا وَالــدَّهْرُ قــد رَفَعَــهْ

اي: لا تهينَنْ.

الرابع: انها تُعطَى في الوقف حُكمَ التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت الفًا نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[3]، و ﴿وَلَيَكُونًا﴾[4]، ونحو[5] [من الطويل]:

وإياكَ والميْتَـاتِ لا تَقْرَبَنَّهَـا ولا تعبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فاعْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَت، ورُدَّ ما حذف في الوصل لأجلها. تقول في الوصل: اضربُنْ يا قوم، واضربِنْ يا هند، والأصل: اضْرِبُون او

---

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام، والآية: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وقرأ الحسن: «نُسْكي» بإسكان السين، وأهل المدينة: «ومحيايْ» بسكون الياء في الإدراج، والعامة بفتحها ... قال النحاس: لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس، وإنما أجازه؛ لأن قبله ألفًا، والألف المدّة التي فيها تقوم مقام الحركة، وأجاز يونس: اضربانْ زيدًا، وإنما منع النحويون هذا؛ لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام. [تفسير القرطبي للآية ١٦٢].

(٢) قال العيني عن البيت الثاني: قاله الأضبط بن قريع من قصيدة من الخفيف، والشاهد: لا تهين: بكسر الهاء وسكون الياء وبالنون، وأصله: لا تهينن بنونين أولهما مفتوحة، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن. [شرح العيني على الأشموني ٢/٢٢٦] والبيت من المنسرح.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٥) البيت للأعشى، ديوان الأعشى ص ١٨٧، والشاهد في «فاعبدا» إذ أصله : فاعبدنْ ، بالنون الخفيفة فأبدلت ألفًا في الوقف، واختلف في الفاء فيه: فقيل: جواب لـ «أمّا» مقدرة. وقيل: زائدة. وقيل: عاطفة. [الأشموني ٢/٨٢٨].

اضْرِبِينْ، فإذا وقفتَ عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي.

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١ – حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو: كتبتُ، وكتَبُوا، وكتبَتْ.

٢ – وحكمُ المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أخَذَ وأكَلَ، تُحذف همزته مطلقًا، نحو: خُذْ وكُلْ، ومن أمرَ وسألَ(*) في الابتداء، نحو مُرُوا بالمعروف، وانْهَوْا عن المنكر، ونحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(١). ويجوز الحذف وعدمه إذا سُبقا بشيء، نحو قلت له: مُرْ، أو اؤْمُرْ، وقلت له: سلْ أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأى، أي: عينُ الفعل من المضارع والأمر، كـ يَرَى وَرَه، الأصل: يرأىَ ، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أرَى، أي: عينه أيضًا في جميع تصاريفه، نحو: أرَى ويُرى وأرِه.

وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدًّا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي:

٣ – حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مدّ واستمدّ ، ومدُّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك،

(*) وفي لغة: سال يسال، كـ خاف يخاف، والأمر من هذه: سل، وعليها فلا حذف. اهـ.

[في العبارة غموض حيث إن في (سَلْ) من (سال) حذف للهمزة الأولى وحرف العلة الذي هو عين الكلمة] [الشارح].

(١) الآية ١١ من سورة البقرة. والشاهد مجيء فعل الأمر «سَلْ» محذوف الألف والعين من سأل، ووزنه «فَلْ» ووزنه بغير حذف «افْعَلْ».

نحو مَدَدْتُ، والنسوة مَدَدْنَ، واستمدَدْتُ، والنسوة استمدَدْنَ[1].

ويجب في مضارعه الإدغام أيضًا، نحو يَرُدّ ويستردُّ، ويردُّون ويستردون، ما لم يكن مجزومًا بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: لم يَرُدّ ولم يَرْدُدْ، ولم يستردّ ولم يسترددْ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو يَردُدْنَ ويسترْدِدْنَ، بخلاف ما إذا كان مجزومًا بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول: لم يردُّوا، ولم يستردُّوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو: رُدَّ يا زيدُ واردُدْ، واستردَّ واستردِدْ، واردُدْنَ واستردِدْن يا نسوة، وردُّوا ، واستردُّوا[2].

٤ – حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائي الفاء، أو واويُّها.

فاليائيّ: لا يُحذف منه في المضارع شيء، إلا في لفظتين حكاهما سيبويه، وهما : يَسرَ البعيرُ يَسِرُ، كـ وعَدَ يَعِدُ، من اليَسْرِ كالضَّرْبِ، أي: اللين والانقياد، ويَئِسَ يَئِسُ في لغة.

والواويّ: تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعِل» – بكسر العين – وكذا من الأمر؛ لأنه فرعه، نحو: وعَد يعِدُ عِدْ، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنْ، وأما إذا كان يائيًا كـ يَنَعَ يَيْنِع، أو كان واويًا، وكان مضارعه على وزن يفعُل بضم العين، نحو وَجُه يَوْجُه، أو على وزن يَفْعَل – بفتحها – نحو: وجِل يَوْجَل، فلا يُحْذف منه شيء. وسُمِع: ياجَل ويِيْجَل، وشذّ: يَدَع، ويَزَع، ويَذَر، ويَضَع، ويَقَع، ويَلَع، ويَلَغ، ويَهَب، بفتح عينها، وقيل: لا شذوذ؛ إذ أصلها على وزن يفعل بكسر

---

(١) فعل الأمر يكون مبنيًا على ما يجزم به مضارعه، وهو السكون، وحذف حرف العلة، وحذف النون، والسكون في غير المضعف يتحرك إلى الكسر عند الوصل، أما في المضعف فإنه يتحرك إلى الفتح ، فتقول: استمدَّ العونَ من الله.

(٢) من شواهد مجيء الفعل المضعف، غير مدغم قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٣١].

العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمِل يذَر على يَدَع.

أما الحذف في يَطأ ويَسَعُ فشاذٌ اتفاقًا، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو وَعَدَ وَوَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَةً وَوَعْدًا، وَوَزَنَ يزن زِنَـة وَوزنـًا، وإذا حذفت الواو من المصدر عوِّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً، كقوله[1] [من البسيط]:

إن الخليط أجَدُّوا البَـيْـن فـانجرَدُوا وأخلفوك عِدَ الأمرِ الذي وعَـدُوا

وشذَّ حذفُ الفاء في نحو رِقة: للفضة، وحِشَة بالمهملة للأرض الموحِشة، وجِهة للمكان المتجَه إليه؛ لانتفاء المصدرية عنها[2].

٥ - حكم الأجوف: إن أعِلَّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين[3].

وإن سكنت بالجزم، نحو: لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو: قُلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرِّك في الماضي، حُذفت عينه، وذلك في الماضي بعد تحويل فعَلَ - بفتح العين - إلى فعُل - بضمها - إن كان أصل العين واوًا، كـ «قال»، وإلى فعِل - بالكسر - إن كان أصلها ياء كـ «باع»، وتنقل حركة العين إلى الفاء

---

(١) البيت للفضل بن العباس المهلبي، شعره ص ٤٧ والشاهد في البيت حذف تاء «عِدَة» في قوله: عد الأمر. ومن شواهد حذف تاء المصدر الرباعي قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وقد استدل ابن سعيد المؤدب بالبيت على حذف الهاء عند الإضافة، قال: أراد: (عِدة الأمر)، فحذفت الهاء عن الإضافة. [دقائق التصريف ٢٨٥]

قال المازني: كان الأصل في وعد ووزن: يَوْعد ويوزن، ووعْدَه ووزنه، ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة، فحذفوها استخفافا وجعلوا سائر المضارع تابعًا لـ «يفعِلُ»، فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلاً فحذفوا فاءه فقالوا: عِدَة وَزِنَة؛ لأنهم استثقلوا وِعْدَة، ووِزْنَة. [المنصف ١/ ١٨٤]

(٢) «رقة»: من ورق، و «حِشَة»: من وحش، و«جهة»: من وجه.

(٣) وذلك مثل: حَوِرَ يَحْوِر، عَوِرَ يعْوَر، غَيِدَ يَغْيَد.

فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول، وياء في الثاني، تقول: قُلْتُ وبِعْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني، بخلاف مضموم العين ومكسورها، كـ طال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البِنية، تقول: طُلْتُ وخِفْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني.

هذا في المجرد، والمزيد مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأعِلَّت عينه بالقلب، كـ أقمت واستقمت، واخترت وانقدت، وإن لم تعلّ العين لم تحذف، كـ قاوَمْتُ، وقوَّمْتُ.

٦ - حكم الناقص: إذا كان الفعل الناقص ماضيًا، وأسند لواو الجماعة، حُذف منه حرف العلة، وبقي فتحُ ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، ويُضم إن كان واوًا أو ياءً، فتقول في نحو (سَعَى): سَعَوْا، وفي (سَرُوَ ورَضِيَ): سَرُوا ورَضُوا[1].

وإذا أسْنِد لغير الواو من الضمائر البارزة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واوًا أو ياءً تبعًا لأصلها، إن كانت ثالثة، فتقول في نحو: سَرُوَ: سَرُونا، وفي رَضِيَ: رَضِينا، وفي غزا ورمى: غَزَوْنا ورَمَيْنا، وغزَوَا ورَمَيَا. فإن زادت على ثلاثة قلبت ياءً مطلقًا، نحو أعطَيْتُ واستعطيت، وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذفت مطلقًا، نحو رَمَتْ، وأعْطَتْ، واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

وأما إذا كان مضارعًا، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، كما في الماضي ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياءً، فتقول في نحو يسعَى: الرجال يسعَوْنَ، وتسعَيْنَ يا هندُ، وفي نحو يغزُو ويرمي: الرجال يغزُون

---

(١) الوزن الصرفي: سَعَوا: فَعَوا، سَرُوا، ورَضُوا: فَعُوا.

ويرمُون، وتغزين وترمين يا هند[1].

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرفُ العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يغزُون ويرمين، وفي نحو يسعَى: النساء يسعَيْنَ[2].

وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضًا، وتقلب الألف ياء، نحو: الزيدان يغزُوان ويرميان ويسعيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغزُ، وارمِ، واسعَ، واغزُوَا، وارميا، واسعَيَا، واغزُوا، وارمُوا، واسعَوا[3].

٧ – حكم اللفيف: إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كـ وقَى، تقول: وَقَى يَقِي قِهْ، وإن كان مقرونًا فحكمه حكم الناقص، كـ طوى يطوِي اطْوِ ... إلى آخره[4].

تنبيه – يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثَلاثَة عَشَرَ وجهًا:

اثنان للمتكلم نحو: نَصَرْتُ، نَصَرْنا.

وخمسة للمخاطب نحو: نصرتَ، نصرتِ، نصرتما، نصرتُم، نصرتُنَّ.

---

(١) الوزن الصرفي لهذه الأفعال: يَفْعُون وتَفْعِين، حيث حذفت لام الفعل مع اختلاف حركة العين وفقًا لحركة الفعل الموزون، فوزن يسعَون: يَفْعَون، وتسعَين: تَفْعَين، ويَرْمُون: يَفْعُون، وتَغْزِين: تَفْعِين.

(٢) الوزن الصرفي لهذه الأفعال: يَفْعَلْن – فالياء حرف أصلي، وهو لام الفعل.

(٣) وزن الفعل «اغزُ»: افْعُ، ووزن «ارمِ»: افْعِ، ووزن «اسعَ»: افعَ، فالأفعال مبنية على حذف حرف العلة الذي هو لام الفعل، وبقيت الحركة على العين دالة على الحرف المحذوف، فالضمة دالة على الواو المحذوفة من الفعل الأول، والكسرة دالة على الياء المحذوفة من الثاني، والفتحة دالة على الألف المحذوفة من الثالث.

(٤) وزن وقى: فَعَل، ووزن يقي: يَعِلُ، حيث حذفت الواو، وهي فاء الفعل، ووزن قِهْ: عِهْ، حيث حذفت همزة الأمر والواو والياء، وهما فاء الفعل ولامه، وألحقت به هاء السكت.

وستة للغائب نحو: نصرَ، نصرَا، نصرُوا، نصرَتْ، نصرَتَا، نصرْنَ.

وكذا المضارع نحو: أنصرُ، ننصرُ، تنصرُ يا زيدُ، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصُرون، تَنْصُرِين، تنصُرْنَ، ينصُر، ينصُران، ينصُرون، هند تنصُر، الهندان تنصران، النسوة يَنْصُرْنَ.

ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصُرْ، انصُرَا، انصُرُوا، انصُرِي، انصُرْنَ.

***

الباب الثاني
في الكلام على الاسم

وفيه عدة تقاسيم:

التقسيم الأول للاسم
من حيث التجرُّد والزيادة

ينقسم الاسم إلى مجرَّد ومزيد، والمجرَّد إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

(١) فأوزان الثلاثيّ المتفق عليها عشرة:

١ – **فَعْل**: بفتح فسكون، كـ سَهْم وسَهْل[(١)].

٢ – **فَعَل**: بفتحتين، كـ قَمَر وبَطَل[(٢)].

٣ – **فَعِل**: بفتح فكسر، كـ كَتِف، وحَذِر[(٣)].

٤ – **فَعُل**[(٤)]: بفتح فضم، كعَضُد، ويَقُظ[(*)].

---

(١) فَعْل: يكون في الاسم نحو: صقر وفهد وسهم، والصفة، نحو: ضَخْم وصعب وسهل. وقد يأتي منه مفتوح العين وساكنه، نحو: يَبْس ويَبَسَ، وقَدْر وقَدَر، وقَرْس وقَرَس، ودَرْك ودَرَك، وطَرْد وطَرَد، وظَعْن وظَعَن، وعَذْل وعَذَل، ودَأْبَ ودَأَبَ، وصَدْع وصَدَع. [انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب ص ٣٤٩].

(٢) فَعَل: يكون في الاسم نحو: جَمَل وجَبَل وقَمَر، والصفة نحو: حَدَث وبَطَل، وقد يأتي فَعَل مفتوح العين ومكسورها مثل: سَبَط وسَبِط، ورَجَل ورَجِل، ودَنَف ودَنِف، ورَتَل ورَتِل، وحَرَج وحَرِج، اي ضيق، وقَمَن وقَمِن. [نفسه ٣٥٤].

(٣) فَعِل: يكون في الاسم نحو: كَتِف وكَبِد، والصفة نحو: حَذِر ووَجِع، وقد يأتي فَعِل بكسر العين وضمها نحو: عَجِل وعَجُل، وفَطِن وفَطُن، واشِر واشُر، وحَدِث وحدُث، ونكِر ونكُر، وعَجِز وعَجُز، ووَعِل ووَعُل، وحَذِر وحَذُر، ويَقِظ ويَقُظ. [نفسه ٣٥٢].

(٤) فَعُل يكون في الاسم، نحو: رَجُل وتبُع وعضُد، وفي الصفة، نحو: حَدُث وخَلُطَ ويَقُظَ، وقد يأتي فيه مكسور العين ومضمومها مثل: يقِظ ويَقُظ كما اشرنا في الهامش (٣).

(*) في إحدى لغتيه، والكسر اشهر.

٥ – فِعْل: بكسر فسكون، كـ جِمْل ونِكْس(١).

٦ – فِعَل: بكسر ففتح، كـ عِنَب وزِيَم، أي: متفرق(٢).

٧ – فِعِل: بكسرتين، كـ إبِل وبِلِز أي ضخمة، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إبل(٣).

٨ – فُعْل: بضم فسكون، كـ قُفْل وحُلْو(٤).

٩ – فُعَل: بضم ففتح، كـ صُرَد، وحُطَم(٥).

---

(١) فِعْل: يكون فيه الاسم نحو: عِكْم وجِذْع وجِمْل، وصفة نحو: نِقْض ونِضْو ونِكْس، وقد يأتي بكسر الفاء وسكون العين وبفتحهما جميعًا، نحو: مِثْل ومَثَل، وشِبْه وشَبَه، وعِشْق وعَشَق، وضِغْن وضَغَن، ومن المعتل: قاب قوس وقيب قوس، والقيل والقال، والقير والقار، ورير، ورار. [نفسه ٣٥٣].

(٢) فِعَل: ويكون فيها الاسم نحو: عِوَض وعِنَب، والصفة نحو: عِدَى وزِيَم، وقال ابن عصفور: لم يجئ غيرهما، وذكر ابن قتيبة غيرهما، فما يأتي بفتح الفاء والعين وكسر الفاء وفتح العين، نحو: ماءٍ صَرَى وصِرَى للذي يطيل مكثه، وآلاء الله واحدها: لأً وإلًى، وشذر مَذَر وشِذَر مِذَر، وبَذَرَ وبِذَرَ وقَبَلٌ وقِبَلٌ. [نفسه ٣٥٥].

(٣) فِعِل: قال ابن عصفور: لم يجئ منه إلا «إبل» خاصة فيما زعم سيبويه، وحكى غيره «أتان إبِد»، فأما «إطِل» فلا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه «إطْل» .. وكذلك حِبِرة، الأوضح والمشهور فيها «حِبْرة»، وكذلك «بلز» لا حجة فيه؛ لأن الأشهر فيه «بِلِزٌّ» بالتشديد فيمكن أن يكون «بلز» مخففًا منه. [الممتع ١/ ٦٥].

(٤) فُعْل: ويكون في الاسم نحو: بُرْد وقُرْط وقُفْل، وصفة نحو: مُر وحُلْو وعُبْر، أي: ثكلى. ومما جاء بسكون العين وفتحها سُرّ وسُرَر، للذي تقطعه القابلة، فأما السُّرَّة فهو ما يبقى، ومما جاء بضم الفاء وسكون العين وبضمهما: قُفْل وقُفُل، وهُزْء وهُزُء، وكُفْء وكُفُؤ، وغُفْل وغُفُل، وأُكْل وأُكُل، وأُذْن وأُذُن، وسُحْق وسُحُق، وبُعْد وبُعُد، وشُغْل وشُغُل، وغُدْر وغُدُر، ونُذْر ونُذُر، وعُمْر وعُمُر، وعُسْر وعُسُر، ويُسْر ويُسُر. [نفسه ٣٥٦].

(٥) فُعَل: ويكون في الاسم نحو: صُرَد ونُغَر، والصفة نحو: حُطَم ولُبَد، وقد يأتي مكسور الفاء ومضمومها نحو: صُوَر وصِوَر، وسُوَى وسِوَى، وعُدَى وعِدَى. [نفسه ٣٥٦].

١٠ - فُعُل[١]: بضمتين، كعُنُق، وناقة سُرُح، أي: سريعة[*][٢].

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثنى عشر وزنًا؛ لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضًا، ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثنى عشر، يَقِلُّ «فُعِل» بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدويبّة، أو اسم قبيلة؛ لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول. وأما «فِعُل» بكسر فضم، فغير موجود؛ وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم، ويُجاب عن قراءة بعضهم: «وَالسَّمَاءِ ذاتِ الْحِبُك»[٣] بكسر فضم، بأنه من تداخُل اللغتين في جزأي الكلمة؛ إذ يقال: حُبُك[*] بضمتين، وحِبِك بكسرتين؛ فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى، وقيل: كُسِرَت الحاء اتباعًا لكسرة تاء «ذات».

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخفَّف؛ فنحو كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط أو به مع كسر الفاء، وإذا كان ثانيه حرفَ حلق، خُفِّف أيضًا مع هذين

---

(١) فُعُل: ويكون في الاسم نحو طُنُب وعُنُق، وصفة نحو: جُنُب واحُد، وقد يأتي مفتوح العين وساكنها كما سبق.

(*) الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسمٌ، والثاني وصف، اهـ. منه.

(٢) قال أبو حيان: الثلاثي مجرد ومزيد، والمجرد مضعف وغير مضعف، المضعف ما اتحدت فاؤه وعينه، أو فاؤه ولامه، أو عينه ولامه، وأكثر النحويين لا يفرد هذا النوع بالذكر، بل يدخله في مطلق الثلاثي، ومنهم من يسميه ثنائيًا، وهو يجيء اسمًا على فَعْل نحو: بَرّ وخَظ وذَعْد، وصفة نحو: خَب، وعلى فُعْل اسمًا نحو دُب وصفة نحو : مُر، وعلى فَعَل: اسمًا نحو صَنَمَم وذدَن، وصفة نحو: عَمَم، وعلى فُعَل: اسمًا نحو : خُذَز، وصفة نحو: عُقَق، وعلى فِعَل: اسمًا نحو: عِلَل، وصفة نحو: قِدَد، وعلى فُعَل: اسمًا نحو عُصَص، وصفة نحو: شُلَل وعلى فَعِل، ولا يحفظ إلا صفة نحو: ذَرِد، ولا يحفظ منه شيء على فَعُل ولا فِعِل. [الارتشاف ١/ ١٧].

(٣) الذاريات ٧. قال الزمخشري: قرئ: «الحُبُك» بوزن القُفُل، و«الحُبْك» بوزن السُلْك، و«الحَبَك» بوزن الجَبَل، و«الحِبْك» بوزن البِرْق، و«الحِبَك» بوزن النِّعَم، و«الحِبِك» بوزن الإبِل. [الكشاف ص ٣٩٦جـ ٤].

(*) الحُبُك، جمع حباك ككتاب، وهي طرق النجوم في السماء. اهـ.

بكسرتين؛ فيكون فيه أربعُ لغات كـ فخذ، ومثل الاسم في ذلك الفعلُ كـ شَهِد، ونحو عَضُد وإبِـل وعُنُق، يخفَّف بإسكان العين[1].

(٢) وأوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد المتفق عليها خمسة:

١ – فَعْلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كـ جعفر[2].

٢ – وفِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه كـ زِبْرِج للزينة[3].

٣ – وفُعْلُل: بضمهما وسكون ثانيه، كـ بُرْثُن لِمَخلب الأسد[4].

٤ – وفِعَلّ: بكسر ففتح فلام مشددة كـ قِمَطْر، لوعاء الكتب[5].

٥ – وفِعْلَل: بكسر فسكون ففتح كـ دِرْهَم[6].

وزاد الأخفش وزن «فُعْلَل» بضم فسكون ففتح، كـ جُخْدَب: اسمٌ للأسد، وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدُب بالضم، والصحيح أنه أصل، ولكنه قليل[7].

---

(١) انظر ذلك بالتفصيل في كتاب الأبنية بادب الكاتب لابن قتيبة.

(٢) فَعْلَل: يكون فيه الاسم نحو: جعفر وعَنْبَر، وصفة نحو: شَجْعَم وسَلْهَب.

(٣) فِعْلِل: يكون فيه الاسم نحو: زِبْرِج وزِئْبِر، والصفة نحو: زِهْلِق ، أي: السريع، وعِنْفِص أي: السيِّئ الخلق.

(٤) فُعْلُل يكون اسمًا نحو: تُلْفُل وبُرْثُن، وصفة نحو: جُرْشُع وهو العظيم من الإبل، وكُنْدُر وهو الغليظ القصير الشديد.

(٥) فِعَلّ: يكون فيه الاسم، نحو: فِطَحْل وقِمَطْر، والصفة، نحو: هِزَبْر.

(٦) فِعْلَل يكون فيه الاسم نحو: دِرْهَم وقِلْعَم، والصفة نحو: هِجْرَع، أي: الأحمق، وهِبْلَع وهو العظيم الفم.

(٧) زاد ابن عصفور وزنًا سادسًا، هو: فَعْلِلٌ، وقال: لم يجيء منه إلا الطُّحْرِبَه؟

وقال ابن عصفور: إنّ عُلَبِطٌ، وهُدَبِدٌ وعُكَمِسٌ وعُكَلِطٌ ودُودِم، ليس في شيء من ذلك إثبات فُعَلِلٌ في الرباعي، يدل على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك إلا والألف قد جاء فيه نحو: علابط، أي: الغليظ من اللبن، وهُدَابد، وهو اللبن الخاثر جدًا، وعكامس: الإبل الكثيرة، وعجالط: اللبن الثخين، وعكالط: اللبن الخاثر، فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف؛ إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير الف ألبتة. [الممتع ١/ ٦٨].

(٣) وأوزان الخماسي أربعة:

١ – فَعَلَّل: بفتحات، مُشدد اللام الأولى، كسَفَرْجَل[١].

٢ – وفَعْلَلِل: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَحْمَرِش للمرأة العجوز[٢].

٣ – وفِعْلَلّ: بكسر فسكونٍ ففتحٍ، مشدد اللام الثانية، كقِرْطَعْب، للشيء القليل[٣].

٤ – وفُعَلِّل: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة ، كقُذَعْمِل، وهو الشيء القليل[٤].

تنبيه – قد علمتَ مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقلُّ حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف، كـ: يد، ودم، وعِدَة، وسِنَة، وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو أحد وعشرون كما تقدم[٥].

---

(١) فَعَلّل: يكون في الاسم، نحو: سَفَرْجَل وفَرَزْدَق، والصفة نحو: شَمَرْدَل، وهو الطويل، وهَمَرْجَل، وهو الجواد السريع.

(٢) فَعْلَلِل: ولم يجئ إلا صفة، نحو جَحْمَرِش، وهي العجوز الكبير وقيل الأفعى، وقَهْبَلِس وهو الأبيض الذي تعلوه كدرة.

(٣) فِعْلَلّ، ويكون في الاسم نحو: قِرْطَعْب، وهو القطعة من الخِرقة، والصفة نحو: جِرْدَحْل، وهو الضخم من الإبل.

(٤) فُعَلِّل: ويكون في الاسم نحو: خُزَعْبِل، والصفة نحو: قُذَعْمِل.

(٥) زاد بعض النحويين وزنًا في أبنية الخماسي، هو: فِعَلِّل، نحو صِنَبْرٌ واستشهدوا بقول طرفة [ديوانه ص ٨٠]:

بجفــانٍ تعتــري نادينـا　　　من سديفٍ حين هاج الصِّنَبِّر

(٤) وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعةَ أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستةً، فالاسم الثلاثي الأصول المزيدُ فيه نحو اشهيباب، مصدر اشهابَّ.(١)

= وهي صيغ لم يَعُدْ اغلبها مستعملاً عند أهل العربية، وذكر ابن عصفور أن السبب في ان كانت أبنية الثلاثي أكثر من ابنية الرباعي أن الثلاثي أخفُّ لكونه أقلَّ أصول الأسماء المتمكنة، فتصرفوا فيه لخفته، أكثر من تصرفهم في الرباعي، ولذلك ايضًا كانت أبنية الرباعي أكثر من ابنية الخماسي؛ لأن الرباعي على كل حال أقل حروفًا من الخماسي، فكان أخف منه؛ فتصرفوا فيه لذلك اكثر من تصرفهم في الخماسي [الممتع ١/٦٩].

(١) الثلاثي المزيد يكون مزيدًا بحرف واحد وبحرفين، فالمزيد بحرف قبل الفاء يكون على: أفعل، نحو: افكل، وإفعِل، نحو: إثمِد، افْعُل، نحو: ابْلُم، وإفعَل، نحو: إصبَع، وأفعِل نحو: ابزن، وافْعُل نحو: اعْبُد، وتُفعُل: نحو: تُتفُل، ويَفعِل نحو: يَحْلي، وتفعَلة، نحو: تَتفُلة، ويَفعُلة نحو: يَحلُبة، وعلى تُفعِلة نحو: تهنئة، وتفعُل نحو: تُنضُب، وعلى مفعل نحو: مقتل، ومُفعُل نحو: مُنخُل، وعلى مُفعل مُكرم، ومَفعِل نحو: مَجلِس، وعلى مَفعُل نحو مَألك ومُفعَل نحو مُصحَف، ومُدْخَل، وعلى يَفْعَل نحو: يَرْمَع، ونَفْعِل نحو: نَرْجِس.

وأما المزيد بحرف بعد الفاء فيأتي على فاعل: اسمًا نحو: كاهل، وصفة نحو: ضارب، وفاعَل نحو: خاتَم، وفيعل نحو زَيْنَب، وفَيعِل نحو: سيِّد وبيئس، وفَوْعل، نحو: عَوْسج وكَوكَب، وفَأعَل نحو: شَأمل، وفنعُل نحو: جِندُب، وفَنْعَل نحو: عنبس، وفيعل نحو صيهم، وفُعَّل، نحو سُلَّم وزُمَّل، وفَعَّل نحو: قُنَّب، وفِعَّل نحو حِلِّز وجِلَّق، وفُعَّل نحو: تُبَّع.

والمزيد بحرف بعد العين: فَعَال، نحو: غزال وجبان، وفِعَال نحو: حِمار ، وفُعال، نحو: غلام وشجاع، وفَعيل، نحو: بعير وسعيد، وفُعَيْل، نحو: عُلَيب، وفَعْوَل، نحو: جَرْوَل وجَهْوَر، وفُعْوَل: جُرْوع، وفَعُول نحو: عَمُود وصَدُوق، وفعول: نحو أتِيّ وسُدُوس، وفعال: شمال. وفُعُنْل: عُرُنْد، وفَعَنْلة: جَرَنْبَة، وفِعِلَّة: ثِئِفَّة، وفَعَلَّة: ثَلَتَّة، وفُعَلَّة: دُرَجَّة، وفَعَلّ: مَعَدّ وشَرَبَّة؛ وفُعُلّ: عُتُلّ. فِعِلّ: فِلِزّ، وفِعَلّ: مِجَنّ، وفُعْلِل: قُعْدِد وشُرْبِي.

وإذا لحقت بعد اللام يكون على وزن: فَعْلى نحو: عَلقى ، وفِعْلى: مِعزى، وفَعْلى: سَلْمى وسَكْرى، وفُعْلى: حُبْلى، وفَعَلى: بَشَكى، فُعَلى: أرَبى، فِعْلى: ذِكرى، وفَعْلَن: ضَيْفَن، وفِعْلَن: جِلَفْنة، فُعْلُم: زرقم، فِعْلم: دِلقِم، وفَعْلَم: شَدْقم، وفَعْلا: ضَهْيا. وفِعْلية: هِبرِية، وفعلئة: سنبتة، وفَعْلُوة: تَرْقُوة، فُعْلُوة: جندُوة، وفعلؤه: ترقؤة.

والرباعيُ الأصول: المزيد فيه نحو احْرَنْجام، مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت(١).

= وأما الثلاثي المزيد فيه بحرفين فيأتي على وزن:
افاعل: أدابر، وافاعِل: اجادل، وأفنْعل: ألَنْدَد، ويُفعّل: يُرَنّأ (الحناء) ويكون يَرَنَّأ على وزن يَفَعّل، ويفنعَل: يلندد، مفاعِل: منابر، ويفاعل: يرامع، وتفاعِل، تناضب، وتفعل: تُنُوط (طائر). تُفُعُل: تُبُشُر، وفاعول: ناموس، وفَيْعول: خيشوم، فُوعَال: طُومار، وفاعال: ساباط. فوعال: تُوراب، فَيْعَال: شيطان وبيطار، فيعال: دعاس، فنعال: قِنعاس، فوعلل: كَوَألل. فُعّال: شَرّاب، وكَلّاء (المرفأ). فُعّال: خُطّاف. وفِعّال: جِنّاء وقِنّاء، وفَعُّول: سَفُّود، فِعّيل: سِكّين، فُعّيل: مُرّيق، فُعّيل: عُلّيق وزُمّيل. وفَعَنْلى: عَلَنْدَى، وفُعَنْلَى: جُلَنْدَى، وفُعَيْلَى: قُصَيْرَى، فُعَيْلا: حفيسا، فُعالى: حبارى، فُعُولى: عُشُورى، وفَعَالى: صحارى، فُعَلّى: عُرَضّى، فِعَلّى: دِفَقّى، إفعال: إعصار وإسكاف، أفعول: اسلوب وأملود، إفعيل: إكليل، مفعال: منقار، مفعيل: منديل ومسكين. مفعول: مضروب، تفعيل: تثبيت، وتفعول: تعضوض، تفعول: تؤثور، تِفْعَال: تمثال، تفْعَال: تُرْدَاد، ويفعول: يربوع ويعقوب، يفعيل: يقطين، ويفعلة: ترعية، وافْعُلُ: اترجُ، فعلاء: طرفاء، فُعلاء: قوباء، فِعلاء: علباء. فَعْلان: سَعْدان، وفُعلان: دُكّان وعثمان، وفعلان: سرحان.
والمزيد فيه ثلاثة أحرف منه: إفعيلى: إجْرِيّا. تفاعيل: تماثيل، يفاعيل: جمع تكسير: يعاقيب، مفاعيل: جمع تكسير: مفاتيح، ومكاريم، افاعيل، جمع تكسير: اساليب، فاعُول: بادول، فعاليل: شماليل، فِعْلياء: كبرياء، أفْعُلان: افعوان، الْعُبان، أفعِلاء: اربعاء، واصدقاء. فُنعلاء: خُنفساء، فُعُولاء: عُشُوراء، فَعَاعيل: سلاليم، عَواوير. فياعيل: صياريف. فعاليت: عفاريت. فَعاليّ: تماري.
والمزيد فيه أربعة منه: افعيلال: اشهيبان واحيرار. فاعولاء: عاشوراء. فُعَيْلاء: دُخَيْلاء. [راجع الممتع جـ ١ أبنية الاسم].

(١) الرباعي المزيد فيه حرف وتلحقه أسماء الفاعل وأسماء المفعول الجارية على أفعالها، مثل: مُفَعْلِل: مُدَحْرِج. مُفَعْلَل: مُدَحْرَج. ومن أوزان الأسماء: فَنَعْلَل: كَنَهْبَل. فُعَالِل: عُذَافِر، فَعَيْلَل: سميدع. فَعَوْلَل: فدوكس. فَعَنْلَل: قَرَنْفُل. فِعْليل: قِنديل. فُعلُول: زنبور وصُنْدُوق. فُعْلال: قُرْطاس. فَعْلال: صَلْصَال. فِعْلال: قِنطار. فَعْلَل: سَبَهْلَل.
ومن صيغ المزيد فيه حرفان: فِنْعَليل: منجذيف وعنتريس. فَعَاليل: (جمع تكسير): قناديل. فعللوت: عنكبوت. فَعْلَلان: زَعْفَران. فُعَلْلاء: قُرْفُصاء.

والخماسي الأصول: لا يزاد فيه إلا حرف مدّ قبل الآخر أو بعده، نحو: عَضْرَفُوط، مهمل الطرفين، بفتحتين بينهما سكون مضموم الفاء: اسمٌ لدويبّة بيضاء، وقَبَعْثَرى، بسكون العين، وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشَّعْر.

وأما نحو خَنْدَرِيس اسمٌ للخمر، فقيل: إنه رباعي مزيد فيه، فوزنه فَنْعَلِيل، والأولى الحكم بأصالة النون؛ إذ قد ورد هذا الوزن في نحو بَرْقَعيد: لبلد، ودَرْدَبيس: للداهية، وسَلْسَبيل: اسم للخمر، ولِعَيْنٍ في الجنة، قيل: معرَّب، وقيل: عربي منحوت من سَلِسَ سَبِيلُه، كما في «شفاء الغليل»[1].

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاثمائة وثمانية، على ما نقله سيبويه، وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْفٍ في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة، قانونٌ به يُعرف الزائد من الأصلي.

* * *

= ومن صيغ المزيد فيه ثلاثة أحرف: فعلالاء: جخادباء، وأغلبها صيغ مهملة غير مستعملة عند أهل العربية.

(١) «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين أحمد الخفاجي، المتوفى ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م، وهو ملحق ومتمم لكتاب المعرّب للجواليقي.

وجاء في الممتع أن الخماسي لا تلحقه إلا زيادة واحدة، وأغلب الأمثلة لصيغ مهملة، ومن ذلك: فَعْلَليل، نحو: خندريس، ودردبيس، وهو الشيخ الهرِم. فَعْلُلول: نحو: يستعور.

التقسيم الثاني للاسم
من حيث الجمود والاشتقاق[1]

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق:

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ على حدث[2]، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجُل وشجَر وبقَر، وأسماء الأجناس المعنوية ، كـ نصْر وفَهْم وقيام وقعود وضَوء ونُور وزَمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودلّ على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالِم وظريف، ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كـ فَهِم من الفَهْم، ونصَر من النّصْر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كـ أورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الوَرَق والسَّبُع، وكـ عقْرَبْتُ الصُّدْغ، وفَلْفَلت الطعام، ونَرْجَست الدواء: من العقرب، والفُلْفُل، والنرجس، أي: جعلت شَعْرَ الصدغ

---

(١) قال السيوطي: قال أبو حيان: اعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق منه تسعة تغيرات:

١ - زيادة حركة: كـ ضرب من ضرْب.

٢ - زيادة حرف: كـ طالب من طلب.

٣ - زيادة حركة وحرف: كـ ضارب من ضرْب.

٤ - نقص حركة: كـ فَرْس من الفَرَس.

٥ - نقص حرف: كـ نبْت من النبات، وخرج من الخروج.

٦ - نقص حركة وحرف: كـ نزا من النزوان.

٧ - نقص حركة وزيادة حرف: كـ غضبى من الغضب.

٨ - نقص حرف وزيادة حركة: كـ حَرَم من الحِرْمان.

٩ - زيادة حركة وحرف، ونقصان حركة وحرف، نحو: استنوق من الناقة. [همع الهوامع ٦/٢٣١].

(٢) في طبعة دار الكتب «ذات».

كالعقرب، وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسبٍ بينهما في المعنى وتغييرٍ في اللفظ، وينقسم إلى **ثلاثة أقسام**:

صغير: وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفًا وترتيبًا، كـ عَلِم من العِلْم، وفَهِم من الفَهْم.

وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبًا، كـ جَبْذ من الجذب.

وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كـ نَعَقَ من النَّهْق؛ لتناسب العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفيِّ هو الصغير.

وأصلُ المشتقات عند البصريين: المصدر؛ لكونه بسيطًا، أي: يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يدل على الحدث والزمن، وعند **الكوفيين**: الأصل الفعل؛ لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه **جميع الصرفيين** الأول.

ويُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، (وقد تقدَّمت)، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغر، وكلٌّ يحتاج إلى البيان.

❊ ❊ ❊

المصدر

قد علمتَ أن أبنية الفعل ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسداسية؛ ولكل بناءٍ منها مصدر.

مصادر الثلاثيِّ

[القياسي]

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثةَ أوزان، فعَلَ - بفتح العين - ويكون متعديًا كـ ضربه، ولازمًا كـ قعد، وفَعِلَ - بكسر العين -، ويكون متعديًا أيضًا كـ فَهِم الدرس، ولازمًا كـ رَضِيَ، وفَعُلَ - بضم العين - ، ولا يكون إلا لازمًا.

١، ٢ - فأما فَعَل بالفتح، وفَعِل بالكسر المتعديان، فقياس مصدرهما: فَعْل، بفتح فسكون، كـ ضَرَب ضَرْبًا، ورَدّ رَدًّا، وفَهِمَ فَهْمًا[1]، وأمِن أمْنًا، إلا إن دل الأول على حِرفة، فقياسه فِعَالَة بكسر أوله، كالخِياطة والحياكة.

٣ - وأما فَعِل بكسر العين القاصرُ، فمصدره القياسي: فَعَل بفتحتين، كـ فَرِح فَرَحًا وجَوِي جَوًى، وشَلّ شللاً[*]؛ إلا إن دل على حرفة أو ولاية،

---

(١) قال ابن جني: إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل «فَعْلاً» بعد كثرته في السماع؛ لأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه: «فَعْلَة»، نحو: ضربته ضربة، وقتلته قتلة، وشتمته شتمة، فكان قولك في المصدر: «شتم، وقتل، وضرب» إنما هو جمع «فَعْلَة»، نحو: تمرة وتمر. ونخلة ونَخْل؛ لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس، فضربة نظيرة تمرة، وضَرْب نظير تَمْر.

اما جعل ما خالفه ليس بأصل ، فيعني بقية مصادر بنات الثلاثة، نحو: الركوب والظلم والإتيان؛ فهذه ونحوها مصادر المتعدية، ولا تطَّرد اطِّراد القتل والضرب؛ لأن فَعْلاً لا يمتنع من جميعها فهو الأصل. [المنصف ١/ ١٧٩].

(*) قوله: وشل شللاً، بفك المصدر، ويجوز إدغامه، ويقال: شَلّت يده وأشلت مجهولين، كما في القاموس وغيره.

فقياسه: فِعالة، بكسر الفاء، كَوَلِيَ عليهم ولايةً(*)، أو دل على لون، فقياسه: فُعْلة، بضمٍّ فسكون كـ حَوِي حُوّة، وحَمِر حُمْرة، أو كان علاجًا ووصفُه على فاعل، فقياسه: الفُعُول، بضم الفاء، كـ أزِف الوقت أُزوفًا، وقَدِمَ من السفر قُدومًا، وصَعِد في السُّلَّم والدَّرَج صُعُودًا.

٤ – وأما فَعَلَ بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعول، بضم الفاء، كقعَد قُعُودًا، وجلس جُلُوسًا، ونهض نُهُوضًا، ما لم تعتلّ عينه، وإلا فيكون على فَعْل بفتح فسكون كـ سَيْر، أو فِعَال كـ قيام، أو فِعَالة كنياحة، وما لم يدل على امتناع، وإلا فقياس مصدره فِعال بالكسر، كـ أبى إباءً، ونفر نِفارًا، وجمَحَ جِماحًا، وأبَقَ إباقًا.

أو على تقلُّب: فقياس مصدره : فَعَلان، بفتحات، كجال جَوَلانًا، وغلى غَلَيانًا، أو على داء: فقياسه فُعال بالضم كمَشَي بطنُه مُشاء، أو على سير فقياسه: فَعِيل، كـ رَحَلَ رحيلاً، وذَمَل ذَمِيلاً، أو على صوت فقياسه: الفُعال بالضم، والفَعيل: كـ صَرَخَ صُرَاخًا، وعَوَى الكلب عُواء، وصَهَلَ الفرس صهيلاً، ونهَقَ الحمارُ نَهِيقًا، وزأر الأسد زَئِيرًا.

أو على حِرْفة أو ولاية، فقياس مصدره فِعالة بالكسر، كتَجَر تِجارة، وعرف على القوم عِرَافة، إذا تكلم عليهم، وسفَرَ بينهم سِفارة: إذا أصلح.

٥ – وأما فَعُل بضم العين فقياس مصدره: فُعُولة، كـ صعُب الشيء صُعُوبة، وعذُب الماء عذوبة، وفَعالة بالفتح، كـ بلُغ بلاغة، وفَصُح فَصَاحة، وصَرُح صَراحة.

❊ ❊ ❊

(*) الولاية من الحِرَف؛ فلذا استغنى عن التمثيل الثاني، وعدّى بـ «على» لصحة التمثيل.

[السماعي]

وما جاء مخالفًا لما تقدَّم فليس بقياسيّ، وإنما هو سماعيّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

فمِن الأول: طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نَباتًا، وكَتَبَ كِتابًا، وحَرَسَ حِراسة، وحَسَبَ حُسْبانًا، وشَكَرَ شُكرًا، وذَكَرَ ذِكْرًا، وكَتَمَ كِتمانًا، وكَذَبَ كَذِبًا، وغَلَبَ غَلَبَة، وحَمَى حِماية، وغَفَر غُفْرانًا، وعَصَى عِصْيانًا، وقَضَى قَضاءً، وهَدَى هِدَاية، ورَأَى رُؤْية(1).

ومن الثاني: لَعِبَ لِعْبًا، ونَضِجَ نُضْجًا، وكَرِه كَراهِيةً، وسَمِنَ سِمَنًا، وقَوِيَ قُوَّة، وقَبِل قَبُولاً، ورَحِم رَحْمَةً.

ومِن الثالث: كَرُمَ كَرَمًا، وعَظُمَ عِظَمًا، ومَجُد مَجْدًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وحَلُمَ حِلْمًا، وجَمُل جَمَالاً.

---

(1) من أوزان الثلاثي السماعية:

١ – من فَعَل يفعل: فَعِل: حرم حَرِمًا، وسرقه سَرِقًا. فِعَال: نَكَح نِكاحًا، وسبق سِباقًا، فِعْلان: وَجَدَ وِجْدانًا وحرم حِرْمانًا وأتى إتيانًا. فِعَالَة: حماه حماية. فِعلة: غلب غلبة. فعلة: حمى حمية. فَعِلة: سرق سرقة، فَعَال: قضى قضاءً ومضى مضاءً.

٢ – فَعَل يَفْعُل: فُعُول: سكت سكوتًا. فِعْل : ذكر ذِكْرًا. فُعْل: شكر شُكْرًا. فُعْلان: شكر شُكْرانًا. فُعال: نَعِس نُعاسًا. فَعَلان: طاف طوفانًا. فَعِيل: خبّ خبيبًا. فِعَالة: زار زيارة، وعبد عبادة، فِعال: صام صيامًا، فَعَال: زال زوالاً.

٣ – فَعِل يفْعَل: فَعَل: بلغ بلغًا. فُعْل: شرب شربًا. فَعَال: سمع سماعًا. فَعْلة: رحم رحمة. فَعَلان: شنِئ شنآن. فَعِل: ضحك ضحكًا. فَعَالة: زهد زهادة. فِعْل: علم علمًا.

٤ – فَعَلَ يَفْعَل: فُعُول: جحد جُحُودًا. فُعَال: سأل سؤالاً. فِعَالة: قرأ قراءة. فَعَالة: نصح نصاحة. فَعَلان: لمع لمعانًا.

٥ – فَعُل يَفْعُل: من السماعي: فُعْل: حَسُن حُسْنًا. فِعَل: صَغُر صِغَرًا. فَعَل: كَرُم كَرَمًا. فِعَلة وفَعَلة: وضُع ضِعَة وضَعة. فَعْل: ظرف ظرفًا. [انظر كتاب الأبنية من أدب الكاتب].

مصادر غير الثلاثيّ

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسيٌّ:

١ - فمصدر **فعَّل** بتشديد العين: **التفعيل**، كـ طهَّر تطهيرًا، ويسَّر تيسيرًا، هذا إذا كان الفعل صحيح اللام، وأما إذا كان معتلًّا فيكون على وزن تفْعِلة بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كـ زكَّى تزكِية، وربَّى تربية، وندر مجيء الصحيح على تـَفْعِلة، كـ جرَّب تجربة، وذكَّر تذكِرة، وبصَّر تبصرة، وفكَّر تفكرة، وكمَّل تكملة، وفرَّق تفرقة، وكرَّم تكرِمة. وقد يعامَل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كـ برَّأ تبرئة، وجزَّأ تجزئة، والقياس تبريئًا وتجزيئًا[1].

وزعم أبو زيد أن ورود «تفْعِيل» في كلام العرب مهموزًا أكثر من «تفْعِلة» فيه، وظاهر عبارة **سيبويه** يفيد الاقتصار على ما سُمع؛ حيث لم يرد عنه إلا نبَّأ تنبيئًا.

٢ - ومصدر **أفْعَل**: **الإفْعَال**، كـ أكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا إذا كان صحيحَ العين، أما إذا كان معتلًّا، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفًا، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتُعوَّض عنها التاء كـ أقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافًا، على ما اختاره **ابن مالك**، نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[2]. وبعضهم يحذفها مطلقًا، وقد يجيء على **فَعال** - بفتح الفاء -

---

(١) يجيء مصدر فَعَّل على التفعيل والفِعَّال، نحو: كلمته تكليمًا وكِلاَّمًا، وكذبته تكذيبًا وكِذَّابًا، وجملته تجميلاً وجِمَّالاً. [أدب الكاتب ٤٢].

(٢) الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

كـ أنبت نباتًا، وأعطى عَطاءً، ويُسَمُّونَه حينئذٍ: اسم مصدر[1].

٣ – وقياس مصدر ما أوله **همزةُ وَصْلٍ قياسية** كـ انطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكْسَر ثالث حرفٍ منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخرج نحو اطَّاير واطَّيَّر، فمصدرهما التَّفاعُل والتَّفعُّل؛ لعدم قياسية الهمزة، وإن كان استَفْعَل معتلَّ العين عُمِل في مصدره ما عُمل في مصدر «أفعَلَ» معتل العين، كـ استقام استقامة، واستعاذ استعاذة[2].

٤ – وقياس مصدر ما بُدئ بتاء زائدة: أن يُضم رابعه، نحو: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا، لكن إذا كانت اللام ياءً كُسِر الحرف المضموم؛ ليناسب الياء، كـ توانى توانيًا، وتغالى تغاليًا.

٥ – وقياس مصدر **فَعْلَل** وما ألحق به: **فَعْلَلة**، كـ دحرج دحرجة وزلزل زلزلة ووسوس وسوسة، وبَيْطَر بَيْطَرة، **وفِعْلال** بكسر الفاء، إن كان مضاعفًا، نحو: زَلْزَلَ زِلْزالاً، ووسوس وِسواسًا، وهو في غير المضعَّف سماعيّ كسَرْهَفَ[*] سِرْهَافًا، وإن فُتِح أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾[3] أي: الموسوس.

---

(١) اسم المصدر هو الذي يكون بمعنى المصدر وتنقص حروفه عن حروف فِعْله لفظًا أو تقديرًا دون عوض، مثل: «غُسْل» ومصدره «اغتسال»، والفعل «اغتسل»، ومثل: «قُبْلة» فالمصدر «تقبيل»، والفعل «قَبَّل».

(٢) يجيء مصدر افْعَلَلْتُ على افْعِلال، نحو: احمررت احمرارًا. ومصدر افْعاللت على: افْعيلال، نحو: اشهاببت اشهيبابًا، ومصدر افْعَوّل: افعوّالاً، نحو: اجلوّذ اجلوّاذاً، ومصدر افْعَنْلَل: افْعِنْلال، نحو: اقعنسس اقعنساسًا، ومصدر افْعَوْعَل: افْعيعال، نحو: اغدودن اغديدان.

(*) سرهفتُ الصبي: أحسنت غذاءه.

(٣) الآية ٤ من سورة الناس.

٦ – وقياس مصدر فاعَلَ: الفِعال – بالكسر – والمُفاعَلَة، كـ قاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصم خِصامًا ومُخاصمة، وما كانت فاؤه ياءً من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كـ ياسَرَ مُياسرة، ويامَنَ مُيامنة، هذا هو القياس.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذٌّ؛ نحو كَذَّب كِذَّابًا، والقياس تكذيبًا(١) وكقوله(٢) [الرجز]:

بات يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا(*)

والقياس: تَنْزِية، وقولهم: تَحَمَّل تِحِمّالاً – بكسر التاء والحاء وتشديد الميم – والقياس: تَحَمُّلاً، وترامى القوم رِمِّيًا، بكسر الراء والميم المشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور(**). والقياس: تراميًا، وحَوْقَل الرجل حِيقالاً: ضَعُفَ عن الجماع، والقياس حَوْقَلة، واقشعرَّ جلدُه قُشَعْرِيرة، بضمٍّ ففتحٍ فسكون، أي: أخذَتْه الرِّعْدة، والقياس اقشِعْرارًا.

---

(١) قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه المصدر على غير صدر أي على غير الفعل المذكور معه: قال عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]. فجاء على نبت، وقال الله جل ثناؤه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [النمل: ٨] فجاء على مثل. وقال الشاعر [الوافر]:

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبَّعه اتباعًا

فجاء على اتبعت.

وقال الآخر [من الوافر]: وإن شئتم تعاودنا عَوَادا

فجاء على عاود. وإنما تجيء هذه المصادر مخالفة للأفعال؛ لأن الأفعال – وإن اختلفت أبنيتها – فهي واحدة في المعنى. [أدب الكاتب ٤٢١].

(٢) من شواهد الشافية غير معروف النسبة. وتنزّى: تحرك، وتنزيًا: تحركًا، وهو مصدره، ويرى الاستراباذي أنه إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير، وذلك بحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في الضرورة الشعرية. [شرح الشافية ١/١٦٥].

(*) كذا روى البيت في التهذيب والصحاح. وانظر الهامش (اللسان : شهل).

(**) يقال: كانت بين القوم رميًا، أي مراماة، وألفه مقصورة التأنيث.

فائدة – كلُ ما جاء على زنة تفعال فهو بفتح التاء، إلا تِبْيان، وتِلْقاء، والتِّنضال، من المناضلة، وقيل: هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المَرَّة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن **«فَعْلَة»** – بفتح فسكون – كـ جلس جَلْسَة، وأكل أَكْلَة، وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء فيُدَلّ على المرة بالوصف، كَرَحِم رَحْمة واحدة[1].

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن **«فِعلة»** بكسر فسكون، كـ جلس جِلسة، وفي الحديث: **«إذا قتلتم فأحسِنوا القِتْلَة»**[2]. وإذا كانت التاء

---

(١) اسم المرة : هو المصدر الدالُّ على حدوث فِعْله مرة واحدة نحو ضَرْبَة، فهي مصدر من الفعل ضَرَبَ، دال على حدوث الضَّرْب مرة واحدة، وقال الاسترابادي: إن بناء المرة: إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لا، فالمجرد عنها يجعله على فَعْلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه، نحو: خرجت خرجة ودخلت دخلة. [شرح الشافية ١٧٩/١] وذو التاء تجعله على حاله سواء كان رباعيًا كـ دحرجة، أو ذا زيادة كـ انطلاق وإخراج وتدحرج، فإن لم يكن فيه التاء زدتها نحو: أكرمته إكرامة، وإن كان فيه التاء خليتها نحو: عزيته تعزية أي واحدة، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس، نحو: عزيته تعزية واحدة. [نفسه ١٧٩].

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يُردّا إلى بناء فعله، بل ألحق بهما التاء كما هما، وهما: إتيانة ولقاءة، ويجوز أتية ولقية على القياس.

قال أبو الطيب [ديوانه] [الطويل]:

لقيت بدرب القلة الفجر لقية ... شفت كمَدي والليل فيه قتيلُ

[نفسه ١٨٠].

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب الذبائح «سنن ابن ماجه الحديث ٣١٧٠».

في مصدره الأصلي دَلَّ على الهيئة بالوصف، كـ نَشَدَ الضالَّةَ بِنِشْدَة عظيمة[1].

والمرة من غير الثلاثي: بزيادة التاء على مصدره كـ انطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دَلَّ عليها بالوصف، كـ إقامة واحدة، ولا يُبنى من غير الثلاثي مصدرٌ للهيئة، وشذ خِمْرة ونِقْبة وعِمَّة، من اختمرت المرأة ، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له: «**المصدر الميمي**» لكونه مبدوءًا بميم زائدة[2].

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل - بفتح الميم والعين وسكون الفاء - نحو: مَنصَر ومَضرَب، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كـ وَعَد فإنه يكون على زنة مَفْعِل - بكسر العين - كـ موعِد وموضِع، وشذَّ من الأول: المرجِع والمصير، والمعرِفة، والمقدِرَة، والقياس فيها الفتح، وقد وردت الثلاثة الأوَل بالكسر، والأخير مثلَّثًا، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم[3].

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يُزاد على اللفظة ياءٌ مشددة، وتاءُ التأنيث، كـ الحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية.

---

(١) اسم الهيئة مصدر يدل على هيئة حصول فعله، ويكون على وزن فِعْلَة، ويشتق من الثلاثي العاري من التاء. قال السيوطي: وشذَّ: حسن العِمَّة، من اعتَمَّ، والخِمرة من اختمر، والعمصة من تعمص، والنقبة من تنقب. [الهمع ٦/ ٥٣].

ويشترك اسم المرة والهيئة في أن فعلهما يشترط أن يكون تامًا غير ناقص مثل كان وأخواتها وكاد، وغير جامد كـ عسى ونعم وبئس، وغير قلبي كـ رأى وظن وحسب، وغير دال على صنعة ملازمة من حسن وظرف، وينفرد اسم الهيئة في أنه يجب أن يكون ثلاثيًا فقط، ولازمًا مثل: جلس جلسة، ووقف وقفة.

(٢) المصدر الميمي مصدر أصليّ مبدوء بميم زائدة في غير صيغة المفاعلة نحو: رأى: مرأى.

(٣) مثلثًا، أي: مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، فتكون: مَقْدَرَة، ومَقْدِرَة، ومَقْدُرَة. فالقياس بالفتح، والشائع بالكسر.

اسم الفاعل

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به.

وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالبًا، نحو: ناصِر وضارِب وقابل(*)، وماد، وواقٍ، وطاوٍ، وقائل، وبائع. فإن كان فعله أجوفَ مُعَلاً قُلِبَتْ ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال[1].

ومن غير الثلاثيّ على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كـ مُدَحرِج ومُنْطَلِق ومُسْتَخرِج، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي: أسهَب فهو مُسْهَب، وأحصَنَ فهو مُحْصَن، وألفج بمعنى أفلس فهو مُلْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها، وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو: أعشب المكان فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها: مُفْعِل[2].

صِيَغ المبالغة

وقد تُحوَّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزانٍ خمسة مشهورة وتسمَّى صيغ المبالغة، وهي: فَعَّال بتشديد العين؛ كـ أكّال

(*) يقال: أقبل العام فهو مقبل، وقبل كـ قعد فهو قابل، ومنه: «لئن عشتُ إلى قابل» الحديث. اهـ.

(1) إذا كانت فاء الفعل همزة فإنها تمد في اسم الفاعل نحو: أمر آمر، وأكل آكل، أدب آدب، أسف آسف. وإذا كان الفعل ناقصًا حذف حرف العلة في اسم الفاعل في حال الرفع والجر نحو: قضى قاض، ورأى راءٍ فتقول : هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، أما في النصب فتثبت الياء فتقول: قابلت قاضيًا وأصبحت راضيًا.

(2) قال ابن عصفور: فأما اسم الفاعل من «فَعَل» فـ «فاعِل»، نحو: قائم ... وأما من فَعُل فعلى قياس الصحيح فتقول: طويل كما تقول: ظريف. [الممتع ٢/ ٤٥].

وحكى الأصمعي : أنتجت الناقة إذا استبان حملها فهي نتوج، ولا يقال: منتجة. وهو القياس. [الارتشاف ١/ ٢٣٣].

وشَرّاب، ومِفْعال: كـ مِنْحار. وفَعُول: كـ غَفُور. وفَعِيل: كـ سميع، وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كـ حَذِر.

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة. منها: فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كـ سِكِّير. ومِفْعيل: بكسرٍ فسكون كـ مِعْطير، وفُعَلَة: بضم ففتح كـ هُمَزَة ولُمَزَة. وفاعول: كـ فاروق. وفُعال: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها كـ طُوّال وكُبّار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾[1].

وقد يأتي «فاعل» مرادًا به اسم المفعول قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[2] أي: مرضية، وكقول الشاعر[3] [البسيط]:

دع المكارمَ لا ترحلْ لبُغْيَتِها ... واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

أي: المطعوم المكسيّ، كما أنه قد يأتي مُرادًا به النسب، كما سيأتي.

وقد يأتي فعيل مرادًا به فاعِل، كـ قدير بمعنى قادر، وكذا فَعُول بفتح الفاء، كـ غفور بمعنى غافر[4].

* * *

(١) الآية ٢٢ من سورة نوح. وقراءة «مكرًا كُبَارًا» لعيسى وأبي السمال، و«كِبارًا» لابن محيصن. [ابن خالويه ١٦٢، الزمخشري ٤/ ١٦٤].

(٢) الآية ٢١ من سورة الحاقة. قال الزمخشري: راضية: منسوبة إلى الرضا كالدارع والنابل. والنسبة نسبتان: نسبة بالحرف، ونسبة بالصيغة، أو جعل الفعل لها مجازًا وهو لصاحبها. [الكشاف].

(٣) للحطيئة بديوانه ص ٥٠.

(٤) يشترط لورود صيغة بمعنى أخرى أن تقوم مقامها في السياق ، ففي بيت الحطيئة حكمنا على «الطاعم الكاسي» بأنهما بمعنى المطعوم المكسي؛ لأنهما في معرض الهجاء ولو كانتا في معرض المدح لكانتا على أصلهما، فإذا قلنا: أنت قدير على إنجاز هذا العمل فإن ذلك يكون بمعنى قادر على إنجازه، ولكن استخدام صيغة فعيل يميز المعنى ويخصصه.

اسم المفعول

وهو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.

وهو من الثلاثي على زنة «مفعول» كـ منصور، وموعود، ومقُول، ومَبيع، ومَرْمِيّ، ومَوْقِيّ، ومَطْوِيّ، أصلُ ما عدا الأوَّلين مَقْوول، ومَبْيُوع، ومَرْمُوي، ومَوْقُوي، ومَطْوُوي، كما سيأتي في باب الإعلال[1].

وقد يكون على وزن فَعيل كـ قتيل وجريح، وقد يجيء مفعول مرادًا به المصدر كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده معلوم: أي عقل وعلم.

وأما من غير الثلاثيّ فيكون كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُسْتَعَان به.

وأما نحو مُختار ومُعْتَدّ ومُنْصَبّ ومُحَابّ ومُتَحابّ فصالحٌ لاسمَي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

---

(١) قال ابن عصفور: اسم المفعول يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح نحو مبيوع ومقوول، فيُعَلّ حملاً على فِعله فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير مقوول ومبيوع فيجتمع ساكنان: واو مفعول والعين، فتحذف واو مفعول فيقال: مقول في ذوات الواو، وأما «مبيوع» فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة لتصح الياء، فتقول: مبيع. هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، وأما أبو الحسن فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول: «مقول» وفي ذوات الياء نحو: «مبيوع» بنقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة ليصح الياء، فيلتقي ساكنان الياء وواو مفعول، فتحذف الياء فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياءً فيقول: مبيع [للمزيد: الممتع ٢/ ٤٥٥ وما بعدها] ويجوز الإتمام في «مفعول» من ذوات الياء وهي لغة بني تميم، قال [من الكامل]

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة [البسيط]:

حتى تذكر بيضات وهيجهُ ... يوم رذاذٍ عليه الريح مغيومُ

والإعلال أفصح [الممتع ٢/ ٤٦٠]. والأشهر «غائم» بمعنى المفعول.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

***

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هي لفظ مَصُوغ من مصدر اللازم؛ للدلالة على الثُبوت[1].

ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شرُف، ومن غير الغالب، نحو: سيِّد وميِّت: مِن ساد يسود ومات يموت، وشيخ : من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا: اثنان مختصان بباب فَرِح ، وهما:

١ – **أفْعَل**: الذي مؤنثه فَعْلاء، كـ أحمر وحمراء.

٢ – **وفَعْلان**: الذي مؤنثه فَعْلَى، كعطشان وعطشى.

وأربعة مختصة بباب شَرُف، وهي:

١ – **فَعَل**: بفتحتين كـ حَسَن وبَطَل.

---

(١) قال ابن عصفور: الصفة المشبهة هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍ؛ لأنها إنما شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمله، ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك، وأنها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل متحمل ضميرًا، وأنها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده، وأنها تُذكَّر وتُؤنث وتُثنى وتُجمع، كما أن اسم الفاعل كذلك.. والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام: قسم يشبه اسم الفاعل عمومًا، وهو كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث، ومثال ذلك: مررت برجل حسن الوجه، والذي يشبه اسم الفاعل خصوصًا هو كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث مثال عذراء في المؤنث وملتح في المذكر، تقول: مررت بامرأة عذراء البنت، ولا تقول: مررت برجل أعذر البنت.

أما القسم الذي فيه خلاف ما يجري من صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث نحو: مررت برجل حائض البنت وبامرأة ملتح الزوج. [انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٦].

ويشترط ابن هشام في الصفة التي على وزن فاعل أن تضاف إلى مرفوعها وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب، وشاحط الدار. [أوضح المسالك ١٦٤].

٢ – وفُعُل: بضمتين كـ جُنُب، وهو قليل.

٣ – وفُعَال: بالضم كـ شُجاع وفُرات.

٤ – وفَعَال: بالفتح والتخفيف: كـ رجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

١ – فَعْل – بفتح فسكون – : كـ سَبْطٍ(*) وضَخْم. الأول: من سَبِط – بالكسر – والثاني : من ضَخُم – بالضم.

٢ – وفِعْل – بكسر فسكون – : كـ صِفْر ومِلْح، الأول: من صَفِر – بالكسر – ، والثاني: من مَلُح – بالضم.

٣ – وفُعْل – بضم فسكون – : كـ حُرّ وصُلْب، الأول: من حَرّ، أصله حَرِر – بالكسر – والثاني من صَلُب بالضم.

٤ – وفَعِل – بفتح فكسر – : كـ فَرِح ونَجِس. الأول: من فرِح – بالكسر–، والثاني: من نَجُسَ بالضم.

٥ – وفاعِل، كـ صاحب وطاهر. الأول: من صَحِب – بالكسر – ، والثاني : من طهُر – بالضم.

٦ – وفَعِيل: كـ بخيل وكريم، الأول: من بَخِل – بالكسر – ، والثاني: من كَرُم – بالضم.

وربما اشترك «فاعِل» و«فَعِيل» في بناء واحد، كـ ماجد ومجيد، ونابه ونبيه[1].

(*) السبط: القصير. اهـ.

(١) وقال السيوطي: ولا تبنى الصفة المشبهة من مُتَعَدٍّ، بل من لازم، وقلّ فيها وزن اسم الفاعل، نحو: طاهر القلب ومنطلق اللسان، ومنبسط الوجه، خلافًا لمن منع مجازاتها المضارع وهو الزمخشري وابن الحاجب. قال أبو حيان: ولا التفات إليهم لاتفاقهم على أن ضامر الكشح وساهم الطرف، وخامل الذكر وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العِرض، ومطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له.

وقد جاءت على غير ذلك، كشُكُس - بفتح فضم - لسيِّئ الخُلُق.

ويطَّرد قياسُها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدِل القامة، ومنطلِق اللسان، كما أنها قد تُحَوَّل في الثلاثي إلى زنة «فاعِل» إذا أريد بها التجدُّد والحدوث: نحو زيد شاجِعٌ أمسِ، وشارِف غدًا، وحاسِن وجهه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتامل في الصفات الواردة من باب فَرِح، يُعْلَم أن لها ثلاثة أحوال باعتبار نسبتها لموصوفها: فمنها ما يحصُل ويُسْرِع زواله، كالفرَح والطَّرب، ومنها ما هو موضوع على البقاء والثُّبوت، وهو دائرٌ بين الألوان، والعيوب، والحِلَى؛ كالحُمرة والسُّمرة والْحُمق، والعَمَى، والغَيَد، والهَيَف، ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالرِّي والعطش، والجوع والشِّبَع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فعيلاً» يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة، ويأتي أيضًا بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين؛ كـ جليس وسمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفْعَل - بضم الميم وفتح العين-، كـ حكيم بمعنى مُحْكم، وبمعنى مُفْعِل، بضم الميم وكسر العين، كـ بديع بمعنى مُبْدِع. فإذا كان فعيل بمعنى فاعل أو مفاعِل، أو صفة مشبهة، لحقته تاء التأنيث في المؤنث، نحو رحيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كـ رجل جَرِيح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو صفة ذميمة، وخَصْلة حميدة.

وسيأتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

= قيل: ولقائل أن يقول: إن هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت، فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة. [همع الهوامع ٦/ ٥٨].

اسم التفضيل

١ – هو الاسمُ المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدُهما على الآخر في تلك الصفة[(١)].

٢ – وقياسه: أن يأتي على «أفْعَل» كـ زيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه، وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتت بغير همزة، وهي خَيْرٌ، وشَرٌّ، وحَبٌّ، نحو: خيرٌ منه، وشرٌّ منه، وقوله [البسيط]:

وحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا[(٢)]

وحذفت همزتين لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهن بالهمزة على الأصل كقوله: بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ[(٣)]

وكقراءة بعضهم: «سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ»[(٤)] بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: «أَحَبُّ الأعمال إلى الله أدْوَمُها وإن قَلَّ»[(٥)]. وقيل: حذفها ضرورةٌ في الأخْيَر، وفي الأوَّلين؛ لأنهما لا فعل لهما

---

(١) قال الأشموني: أفعل التفضيل اسم؛ لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت من خير وشر لكثرة الاستعمال. [شرح الأشموني ٢/ ٤٩].

(٢) صدر البيت: ❊ وزادني كلفًا بالحب أن منعت ❊ وقائله مجهول، والشاهد فيه: مجيء حَبُّ بمعنى احَبُّ. [الأشموني ٢/ ٤٩، الهمع ٦/ ٤٥].

(٣) من شواهد الهمع ٦/ ٤٥. والأشموني ٢/ ٤٩، والتصريح ٢/ ١٠١، والشاهد فيه مجيء «أخير» و«الأخْيَر» للتفضيل.

(٤) الآية ٢٦ من سورة القمر، قال الزمخشري: قرئ «الأشُرُّ» بضم الشين، وقرئ: «الأشَرُّ» وهو الأبلغ في الشرارة. وذكر ابن خالويه أن «الأشُرّ» بالرفع (أي الضم) قراءة مجاهد والأزدي (ص١٤٨). وقد حكى ابن الأنباري قول العرب: هو أخير وأشر، وما اخيره وما أشره. [الكشاف].

(٥) رواه الشيخان عن عائشة. [كشف الخفاء ٢/ ٥٢].

ففيهما شذوذان على ما سيأتي.

٣ – ولاسم التفضيل ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْل، وشذَّ مما لا فعل له: كـ هو أقْمَنُ(*) بكذا: أي أحق به، وألصُّ من شِظاظ(**)، بَنَوْه من قولهم: هو لِص أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذَّ: هذا الكلام أخْصَرُ من غيره، من «اختُصِر» المبني للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسُمع «هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره» وبعضهم جوَّز بناءه من «أفعل» مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج نحو: عسى وليس، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حَدَثُـهُ قابلاً للتفاوت، فخرج نحو: مات وفَنِي، فليس له أفعل تفضيل(١).

الخامس: أن يكون تامًا، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث.

السادس: ألا يكون منفيًا، ولو كان النفي لازمًا نحو: «ما عاج زيد بالدواء»

(*) بَنَوه من قولهم: هو قَمِن بكذا، أو قمين بكذا، أي: حقيق به وجدير به.

(**) شظاظ بكسر الشين: لص مشهور من بني ضبة. وقال ابن القطاع: إن له فعلاً وهو لصَّ إذا استتر، ومنه اللص بتثليث اللام (أي: فتحها وضمها وكسرها). وحكى غيره لصَّه إذا أخذه بخفية وحينئذٍ لا شذوذ فيه. اهـ منه.

(١) التفاوت يعني التفاضل، والحدث غير القابل للتفاوت هو الذي لا وسط بينه وبين ضده؛ فالذي بين الحياة والموت حي، والذي بين الوجود والفناء موجود، ويظل الإنسان حيًا حتى ينتهي خروج الروح تمامًا، أي: أنه إما حيٌّ أو ميْتٌ.

ووضح السيوطي في ذلك بقوله: ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كـ «مات، وفني، وحدث به» إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض. [الهمع ١/ ٤١].

أي: ما انتفع به؛ لئلا يلتبس المنفيّ بالمثبت.

والسابع: **ألاَّ يكون الوصف منه على «أفْعَل» الذي مؤنثه «فَعْلاء»،** بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حِلْية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل.

وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على «أفْعَل» مطلقًا، وعليه دَرَجَ المتنبِّي يخاطب الشيب، قال[1] [البسيط]:

ابْعَد بَعِدْتَ بياضًا لا بياضَ له ... لأنت أسودُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وقال **الرضيّ** في شرح الكافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو: فلان أبْلَهُ من فلان، وأرْعَنُ وأحْمَقُ منه.

والثامن: **ألاَّ يكون مبنيًا للمجهول،** ولو صورةً؛ لئلاّ يلتبس بالآتي من المبني للفاعل، وسُمِع شذوذًا: «هو أزْهَى مِن دِيك»[2]، و«أشْغَلُ مِن ذاتِ النِّحْيَيْنِ»[3]، وكلامٌ أخْصَرُ من غيره، من زُهِيَ بمعنى تكبر، وشُغِل، واختُصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل: إن الأول قد ورد فيه زَهَا يَزْهو، فإذن لا شذوذ فيه.

---

(١) ديوان المتنبي جـ ٢ ص ٣٥، وقال العكبري: قال أبو الفتح: لا يقال: أسود من كذا؛ لأن الألوان لا يبنى منها أفعل التفضيل، وفعل التفضيل وفعل التعجب، على أن الكوفيين قد حُكِي عنهم: ما اسود شعره، وما أبيضه، فإن صح هذا فإنما جاز لكثرة استعمالهم هذين الحرفين، وأما قول الشاعر [البسيط]:

إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلهمُ ... فأنت أبيضهمْ سربالَ طباخْ

فإنا نقول: هو أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وما هو أفعل الذي تصحبه (مِن) التي للمفاضلة، فهو بمنزلة قولك: هو أحسن القوم وجهًا، وأكرمهم أبًا، فكأنه قال مبيضهم وهذا أحسن من حمله على الشذوذ، ويمكن أن يكون: لأنت أسود في عيني، كلامًا تامًا، ثم ابتدأ من الظلم كما تقول: هو كريم من أحرار، وسريّ من أشراف ممن في موضع نصب على الحال، و«في عيني» في موضع رفع لأنها وصف لـ «أسود». [من شرح العكبري للبيت].

(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٩٥.

(٣) مجمع الأمثال ٢/ ١٨٤، والنحي: الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة.

٤ – ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردًا من «أل» والإضافة، وحينئذٍ يجب أن يكون مفردًا مذكرًا، وأن يؤتى بعده بـ«مِن» جارةً للمفضَّل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[1]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[2].

وقد تُحذَف «مِن» ومَدخُولُها نحو: ﴿وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾[3]. وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[4].

الثانية: أن يكون فيه «أل» فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه، وألاّ يُؤتى معه بـ «مِن»، نحو: محمد الأفضلُ، وفاطمة الفُضْلَى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهِندات الفُضْلَيات، أو الفُضَّلُ.

وأما الإتيان معه بـ «مِن» مع اقترانه بـ «أل» في قول الأعشى[5] [السريع]:

---

(١) الآية ٨ من سورة يوسف، والشاهد مجيء اسم التفضيل «أحب» مجردًا من «أل» والإضافة مفردًا مذكرًا بعده «مِن» جارة للمفضل عليه، وهي «نا» الدالة على المتكلمين.

(٢) الآية ٢٤ من سورة التوبة، والشاهد فيها مجيء اسم التفضيل «أحب» مجردًا من «أل» والإضافة، مفردًا مذكرًا بعده «مِن» الجارّة للمفضل عليه.

(٣) الآية ١٧ من سورة الأعلى. والشاهد فيها مجيء اسمي التفضيل «خير وأبقى» مفردين مذكرين مجردين من «أل» والإضافة، مع عدم مجيء «مِن» الجارّة والمفضل عليه.

(٤) الآية ٣٤ من سورة الكهف. والشاهد مجيء اسم التفضيل «أكثر» ثم مجيء «مِن» الجارّة للمفضل عليه، ثم مجيء اسم التفضيل «أعز» وعدم مجيء «مِن» الجارّة للمفضل عليه بعده.

(٥) ديوان الأعشى ص ١٩٣.

وَلَسْتُ بالأكثرِ مِنْهُمْ حَصًى وإنما العـزَّةُ للكاثـرِ

فخُرِّج على زيادة «أل» أو أنَّ «مِن» متعلقة بـ«أكثر» نكرة محذوفة، مُبْدَلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافًا.

فإن كانت إضافته لنكرة، التُزم فيه الإفراد والتذكير، كما يُلْزمان المجرَّد، لاستوائهما في التنكير، ولزمتْ المطابقةُ في المضاف إليه، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضلُ رجال، وفاطمة أفضل امرأة، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[1]: فعلى تقدير موصوف محذوف، أي: أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقة وعدمُها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[3] بالمطابقة في الأول، وعدمِها في الثاني.

٥ – وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضًا:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُرادَ به أن شيئًا زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته،

---

(١) الآية ٤١ من سورة البقرة. قال الزمخشري: أول من كفر به، أو أول فريق أو فوج كافر به، أو: ولا يكن كل واحد أول كافر به. [الكشاف].

(٢) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام، وقال الزمخشري: وقرئ: «أكبر مجرميها»، على قولك: هم أكبر قومهم وأكابر قومهم. والشاهد في الآية المطابقة من اسم التفضيل «أكابر» والمضاف إليه «مجرميها» المعرف بالإضافة من حيث الجمع.

(٣) الآية ٩٦ من سورة البقرة والشاهد مجيء اسم التفضيل «أحرص» مفردًا، ومجيء المفضل عليه «الناس» جمعًا.

فلا يكون بينهما وصف مشترك؛ كقولهم: العسلُ أحلَى من الخَلِّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاءِ، والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، والصيف زائد في حره على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل؛ كقولهم: «الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مروان»(*)، أي: هما العادلان، ولا عدل في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة، وعلى هذا يُخَرَّج قولُ أبي نُوَاس[1] [من البسيط]:

كأن صُغْرَى وكُبْرَى من فَقاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٌّ على أرضٍ من الذَّهَبِ

أي: صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العَرُوضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في هذا البيت، اللهم إلا إذا عُلِم أن مرادَه التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه؛ لأنه كان يَلْزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

* * *

[فعل التعجب]

تنبيهان:

الأول: مِثْلُ اسم التفضيل في شروطه فِعلُ التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

وله صيغتان: ما أفْعَلَه، وأفعِلْ به، نحو: ما أحسن الصدقَ!، وأحسِن به!، وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما في كُتُب العربية، وإن كانت صيغه كثيرة، من

(*) الناقص: هو يزيد بن الوليد، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبدالعزيز؛ لأنه كان به شجة في رأسه. اهـ.

(١) ديوان أبي نواس ص ٧٢. والحصباء: الحصى، والقياس أن يقول: أصغر وأكبر بدلاً من صغرى وكبرى، إن كان مراده التفضيل.

ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس حيًا ولا ميتًا»[2].

وقولهم: لله دره فارسًا[3].

وقول الشاعر [من مجزوء الكامل]:

يا جارَتا ما أنتِ جارَه[4]

واصل احسِنْ بزيد، أحسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْن، ثم أريد التعجب من حسنه، فحُوِّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل؛ لتحسين اللفظ[5].

---

(١) الآية ٢٨ سورة البقرة. والاستفهام يتضمن معنى التعجب، وقال الزمخشري: مثله في قولك: أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان، وهو الإنكار والتعجب. [الكشاف].

(٢) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة، ورواه البخاري في كتاب الغسل بزيادة «سبحان الله». والشاهد فيه التعجب في قوله: «سبحان الله» ويتصل ذلك بما يتضمنه قوله عن المؤمن من تكريم الله له.

(٣) من صور التعجب السماعية الأخرى: حَسْبُك بزيد رجلاً، يا لك من ليل، إنك من رجل لعالِم، واهًا له، ويله رجلاً، وكفاك به رجلاً، ويا للحسن، يا حسنه رجلاً، ويا طيبها من ليلة، لا كالعشية فارسًا، تالله رجلاً. [الهمع ٥/ ٦٣، والكتاب ٢/ ٢٣٧، ٣/ ٤٩٧]. وواهًا ووَيْ: اسما فعلٍ بمعنى أعجب.

(٤) البيت للأعشى بديوانه ص ٢٠٣، ويروى في الديوان:

يا جارتي ما كنت جاره　　بانت لتحزننا عفاره

والبيت يتضمن تعجبًا. ومن الشواهد القرآنية التي تتضمن هذا النوع من التعجب قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]

(٥) قال الأردبيلي: «وأما: احسِنْ بزيد، فعند سيبويه أصله: أحْسَنَ زيد، أي: صار ذا حسن، فأحسن فعل ماض، وزيد فاعله نقل من صيغة الإخبار إلى الإنشاء وزيدت الباء في فاعله...=

وأما «ما أفعَلَه» فإن «ما» نكرة تامة، و«أفعل» فعل ماض، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله[1].

الثاني: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوفِ الشروط، فأتِ بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفى تمييزًا لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو: فلان أشدُّ استخراجًا للفوائد، وما أشدَّ استخراجَه، وأشدِدْ باستخراجه.

❊ ❊ ❊

= وعند الأخفش امر وفاعله مستتر، والمأمور به كل واحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، والباء زائدة في المفعول ... [شرح الأنموذج ص ١٦٠].

وقال عبد القاهر: اعلم أن قولك: أكْرِمْ بزيد، الأصل فيه: أكْرَمَ زيد، أي: صار ذا كرم، ثم إنه نقل إلى صيغة الأمر ... فاللفظ في هذا لفظ الأمر، والمعنى معنى الخبر ... فقولك: «بزيد» في موضع رفع بأنه فاعل؛ لأن الباء زائدة. [انظر المقتصد ١/٣٣٧٦].

وقد ذهب الكوفيون إلى أن «أفعل» في التعجب نحو: «ما احسن زيدًا» اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ ... وقال الكوفيون: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف .... ومنهم من قال: إنَّ الدليل على أنه اسم أنَّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هاؤلَيّا بين الضَّالِ والسَّمُرِ

فاميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيرًا في الشعر وسعة الكلام.

[انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ١/١٢٦ وما بعدها].

وجمهور النحاة على أن «أفْعَلَ» و«أفْعِلْ به» في التعجب أفعال .

وقال الزمخشري: ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل... وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره ... [المفصل ١/٢٧٧].

(١) من أساليب التعجب التي وردت في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ﴾ [الكهف: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]

اسما الزمان والمكان

١ – هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

٢ – وهما من الثلاثيِّ على وزن: «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحَها، أو معتلَّ اللام مطلقًا، كـ مَنصَر، ومَذْهَب، ومَرْمَى، ومَوْقَى، ومَسْعَى، ومَقَام، ومَخَاف، ومَرْضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقًا في غير معتل اللام، كـ مَجلِس، ومَبِيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، ومَوْجِل، وقيل: إن صحت الواوُ في المضارع، كـ وَجِلَ يَوْجَل، فهو من القياس الأول[1].

ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعوله، كـ مُكْرَم ومُسْتَخرَج ومُستَعان.

---

(١) قال ابن قتيبة: كل ما كان على فَعَلَ يَفْعِل فالاسم منه مكسور، والمصدر مفتوح، قال الله جل ثناؤه: ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ [القيامة ١٠]، فمن قرأه بالفتح أراد: اين الفرار، وإن أراد المكان الذي يُفِرُّ إليه قال: «المفِرّ» بالكسر، وتقول: «هذا مَضرِب فلان» تريد الموضع الذي ضرب إليه وبلغه، فإن أردت المصدر قلت: «إنّ في ألف درهم لمضربًا» اي: ضربًا... فإذا كان يَفْعَل منه مفتوح العين فالموضع والمصدر مفتوحان، نحو: المذهب، والمشرب، وربما كسروا العين في «مفعِل» إذا أرادوا الاسم وليس بالكثير. قالوا: المكبِر، وهو شاذ، وكذلك: المجمِدة.

فإن كان «يفعُل» مضموم العين فالاسم والمصدر مفتوحان، مثل: المَدْخَل، والمخرج، والمصلب، إلا أحرفًا كُسِرَت، مثل المسجد والمطلع والمغرب، والمشرق، والمسقط، والمفرق، والمجزر، والمنسك، جعلوا الكسر علامة للاسم وربما فتحه بعض العرب في الاسم ولزموا القياس.

وما كان من ذوات الياء والواو – مثل مَغْزَى من غزوت، ومَرْمَى من رميت، فمَفْعَل مفتوح العين اسمًا كان أو مصدرًا، إلا «ماقي العين» و«ماوي الإبل» فإن العرب قد تكسر هذين الحرفين وهما نادران.

وما كان واو الفعل منه واوًا مثل: وعد وورد ووضع – فإن مفعلاً منه مكسور اسمًا كان أو مصدرًا نحو الموعد، والمورد، والموضع، والموقع، إلا أحرفًا جاءت نادرة .. قال بعضهم: موجَل وموحَل وموزَق وموهَب وموكَل اسم رجل أو مكان. [انظر: أدب الكاتب ٣٦٧/ ٣٦٨].

ومن هذا يُعْلَم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثيّ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان والمكان والمصدر.

٣ – وكثيرًا ما يُصاغ من الاسم الجامد اسمُ مكان على وزن «مَفْعَلة»، بفتح فسكون ففتح؛ للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كـ مأسَدة، ومَسْبَعة، ومَبْطَخة، ومَقْثاة: من الأسد، والسبُع، والبطِّيخ، والقِثّاء.

٤ – وقد سُمِعت ألفاظ بالكسر وقياسُها الفتح، كـ المسجد: للمكان الذي بُني للعبادة، وإن لم يُسْجَد فيه، والمطْلِع، والمسكِن، والمنسِك، والمنبِت، والمرفِق، والمسقِط، والمفرِق، والمحشِر، والمجزِر، والمظِنّة، والمشرِق، والمغرِب، وسُمع الفتح في بعضها، قالوا: مَسكَن، ومَنسَك، ومَفرَق، ومَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجمِع بالكسر.

قالوا: والفتح في كلها جائز وإن لم يُسْمَع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرصَفِيّ في «الوسيلة»[1]: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطًا، وإلا صح الفتح، كقولك: اسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ عليك بركتُه، بفتح الجيم، أي في الموضع الذي سجد فيه. وقال **سيبويه**: وأما موضع السجود فالمسجَد، بالفتح لا غير. (اهـ). فكأنه أوجبَ الفتحَ فيه.

***

(١) كتاب «الوسيلة الأدبية في العلوم العربية» للشيخ حسين المرصفي، المتوفى ١٣٠٩ هـ.

اسم الآلة

١ – هو اسم مَصوغٌ من مصدر ثلاثيّ، لِما وقع الفعل بواسطته.

٢ – وله ثلاثة أوزان: مِفعال، ومِفعَل، ومِفعَلة – بكسر الميم فيها – نحو: مِفتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِخلب، ومِبْرَد، ومِشْرَط، ومِكْنَسَة، ومِقْرَعة، ومِصفاة، وقيل: إن الوزن الأخير فرعُ ما قبلَه[1].

وقد خرج عن القياس ألفاظ، منها مُسعُط، ومُنخُل، ومُنصُل، ومُدُق، ومُدْهُن، ومُكْحُلة، ومُحْرُضة[*]، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامدًا على أوزان شتّى، لا ضابط لها، كـ الفأس، والقَدُوم والسِّكِّين، وهلم جرًا.

* * *

(١) قال الإستراباذي: وجاء الفعّال أيضًا للآلة كالخيّاط والنظّام. [شرح الشافية ١/١٨٨]. وذكر السيوطي من هذا الوزن «إراث»: آلة إضرام النار. [الهمع ١/٥٦]، وأجاز المجمع اللغوي صيغة «فَعّالة» مثل: غسالة وشواية وبراية وغلاية من الأفعال غسل وشوى وبرى وغلى. [علم الصرف لـ «محمد أبو الفتوح» ص ١٣٣].

(*) المنصل: السيف، والمحرضة: إناء الحرض بضمتين، وهو الأشنان، قال الرضيّ نقلاً عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جُعلت أسماءً لهذه الأوعية، أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم يكن مثل المكسحة والمصفاة، فجاز تغييرها عمّا عليه قياس بناء الآلة. اهـ.

التقسيم الثالث للاسم

من حيث كونه مذكرًا أو مؤنثًا

١ - ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث:

فالمذكر: كـ رجل، وكتاب، وكرسيّ.

والمؤنث نوعان:

حقيقي: وهو ما دل على ذات حِرٍ[1]، كـ فاطمة وهند.

ومجازي: وهو ما ليس كذلك، كـ أذن ونار، وشمس.

ويستدل على تأنيثه بضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار[2].

---

(١) الحر - بكسر الحاء - : الفرج.

(٢) قال ابن الأنباري: الأسماء المؤنثة تنقسم إلى أربعة أقسام:

أحدهن: أن يكون الاسم المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر نحو: خديجة وفاطمة وأمامة وليلى وسعدى وعفراء.

الثاني: أن يكون الاسم مستغنيًا بقيام معنى التأنيث فيه كـ زينب ونوار وهند ودعد وما أشبه ذلك، فمعنى التأنيث قائم فيهن، ولا علامة للتأنيث في لفظهن.

الثالث: أن يكون الاسم المؤنث مخالفًا لفظه لفظ ذكره، مصوغًا للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفًا لمخالفته لفظ ذكره، مستغنٍ فيه عن العلامة، كقولهم: جَدي، وعناق، وحمل، ورَخل، وحمار، وأتان. فصار هذا المؤنث لمخالفته المذكر معروفًا يغني عن العلامة ...

الرابع: أن يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعًا على المذكر والمؤنث ، كـ نعامة للذكر والأنثى، وكذلك بقرة وجرادة. قال الفراء: لم تُرد بالهاء هذا التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: عند عنده شاه وبقر، وهم يريدون الواحد، فلا يقع بين الواحد والجمع فصل. فجعلت الهاء دليلاً على الواحد.

٢ – وينقسم المؤنث إلى:

لفظي: وهو ما وُضع لمذكر وفيه علامةٌ من علامات التأنيث؛ كـ طلحة وزكريّاء والكُفُرَّى.

وإلى مَعْنَوِيّ: وهو ما كان عَلمًا لمؤنث وليس فيه علامة؛ كـ مَرْيم وهند وزينب.

وإلى لفظي ومعنوي: وهو ما كان عَلمًا لمؤنث وفيه علامة، كفاطمة، وسَلْمَى، وعاشوراء، مُسَمّى به مؤنث.

٣ – ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث[١]، فله علامتان[٢].

= وقد يكون الاسم واقعًا على المذكر والمؤنث لا علامة للتأنيث فيه، كقولهم: عقرب ذكر وأنثى، وكذلك الضبع، والأفعى، وقد تقول العرب لذكر الأفاعي: الأفعوان، وذكر العقارب: العقربان، وذكر الضباع: ضبعان. [انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٥٢].

(١) قال السيوطي: من أجل كون المذكر أصلاً، والمؤنث فرعًا عليه، احتاج المؤنث إلى علامة؛ لأن الأشياء الأوَل تكون مفردة، لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأول، ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة؛ لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي، وشبهه إليها لأنه فرع الإيجاب. [الهمع ٦/ ٦١].

(٢) جاء في المذكر والمؤنث: أن للمؤنث خَمْسٌ عشرة علامة: ثمان فيها في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات.

فأما اللاتي في الأسماء فهي:

١ – الألف المقصورة نحو: ليلى وسلمى.

٢ – الألف الممدودة نحو: صفراء والسراء.

٣ – التاء كـ أخت وبنت.

٤ – الهاء: نحو طلحة وقائمة وهي تكون هاء في الوقف، فالبصريون يَرون التاء أصلاً والكوفيون يَرَون الهاء أصلاً.

٥ – الألف والتاء في الجمع نحو: المسلمات.

الأولى: التاء[1]. وتكون ساكنةً في الفعل، نحو: قامت هند، ومتحركة فيه، نحو: هي تقوم، وفي الاسم، نحو: صائمة وظريفة.

وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كـ حائض، وحائل،

= ٦ – النون، كقولك: هنَّ وأنتن.

٧ – الكسرة، نحو: أنتِ.

٨ – الياء نحو: هذي قامت.

وأما اللاتي للأفعال فهي:

١ – التاء، نحو: قامت.

٢ – الياء، نحو: تضربين.

٣ – الكسرة في الضمير المتصل نحو: قمت.

٤ – نون النسوة، نحو: قمن .

وأما اللاتي في الأدوات فهي:

١ – التاء في : رُبَّت وثمت.

٢ – الهاء في الوقف، نحو: هيهاه عند الوقوف على هيهات.

٣ – الهاء والألف كقولك: إنَّها. قال الفراء: والعرب تدخل الهاء مع إن دلالة على الفعل الذي بعدها، نحو: إنه قام زيد، وإنها قامت هند. [انظر المذكر والمؤنث ١/١٧٦ وما بعدها].

(١) وتاء التانيث قد تكون مقدرة في بعض الأسماء المؤنثة نحو أرض ونعل، فإن التاء فيهما مقدرة بدليل تصغيرهما على أريضة ونعيلة، فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ... وهذا الدليل إنما يكون في الثلاثي، ومن الدلائل الأخرى: تأنيث الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]، والصفة، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢]، والإشارة كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [الذاريات: ٤٧]، والخبر كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، والحال كقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. [انظر شرح الأنموذج ١٠٧/ ١٠٨].

وفارك، ثَيِّب، ومُرْضِع، وعانس(*). أما دخولها على الجامد المشترَكِ معناه بينهما، فسماعيٌ، كـ رجلٍ ورَجُلة، وإنسان وإنسانة، وفَتًى وفتاة.

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: فَعُول، بمعنى فاعل، كرجل صَبور وامرأة صبور، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾(١) أصله بغويًا: اجتمعت الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقيل: بَغُوًا كـ نَهُوٍّ، مردود بأن نَهُوًا شاذ في قولهم: رجل نَهُوٌّ عن المنكر، وأما قولهم: امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة؛ إذ يقال أيضًا: رجل ملولة، وأما عَدُوَّة فشاذ، وسَوَّغه الحمل على صديقة، وإذا كان «فَعُول» بمعنى مفعول؛ لحقته التاء، نحو: جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانيها: فَعيل، بمعنى مفعول، إن تَبِع موصوفه، كـ رجل جريح، وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يتبع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قتيلة.

ثالثها: مِفعال، كـ مِهْذار، وشذ: مِيقانة.

رابعها: مِفْعيل، كـ مِعْطير، وشذ: مِسكينة، وقد سُمع حذفها على القياس.

خامسها: مِفْعَل، كـ مِغْشَم(٢).

(*) الفارك: المبغضة لزوجها. والمرضع: ذات الولد. أما المرضعة بالهاء: فالمتلبسة بالفعل؛ وهو الإرضاع. والعانس: البكر التي فاتها الزواج. اهـ.

(١) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٢) قد يأتي الوصف للمؤنث على وزن فاعل مع ترك تاء التأنيث، وذلك لما يخص المؤنث، كقولهم: امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه لا حظ للرجال فيه، وكذلك يقولون: امرأة قاعد للتي قعدت عن الولد.. فهذا وصف لا يكون إلا للنساء، ولا يحتاج فيه إلى علامة تأنيث. قال حميد بن ثور [الطويل]:

إزاء معاش ما يزال نطاقها   شديدًا وفيها سوْرة وهي قاعدُ =

وقد تُزاد التاء لتميز الواحد من جنسه، كـ لبِن ولبِنَة، وتمر وتمرة، ونمل ونملة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة[1]. ولعكسه في كَمْءٍ وكمأة. وللمبالغة، كـ: راوية، ولزيادتها كـ: علاّمة، ولتعويض فاء الكلمة كعِدة[2]، أو عينها، كـ إقامة[3]، أو لامها كـ سَنَة[4]، أو مَدّة كـ تزكية[5]، ولتعريب العَجَمِيّ، نحو: كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسمٌ لِمكيال. وتزاد في الجمع عِوضًا عن ياء النسب في مفرده، كاشاعثة وأزارقة، ولمجرد تكثير البِنية[*]؛ كـ قَرْيَة وغَرْفَة، أو للإلحاق بمفرد؛ كـ صيارفة، للإلحاق بكراهية.

= فذكر لأن المعنى وهي قاعد عن الولد والحيض ... ويقال: امرأة طاهر. إذا أرادت الطهر من الحيض، فإذا أردت أنها نقية من العيوب والدَّنس قلت: طاهرة. ويقال: امرأة ناتق، إذا كانت كثيرة الولد، ويقال: امرأة حادٌّ (من الحداد) إذا تركت الكحل على زوجها، ويقال: جارية ناهد إذا نهد ثدياها. وريح عاصف وعاصفة. قال جل ثناؤه: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] على معنى قد عصفت وانقطع العصوف، وقال الله جل وعز: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] على معنى يعصف. ويقال: امرأة ناشز، إذا نشزت على زوجها، وجامع بمعنى ناشز، وعاطل لا حَلْي عليها، وفارك إذا بغضت زوجها. وناقة حائل إذا لم تحمل عامها. ويقال: امرأة حامل وواضع ... [انظر المذكر والمؤنث ص ١٣١ وما بعدها]، [وانظر الإنصاف، المسألة ١١١].

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨].

(٢) «عدة» من وَعَدَ، والتاء عوض عن الواو التي هي فاء الكلمة.

(٣) «إقامة» من أقام، وأصلها: «إقوام» والتاء عوض عن الواو المحذوفة التي هي عين الكلمة.

(٤) «سنة» قيل: إن التاء عوض عن هاء محذوفة تظهر في التصغير حيث تصغر على سُنَيْهَة.

(٥) «تزكية» من زكّى، والتاء في الاسم عوض عن الكاف التي تركت عند بناء تَفْعِلة.

(*) قوله: ولمجرد تكثير البنية، أي: للتكثير المجرد عما تقدم، فلا ينافي أنها فيما ذكر لتأنيث اللفظ أيضًا. اهـ.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان:

مفردة، وهي المقصورة، كـ حُبْلى وبُشْرَى.

وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كـ حمراء وعذراء[1]

وللمقصورة أوزان، منها:

فُعَلَى: بضم ففتح، نحو: أُرَبَى: للدَّاهية، وأُدَمَى: لموضع، وكذا شُعَبَى، قال جرير[2] [الوافر]:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غريبًا ... أَلُؤمًا لا أبا لكَ واغْتِرَابا

وفُعْلَى: بضم فسكون، كـ بُهْمَى لنبت، وحُبْلَى صفة، وبُشْرَى مصدرًا.

وفَعَلَى: بفتحات، كـ بَرَدَى، اسمٌ لنهر، قال حسان[3] [الكامل]:

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البريصَ عليهم ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وحَيَدَى: للحمار السريع في مشيه، وبَشَكَى: للناقة السريعة.

وَفَعْلَى: بفتح فسكون كـ مَرْضَى جمعًا، ونَجْوَى مصدرًا، وشَبْعَى صفة[4].

وفُعَالَى: بالضم والتخفيف، كـ حُبَارَى: لطائر، وسُكَارَى: جمعًا، وعُلادَى

---

(١) علامة التأنيث: الف مقصورة وممدودة، قال البصرية: الممدودة فرع عن المقصورة أبدلت فيها همزة؛ لأنهم لما ارادوا أن يؤنثوا بها ما فيه الف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين، فأبدلت المتطرفة للدلالة على التانيث لتقاربهما، وخصت المتطرفة؛ لأنها في محل التغير، ويدل لذلك سقوطها في الجمع - كصحارى، ولو لم تكن مبدلة لم تحذف، كما لم تحذف في جمع قرى. وقال الكوفية: بل هي أصل أيضًا. [الهمع ٦/ ٦١].

(٢) ديوان جرير ص ٦٢، والشاهد مجيء شُعَبَى على وزن فُعَلى، وشُعَبى موضع من بلاد بني فزارة، أو جبل من جبال طيء.

(٣) ديوان حسان بن ثابت ص ١٢٢. والشاهد مجيء «بَرَدَى» على وزن فَعَلى، بفتحات ثلاث.

(٤) مما جاء على وزن فَعْلى وآخره الف التانيث المقصورة: اسمه نحو سَلْمَى ورضوى، ومصدرًا نحو دعوى بمعنى : ادعاء، والرعوى: بمعنى الارعواء عن القبيح، والنجوى بمعنى المناجاة، والصفة مفردة مثل: سكرى، انثى فعلان، وجمعًا كـ جرحى.

صفة للشديد من الإبل[١].

وفُعَّلى: بضم ففتح العين المشددة، كـ سُمَّهَى: للباطل.

وفِعَلَّى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كـ سِبَطْرى، لمشية فيها تبختر.

وفِعْلَى: بكسر فسكون، نحو: حِجْلى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم لطائر. وظِرِبَى، جمع ظربان، بفتح فكسر: اسمٌ لدُوَيْبَة منتنة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمعٌ على هذا الوزن إلا هذان اللفظان[*]. وذكرى مصدرًا. وهذا الوزن إن لم

---

(١) قال ابن يعيش: الألف تزداد آخرًا على ثلاثة أضرب:

(احدها) ان تكون للتانيث.

(والثاني) أن تكون ملحقة.

(والثالث) أن تكون لتكثير الكلمة. والفرق بين الف التانيث وغيرها: ان الف التانيث لا تنون نكرة نحو حبلى ودنيا، ويمتنع إدخال علم التانيث عليها نحو حبلاه ودنياه؛ لئلا يجتمع بين علامتي تانيث، والضربان الآخران يدخلهما التنوين، ولا يمتنعان من علم التانيث من نحو: ارطى ومعزى، فارطى ملحق بجعفر، ومعزى ملحق بدرهم، ويدخلهما الف التانيث للفرق بين الواحد والجمع، نحو: أرطاة، والتي للتكثير نحو قبعثرى وكمثرى.

وهذا البناء يجيء على ثلاثة أضرب: اسمًا ومصدرًا وصفة. فالاسم نحو الحُمَّى والرؤيا، والمصدر كـ الرُجْعى والبُشْرى بمعنى الرجوع والبشارة. والصفة نحو: حُبْلى. [انظر شرح المفصل ٥/ ١٠٧].

وقال ابن السراج في باب التانيث بالألف: هذه الألف تجيء على ضربين: الف مقصورة، والف ممدودة، والألف المقصورة تجيء على ضربين: فضرب لا يشك في الفه انها الف تانيث، وضرب يلبس فيحتاج إلى دليل، الأول على فُعْلَى فهو أبدًا للتانيث، لا يكون هذا البناء لغيره، وذلك نحو: حبلى وأنثى وخنثى ودنيا؛ لأنه ليس في الكلام اسم على مثال جعفر ، فهذا ممتنع الإلحاق. الثاني منه: ما جاء على وزن الأصول، وبابه أن ينظر: هل يجوز إدخال الهاء عليه، فإن دخلت فإنه ليست بالف تانيث؛ لأن التانيث لا يدخل على التأنيث، وإن امتنعت فهي للتانيث، فاما الذي لا تدخل عليه الهاء كـ سكرى، وغضبى ... واما الذي تدخله الهاء فنحو أرطاة وعلقاة ... [الأصول ٢/ ٤١٠].

(*) وزاد الدماميني: «معزَى».

يكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم ينون فألفه للتأنيث، كـ ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٢]: أي جائرة، وإن نوّن فألفه للإلحاق، نحو عِزْهى: لمن لا يلهو، وإن نُوّن عند بعضٍ ولم ينوَّن عند آخرين، ففيه وجهان، كذِفرَى لِعَظم خلف أذن البعير.

فِعِّلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هِجِّيرَى، للهذيان، وحِثِّيثَى: مصدر حث.

وفُعُلَّى: بضمتين مشدد اللام كحُذُرَّى: من الحذر، و(كُفُرَّى) : اسمٌ لوعاء الطَّلْع.

وفُعَّيلى: بضمٍّ ففتح العين مشدَّدة كـ لُغَّيْزَى: للغز، وخُلَّيْطَى: للاختلاط.

وفُعَّالى: بضمٍّ ففتح العين المشدَّدة كخُبَّازَى وشُقَّارى: لنبتين، وخُضَّارى: لطائر[(1)].

وللممدودة أوزان. منها[(2)]:

---

(١) توجد صيغ أخرى لكنها مهملة، لا تستخدم على الصعيدين الخاص والعام من ذلك، فَعْولى، نحو: مَعْوَلى، لضرب من المشي. ومُفْعَلّى، نحو: مكورّى، عظم الأرنبة. مِفْعَلّى: مِرِقَدّى، كثير الرقاد. فعلوتا: رهبوتا ورغبوتا. يفعلّى: يهبزّى، للباطل. فعليًا: مَرْحَيًّا، للمرح. فَعْلايا: حَوْلايا. فُعلايا: يُرحايا. للعجب. [انظر الهمع ٦/ ٧١، ٧٢].

وقال ابن الأنباري: ولا يكون النعت على مثال: «فِعْلَى» أبدًا، وقوله جل ثناؤه: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] وزنها من الفعل فُعْلَى والأصل فيها: ضُوْزَى، على مثال: حُسْنَى. وقال: ما فيه ألف التانيث المقصورة لا يجري في المعرفة ولا في النكرة. تقول: قامت ليلى. وليلى أخرى، ومررت بليلى وليلى أخرى، وأكرمت ليلى وليلى أخرى.

وأما «مِعزَى» فإنها تجري في المعرفة والنكرة ... لأن الألف التي فيها تلحقها ببناء جموع. [المذكر والمؤنث ١/ ١٩٢].

(٢) من الأوزان التي لم يذكرها المصنف: فُعَيْلياء، نحو: مطيطياء، وقيل: إنه مصغر فِعْلياء.

فُعُولاء، نحو: عشوراء.

مَفْعلاء، نحو: مرعزاء.

فَعَالاء، نحو: براكاء، لمعظم الشيء.

فَعْلاء: بفتح فسكون، كصحراء: اسمًا، ورَغْباء: مصدرًا[1]، وطَرْفاء: جمعًا في المعنى[2]، وحَمراء: صفة لمؤنث أفعل[3]، وهَطْلاء: صفة لغيره، كـ ديمة هَطْلاء[4].

وأفْعِلاء: بفتح فسكون، مثلث العين[5]، مخفَّف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.

وفُعْلُلاء: بضمتين بينهما ساكن، كـ قُرْفُصاء. لهيئة مخصوصة في القُعود.

= فِعَالاء، نحو: قصاصاء، للقصاص. [وهي صيغ غير مستعملة]. [انظر الهمع ٦/ ٧٦].

وقال ابن الأنباري: الفرق بين المدة الأصلية ومدة التأنيث أن المدة الأصلية لام من الفعل، والمدة المجهولة لا صورة بها من الفعل، فالمدة الأصلية مدة القضاء والدعاء؛ لأن القضاء من الفعل القَضَال، والكِساء وزنه الفِعال، والدعاء وزنه الفُعَال، والأصل فيهن: القضاي، والدعاو والكساو ..

وحمراء وصفراء وعفراء الهمزة فيهن زائدة للتأنيث لا أصل فيها في الفعل، فالراء فيها هي لام الفعل، وذلك أنهن من الحمرة والصفرة والعفر [التراب].

وعلباء وجرباء تجريان؛ لأن الهمزة فيهما مبدلة من ياء الإلحاق ، والأصل فيهما: علباي وحرباي. [المذكر والمؤنث ١/ ١٩٤ وما بعدها].

(١) المصدر من فَعْلاء، السراء: بمعنى المسرة، والضراء: بمعنى المضرة.

(٢) والطرفاء والقصباء والحلفاء والأشياء: أسماء مفردة واقعة على الجمع فلفظها لفظ الإفراد ومعناها الجمع، هذا مذهب سيبويه ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال واحد الطرفاء: طرفة، وواحد القصباء: قصبة، وواحد الحلفاء: حلفة فهذا واحده مكسور العين وليس الخلاف في تكسيرها وعدم تكسيرها إنما موضع الخلاف ان هذه الأسماء هل هي بمنزلة القوم والإبل لا واحد لها من لفظها، أو هي بمنزلة الجامل والباقر في أن لها واحدًا من لفظها وهو جمل وبقرة وأما الأشياء فإن أصلها شيئاء على زنة فعلاء كقصباء. [شرح المفصل ٥/ ١١٠].

(٣) الغالب على هذا البناء أن يكون مؤنث أفعل وبابه الألوان والعيوب الثابتة بأصل الخلقة نحو أبيض وبيضاء وأسود وسوداء، وأزرق وزرقاء. وفي العيوب أعمى وعمياء، وأعرج وعرجاء، وأعور وعوراء.

(٤) ما جاء لغير أفعل مثل: حسن وحسناء، ومنها: العرباء، عجزاء، ودهياء.

(٥) أي: جواز فتحها وضمها وكسرها.

وفاعُولاء: كـ تاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرَّم.

وفاعِلاء: بكسر العين، كـ قاصِعاء، ونافِقاء: لبابَي جُحْر اليربوع.

وفِعْلِياء: بكسرتين بينهما سكون، مخفّف الياء: كـ كِبْرياء.

وفُعَلاء: بفتح العين، وتثليث[1] الفاء: كـ جَنَفاء بفتحات: لموضع، وسِيَرَاء، بكسر ففتح: لثوبٍ خزٍّ مخطط، ونُفَساء، بضم ففتح.

وفُنْعُلاء: بضمتين بينهما سكون: كـ خنفساء: للحيوان المعروف.

وفَعِيلاء: بفتح فكسر، كـ قَرِيثاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

ومَفْعولاء: كمَشْيوخاء: جمع شيخ.

ومما تقدم عُلِم أن هناك أوزانًا مشتركة بينهما، وهي: فَعْلى: بفتح فسكون، كسَكْرَى، وصَحْراء[2]، وفُعَلى: بضم ففتح كأرَبَى وحُنَفاء[3]، وفَعَلى: بفتحات كـ جَمَزَى: لسرعة العدْو، وجَنَفَاء: لموضع[4]، وأفْعَلَى: بفتح فسكون ففتح، كـ أجْفَلى: للدعوة العامة، وأرْبَعَاء: لليوم المعروف[5].

* * *

---

(١) أي جواز فتحها وضمها وكسرها.

(٢) فَعْلَى كَ سَكْرَى مقصورة فإذا مُد فَعْلى صارت فَعْلاء كـ صحراء، ويعرف اشتراك الوزن بترك الهمزة من الممدود.

(٣) فُعَلى، نحو: أربى، والممدودة فُعَلاء، نحو: حُنفاء، فإذا قلنا: حُنَفا صارت كالمقصور.

(٤) جَمَزَى وزنها فَعَلى، فإذا مُدّ صار فَعَلاء نحو جَنَفَاء.

(٥) اجفلى، وزنها: افْعَلَى فإذا مدت صارت افْعَلاء كـ أرْبَعاء.

التقسيم الرابع للاسم

من حيث كونه منقوصًا، أو مقصورًا، أو ممدودًا، أو صحيحًا

١ - ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمنقوص: هو «الاسم المعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها».

كـ الداعي والمنادي، فخرج بالاسم: الفعلُ كـ رَضِيَ، وبالمعرب: المبنيُّ كـ الذي، وبالذي آخره ياء: المقصورُ، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة الجرِّ، وبـ(مكسور) ما قبلها: نحو ظَبْي ورَمْي، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو «الاسم المُعْرَب الذي آخره ألف لازمة»، كـ الهُدَى، والمصطفى، فخرج بالاسم: الفعلُ والحرفُ، كـ دَعا وإلى، وبالمعرب: المبني، كـ انا وهذا، وبما آخره ألف: المنقوص، وبلازمةٍ: الأسماء الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

والممدود: هو «الاسم المعرَب الذي آخره همزة تلي ألفًا زائدة» كـ صحراء وحمراء[1].

---

(١) مما جاء مقصورًا وله نظير ممدود يختلف عنه في المعنى: الهوى: هوى النفس، والهواء ما بين السماء والأرض، والرجا وجمعها أرجاء، ومثناها رجوان، والرجاء في الأمل، الصفا (من الحجارة)، والصفاء في المودة، الفتى (من الفتيان) والفتاء المصدر من الشباب، السنا (سنا البرق) والسناء (المجد والشرف) اللّوى (كلوى الرمل)، واللّواء (يعقد للجيش)، الثرى (من الندى) والثراء (في المال)، والغنى (ضد الفقر) والغناء (للأغنية)، والنّسا (عرق) والنّساء (التأخير)، ومن ذلك ما يفتح أوله فيمد وإذا كسر أوله قُصِر: بِلى وبَلاء، قِرى وقَراء، سِوى وسَواء، زِوًى وزَوَاء، ومما يفتح أوله فيقصر ويكسر فيمد: غَمى وغِماء، الصَّلى والصِّلاء، الجَرَى والجِراء، والخَوى والخِواء. =

والصحيح: ما عدا ذلك[1]، كـ رجل وكتاب.

٢- **وكلٌّ من المقصور والممدود قياسيٌّ، وهو موضع نظر الصرفيّ، وسماعيٌّ، وهو موضع نظر اللُّغويّ، الذي يَسْرُدُ ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإزائها.**

فالمقصور القياسيّ: هو كل اسم معتلُّ اللام له نظير من الصحيح، ملتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخره.

وذلك كمصدر الفعل المعتلِّ اللام، الذي على وزن فعِلَ، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفرح والأشر والطَّرب[2].

وكفِعَل بكسر ففتح، في جمع فِعْلة، بكسر فسكون، وفُعَل، بضم ففتح، في جمع فُعْلة، بضم فسكون، نحو فِرْية وفِرًى، ومِرْية ومِرًى، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْيَة وزُبًى؛ فإن نظيرهما قِرَب بالكسر، وقُرَب بالضم، في جمع قِرْبة بالكسر وقُرْبَة بالضم.

وكذا كل اسم مفعول معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمُعْطًى ومُسْتَدْعًى،

= ومما يفتح فيمد ويضم فيقصر:

العُليا والعَلياء، الرُّغبى والرَّغباء، والنُّعمَى والنَّعماء، والبُؤسى والباساء، والضُّحَى (أنث فقصر)، والضحاء (مد فلم يؤنث)، ومما يقصر ويمد وأوله على صورة واحدة ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود: الزِّنى والزناء (بالقصر: لغة الحجاز، والمد تميم)، والشّرا والشّراء (أهل الحجاز يمدونه). والشقا والشقاء، والقصا والقصاء، والبكا والبكاء، والهجا والهجاء، والدهنا والدهناء، وزكريا وزكرياء.

ومما جاء من المهموز وله نظير من المقصور مع اختلاف اللفظ والمعنى:

الظمأ: من العطش، والظمى: سواد في الشفة، الذّرأ: الشيب، والذرى: الظل، الملأ: الجماعة من الأشراف، والملا: المتسع من الأرض. الحمأ: الطين الأسود، والحما: من الأسماء الستة، والصدأ: صدأ الحديد، والصدى: العطش. انظر ذلك في المنقوص والممدود للفراء، والمقصور والممدود للوشاء.

(١) أي: ما لم يكن منقوصًا ولا مقصورًا ولا ممدودًا.

(٢) الفعل مع المصدر : جَوِي جَوى، وهَوِي هَوًى، وعَمِي عَمًى، مثل: فَرِح فَرَحًا، وأشِرَ أشرًا، وطرب طربًا.

فإن نظيره مُكْرَم ومستخرَج.

وكذا أفعل صيغة تفضيل كان كالأقْصَى، أو لغيره كالأعمى، ونظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش.

وكذا ما كان جمعًا لفُعْلَى أنثى أفعل، كالدُّنيا والدُّنا، ونظيره الأخْرَى والأخَر، وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن فَعَل بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء، كحَصاة وحصًى، ونظيره مَدَرَة ومَدَر.

وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: مَلْهًى ومَسْعًى، ونظيرُه مَذْهَب ومَسْرَح[1].

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره.

وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: ارْعَوَى ارْعِواء، وابتغى ابتغاءً، واستقصى استقصاءً، فإن نظيرها من الصحيح: احمرّ احمرارًا، واقتدر اقتدارًا، واستخرج استخراجًا[2].

وكذا مصدر كل فعل معتل اللام يوازن أفعل، كـ أعطى إعطاء، وأملى إملاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا.

---

(١) قال الوشّاء في باب المقصور الذي يدرك بالقياس والعلامات: إن كل مؤنث على مثال «فَعْلَى» الذكر منه «فَعْلان» فهو مقصور، نحو: نشوان ونشوى وسكران وسكرى.
وكل اسم على مثال: «فُعالى» مُشَدَّدًا كان أو مخففًا، فهو مقصور يكتب بالياء، فمن المخفف خزاقى وحُبارى، ومن المشدد: خُبّارى وحُوّارى، وكل اسم جُمِع على «أفعال» فهو مقصور نحو: هوى، وجمعه أهواء، ومِعًى: أمعاء، وندى: أنداء، ومنًا: أمناء، وقفًا: أقفاء، وحشى: أحشاء، ورَجًى: أرجاء، ونسى: أنساء. [المقصور والممدود ٣٨/ ٣٩].

(٢) تأتي هذه الصيغ على وزن الإفعال، والافتعال، والانفعال، والاستفعال. فالإفعال، نحو: الإلقاء، والانفعال، نحو: الانزواء، والافتعال، نحو: الاقتفاء، والاستفعال، نحو: الاستدعاء.

وكذا كل ما كان مفردًا لأفعِلة، كـ كساء وأكسية، ورداء وأردية[1]، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحمرة، وسلاح وأسلحة.

وكذا كل مصدر لـ «فَعَل» بفتحتين، دالاً على صوت أو داء، كـ الرُّغاء: لصوت البعير، والثُّغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّراخ، وكـ المُشاء، فإن نظيره الزُّكام[2].

والسماعيّ منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعًا: الفتَى: واحد الفِتيان، والحِجا: أي العقل، والسَّنا: أي الضوء، والثَّرَى: أي التراب.

ومن الممدود سماعًا الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والحِذاء بالكسر: للنعل، والفُتاء بالضم: لحداثة السنّ، والسَّناء بفتح السين: للشرف.

وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله[3] [من الرجز]:

لا بد من صَنْعَا وإن طالَ السَّفَرْ[4]

واختلفوا في مد المقصور، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحجتُهم

---

(١) مما جاء من الممدود والمكسور أوله: غِطاء، رِواء، عِشاء، شِواء، شِراء، خِباء، حِباء، بِناء، وجمعها: أفعِلة، أما ما جاء جمعًا على السماع، فمنه: دِلاء، مِلاء، خِفاء، ظِباء، بِراء.

(٢) مما جاء من الممدود على غير ما سبق ما كان من اسم على مثال حَمّاد مثل الحَذّاء، والشَوّاء، والسَقّاء، وهي صيغ للحِرَف.

ومن القياسي تَفْعَال بالفتح كالتعداء والترماء من راميته رماء وترماءً إذ نظيرهما: التكرار والتطواف ومفعال كمهزاء إذ نظيره مهزار.

ومن ذلك ما كان مصروفًا من التفعيل إلى التفعال، نحو: التقضاء، والتمشاء.

(٣) انظر كتاب الضرورة الشعرية للسيرافي ص ٩٢. والشاهد فيه قصر همزة «صنعاء» للضرورة الشعرية. [المنقوص والممدود للفراء ص ٢٨].

(٤) عجزه:

وإنْ تحنّى كلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

قول الشاعر[1] [الوافر]:

سيغنيني الذي أغناكَ عنّي ... فلا فقرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ

* * *

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا[2]

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كـ رجل وامرأة وقلم وكتاب، أو هو ما ليس مثنًى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبينة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مطلقًا، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كـ «رجلان، وامرأتان، وكتابان، وقلمان» أو «رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين» فليس منه كِلا وكلتا، واثنان، واثنتان، وزَوْج، وشَفْع؛ لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة[3].

---

(١) البيت في الضرورة الشعرية ص ٩٨. والشاهد فيه مد المقصور. وقال السيرافي: أنشد الأخفش وغيره من البصريين البيت في مد المقصور، وليس له في ذلك حجة من وجهين: أن «غناء» يجوز فتح العين فيه ، والغَناء ممدود، ومعناه معنى الغنى، ويجوز أن يكون «غِناء» مصدر غانيته أي فاخرته بالغنى.

وقال أبو بكر بن الوشاء: وقد يجوز قصر الممدود، ولا يجوز مد المقصور، وإنما يمد لعلة، فإذا قصر رُدّ إلى أصله، وزعم الكسائي أن العرب تقصر الممدود في النصب ولا تقصره في الرفع والخفض، فيقولون: «طلبت وفاك وصفاك، ولا يقولون: أعجبني وفاك ولا مِلْتُ إلى وفاك». [المقصور والممدود ٣١].

(٢) ، (٣) تستخدم مصطلحات الصحة والإعلال فيما يتصل بالاسم عند الحديث عن تثنيته وجمعه، فالصحيح مثل رجل وامرأة، والمنزّل منزلة الصحيح مثل ظبي ودَلو، والمعتل المنقوص كـ القاضي، والمعتل المقصور نحو عصا وملهى، والممدود نحو قُرّاء وحمراء وقرفُصاء وكِساء وعلباء.

وشرط الاسم الذي يراد تثنيته:

١- أن يكون مفردًا؛ فلا يُثنى المجموع ولا المثنى، بأن يُقال: رجلانان وزيدونان[1].

٢- وأن يكون معربًا، وأما اللذان وهذان، فليسا بمُثنَّيَيْن، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثنى.

٣- وأن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال: العُمَران[*] بضم ففتح في أبي بكر وعُمَر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران، بفتح فسكون في عمرو وعُمَر؛ لعدم الاتفاق في الوزن، ولا العينان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

٤- وأن يكون مُنكرًا، فلا يُثنى العَلَم باقيًا على علميته.

٥- وأن يكون له مُمَاثل ، فلا يُثَنى الشمس والقمر؛ لعدم المماثلة، وقولهم: القَمَران للشمس والقمر تغليب.

٦- وألاَّ يستغنى بتثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء، للاستغناء عن تثنيته بتثنية سِيّ[2].

---

(١) زيدونان: هنا مثنى جمع زيد وليست مثنى زيدون، وهو علم اشتهر في بلاد الأندلس.

(*) قوله: فلا يقال العمران: أي على وجه كونه مثنًى حقيقة. اهـ.

(٢) قال ابن يعيش: ومن شروط المثنى أن تسلم صيغة واحدِهِ في التثنية ولا تغير عما كانت عليه في حال الإفراد، وذلك من فعل أن لفظ الاسم المثنى دال على المحذوف فلو غير بزيادة فيه أو نقص لم يبق دالاً على ما حُذف، وشيء آخر أن المثنى في معنى العطف، فكما أنك في حال العطف لا تغير المعطوف عليه كذلك في التثنية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، فإن كان في المؤنث علامة تأنيث فإنها تثبت ولا تحذف لما ذكرته، ولأن التاء علم تأنيث فلو حذفت لالتبس بالمذكر، وليس كذلك الجمع في مثل مسلمات وقائمات؛ لأن التاء الثانية تغني عنها. [شرح المفصل ٤/ ١٤٣].

[الجمع][1]

٣ - والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكَّر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير.

فجمع المذكر السالم: هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كـ الزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

والمفرد الذي يُجْمَع هذا الجمع: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا. ولكلٍّ شروط:

فيشترط في الجامد: أن يكون علَمًا لمذكَّر عاقل[2]، خاليًا من التاء، ومن التركيب؛ فلا يقال: في رجل: رجلون لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون؛ لعدم التذكير، ولا في «لاحق» (علَم لفَرَس): لاحقون، لعدم العقل، ولا في طلحة: طلحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه[3]: سيبَوَيْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على

---

(١) الجمع ضم شيء إلى أكثر منه، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية. والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار كما أن في التثنية كذلك؛ إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء ذلك الجمع وعطف أحدهما على الآخر. [شرح المفصل ٥/٢].

(٢) قال ابن يعيش: إنما تجمع بالواو والنون من الأسماء ما كان مذكرًا علمًا لمن يعقل أو لصفات من يعقل ... [نفسه ص ٣]. وقال الزمخشري: فالذي بالواو والنون لمن يعلم ... وشرح ابن يعيش ذلك بقوله: وإنما قال: «لمن يعلم» ولم يقل: لمن يعقل؛ لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨].. ولذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم؛ لأن الباري يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل. [نفسه ص ٣]. وقال الأردبيلي: ويختص جمع المذكر السالم بذوي العلم؛ لأنه أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه، وذو العلم أشرف من غيره فاختص الأشرف بالأشرف. [شرح الأنموذج ص ٩٦].

(٣) سيبويه: علم أعجمي مركب من جزءين ومعناه رائحة التفاح.

وزن أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، ولا فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع: مُرْضعون؛ لعدم التذكير، ولا في نحو: «فاره» - صفة فَرَس - : فارهون؛ لعدم العقل.

ولا في علاّمة: علاّمَتُون، لوجود التاء.

ولا في نحو أحمر: أحمرون، لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذّ قولُ حكيم الأعور بن عياش الكَلْبيّ[1] [الوافر]:

فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميم حلائلَ أسْوَدينَ وأحمرينا

ولا في نحو عَطْشان: عطشانون؛ لكونه على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى.

ولا في نحو عَدْل وصَبُور وجريح: عَدْلون، وصبورون، وجريحون؛ لاستواء المذكر والمؤنث فيها[2].

وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنتين، بزيادة ألف وتاء على مفرده، كـ فاطمات وزينبات.

وهذا الجمع ينقاس: في جميع أعلام الإناث، كـ زينب وهند ومريم، وفي كل ما خُتم بالتاء مطلقًا كـ فاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك امرأة، وشاة، وقُلَة بالضم والتخفيف: اسم لعبة، وأمة: لعدم ورودها[3].

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقًا: مقصورة أو ممدودة، كسَلْمَى وحُبْلَى

---

(١) البيت من شواهد الكافية (٢ / ١٨٢)، وفي خزانة الأدب: ١/ ١٧٨:

«فما وَجَدَتْ بنات بني نزار ... »

والبيت شاهد على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شاذ. وأجاز ابن كيسان: أحمرون وسكرانون واستدل بهذا البيت وهو عند غيره شاذ. والحكيم بن أعور من شعراء الشام في عصر بني أمية.

(٢) تقول: رجل عَدْل، وامرأة عدل بمعنى عادل وعادلة، وتقول: رجل صِدْق، وامرأة صِدْق، بمعنى صادق وصادقة، فكأنك أضفتهما للعدل وللصدق حين وصفتهما بهما.

(٣) تجمع هذه الأسماء جمع تكسير على شياه وقُلل وإماء.

وصحراء وحسناء، ويستثنى من ذلك فَعْلاء مؤنث أفعل، وفَعْلى مؤنث فَعْلان[١]، فلا يُجمعان هذا الجمع، كما لا يُجمع مذكرهما جمع مذكر سالمًا. وفي مصغر غير العاقل كجُبيل ودُرَيْهِم[٢]، وفي وصفه أيضًا، كشامخ صفة جَبَل، ومعدود صفة يوم.

وفي كل خماسيٍّ لم يُسْمع له جمع تكسير، كسُرَادِق وحَمّام وإصْطَبْل.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجِلاّت وأمّهات[٣].

* * *

(١) فعلى مؤنث فعلان كـ ظمأى وظمآن جمعهما ظِماء، وفعلاء مؤنث أفعل كـ حمراء وأحمر يجمعان على حُمْر جمع تكسير. وقد أجاز ابن كيسان حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر. [الكافية ٢/ ١٨٢].

(٢) يجمع المصغر جمع تانيث للدُرَيْهِمات، جمع: دُرَيْهِم، وذلك لغير العاقل، أما العاقل فيجتمع جمع تصحيح كرجيل تجمع على رجيلون.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طلحة وطلحون، وإليه ذهب ابن كيسان إلا أنه بفتح اللام فيقول: الطلحون كما قالوا: ارضون، حملاً على ارضات، وذهب آخرون إلى أن ذلك لا يجوز. [انظر ذلك بالتفصيل في الإنصاف ١/ ٤٢].

كيفية التثنية

[الصحيح]: إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحًا، أو مُنَزَّلاً منزلة الصحيح، كـ رجل وامرأة، وظبي ودَلْو، زدتَ الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظَبْيان[1].

[المنقوص]: وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كـ قاضٍ وداعٍ، رددتَها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان[2].

[المقصور]: وإذا كان مقصورًا، وتجاوزتْ ألفه ثلاثةً، قلبتها ياءً كـ حُبْلَى ومُسْتَدْعَى، فتقول: حُبلَيان ومستدعَيان، وشذّ: قَهْقَران وخَوْزَلان بالحذف، في تثنية قَهْقَرى وخَوْزَلى[3].

وكذا تُقْلَب ألفه ياءً إذا كانت ثالثةً مبدَلةً منها، كـ فَتَيان ورَحَيان في فَتًى ورحًى، فرارًا من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذرًا من التباس المفرد بالمثنى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت، وشذّ في حِمًى حِمَوَان بالواو.

وكذا إذا كانت غير مبدَلة وأُميلَتْ، كـ متى علمًا، فتقول في تثنيته: مَتَيان.

وتُقلب ألفُ المقصور واوًا إذا كانت مبدَلة منها كعصًا وقفًا، فتقول: عصَوان وقفوان، وشذّ في رِضا: رِضَيان بالياء، مع أنه واوي.

وكذا تقلب واوًا إذا كانت غير مبدلة ولم تُمَلْ، كَلَدَى و«إذا» مسمًّى بهما،

---

(١) قوله: «بدون عمل سواهما» بيناه وهو أن لا يحدث أي تغيير من حذف أو تحريك ساكن أو تسكين متحرك في المفرد الذي جمعناه. لكن الحرف الأخير يلزم الفتح دائمًا في حالتي الرفع والجر دائمًا.

(٢) تلزم الياء الفتح في حالتي الرفع والجر، فتقول: قاضيان، وقاضيَيْن.

(٣) القهقرى: الرجوع إلى خلف، والخوزلى: مشية فيها تثاقل، ويقال فيها: الخيزلى، بالمثناة التحتية بدل الواو، كما في القاموس. اهـ.

فتقول: لدَوَان وإذوان[1].

[الممدود]: وإذا كان ممدودًا فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية؛ كـ قُرّاءان ووُضّاءان، في تثنية قرّاء ووُضّاء، الأول الناسك، والثاني: وَضيء الوجه. ويجب قلبها واوًا، إن كانت للتأنيث، كـ حمراوان وصحراوان، في حمراء وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كـ عشواء، فتقول: عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها، وشذ حَمْرايان بالياء، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفُصان، بالحذف، في تثنية خُنْفُساء وعاشوراء وقُرْفُصاء، وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحياء أصلهما: كِساو وحَيَاي، فتقول: كساوان وحَبَاوان، أو كساءان وحَيَاءان[*].

وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلباء وقُوباء[**] بالموحدة، زيدت الهمزة فيهما، للإلحاق بقِرطاس وقُرْناس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجَّح القلب على التصحيح، فتقول: علباوان وقُوباوان، أو عِلباآن وقوباآن، وقيل: التصحيح فيه أرجح.

***

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالمًا

[الصحيح]: إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحًا زيدت الواو والنون، أو الياء

---

(١) تلزم الياء والواو الفتح في حال الرفع والجر عند التثنية مع ألف التثنية وبائها.

(*) لم يقولوا: حيايان لشبهه بعلباء في المد والإبدال والصرف، ولأن الواو أخف، حيث وجد لها شبه من الهمزة. اهـ سيبويه ملخصًا.

(**) القوباء: ما يظهر في الجلد، وليس في اللغة فُعْلاء بضم الفاء وسكون العين غيرها، والخشاء: وهي العظم الناتئ خلف الأذن، كما في القاموس. اهـ.

والنون عليه بدون عملٍ سواها[1].

[المنقوص]: وإذا كان الاسم منقوصًا حذفت ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو، وكُسِر ما قبل الياء، فتقول: القاضُون والداعُون، أو القاضِين والداعِين، أصلهما القاضِيُونَ والداعِيُونَ والقاضِيِينَ والداعِيِينَ. وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

[المقصور]: وإن كان الاسم مقصورًا حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[2]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[3]، أصلهما: الأعْلَوُوْنَ والمصْطَفَوِين.

[الممدود]: وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضّاء وُضّاءون، وفي حَمْراء – علَمًا لمذكر – : حَمْراوُون، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْباء وكساء، علمين لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولو، وعالَمون، وأرَضون، وسِنُون، وبَنُون، وثُبون، وعِزُون، وأهْلُون، وعِشْرُون، وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به[4].

---

(١) نون الجمع مفتوحة أبدًا، وهي عوض من الحركة والتنوين.. فلما صارت كأنها عوض من الحركة والتنوين غلبوا عليها حكم التنوين في حال وحكم الحركة في حال أخرى، فأسقطوها مع الإضافة تغليبًا لحكم التنوين، وأثبتوها مع الألف واللام تغليبًا لحكم الحركة. [البسيط ٢٥٦].

وقوله: «بدون عمل سواها» أن بنية الاسم المفرد المذكر الصحيح لا تتغير عند إضافة الواو والنون والياء والنون إليه، مع ملاحظة أن الواو يسبقها الضم والياء يسبقها الكسر دائمًا.

(٢) الآية ١٣٩ من سورة آل عمران، و٣٥ من سورة محمد. والشاهد حذف ألف «الأعلى» عند جمعه جمع مذكر سالمًا، وبقاء الفتحة على اللام دليلاً على الألف المحذوفة.

(٣) الآية ٤٧ من سورة (ص). والشاهد حذف الألف من «المصطفى» عند جمعه جمع مذكر سالمًا، وبقاء فتحة الفاء.

(٤) من هذه الأسماء: (ذوو) وهي جمع ذو، ويلحق بجمع المذكر السالم، ونونه محذوفة للإضافة الملازمة له.

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالمًا

إذا كان المفرد بلا تاء، كـ زينب ومَرْيَم، زدتَ عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول: زينبات ومَرْيَمات[1].

وإذا كان مقصورًا: عومل معاملته في التثنية، فتقول: فَتَيَات، وحُبْلَيات، ومُصْطَفَيات، ومتَيَات: في فتى، وحُبْلَى، ومصطفى، ومَتَى «مسمًّى بها مؤنث»، وتقول: عَصَوات، وإذَ وَات، وإلَوَات، في عصا، وإذا، وإلى «مسمًّى بها مؤنث».

وكذا إن كان ممدودًا أو منقوصًا، فتقول: صَحْرَاوات وقُرَّاءات، وعِلْبَاوات، أو علباءات، وكساءات، أو كساوات، وتقول في قاضٍ «مسمى به مؤنث»: قاضيات.

وإذا كان المفرد مختومًا بالتاء زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضًا من أصل، كأخت وبنت وعِدة، حُذفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات وبنات، وأخوات، وعِدات.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواءٌ ختم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتباع، وأما قول بعض العُذْريين[2] [من الطويل]:

---

(١) يُلاحظ أن الحرف الأخير في الاسم المجموع يفتح دائمًا ليناسب الألف عند الجمع.

(٢) البيت لعروة بن حزام.

وقال ابن هشام: إن تسكين العين في «زَفْرات» ضرورة حسنة؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير. [أوضح المسالك ٢٦٦].

ومن شواهد مجيء العين مفتوحة قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [البقرة ١٦٧].

وقول العرجي [من البسيط]:

بالله يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لنا ... ليلاي منكُنَّ أم ليلى من البشرِ

وتتبع العين في هذا الجمع الفاء في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثًا صحيح العين ساكنها=

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأطَقْتُها   ومَا لِي بزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

بتسكين فاء زَفْرات: فضرورة.

أو كانت لامُ مضموم الفاء ياءً كدُمْية، أو لامُ مكسورها واوًا كذِروة، فيمتنع الإتباع، فنحو دَعْد وجَفْنة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو جُمْل وبُسْرة بالضم، وهِند وكِسْرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمْية بالضم، وذِروة بالكسر، يمتنع فيه الإتباع، وشذ جيرِوات، بكسر الراء.

أما الصفة كضخمة، أو الرباعيّ كزينب، أو معتل العين كـ «جُور»، أو مضعفها كـ «جنة» بتثليث الجيم، أو متحركها كـ «شجرة» فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

= غير مضاعف ولا صفة، وسواء في الحركة الفتحة والضمة والكسرة، وفي المؤنث التاني والعاري منها، فيقال في جَفْنة وغُرْفَة وسِدْرَة ودَعْد وجُمْل وهِنْد: جَفَنَات، وغُرُفات، وسِدِرات، ودَعَدات وجُمُلات، وهِنِدات.

بخلاف غير الثلاثي كـ جيأل علمًا للضبع، والمتصل العين كـ ذولة ونور علما لمؤنث وكذا نارة ونار، وديمة وديم مما قبل حرف العلة حركة مجانسة فإنه يبقى على حاله، فإذا كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو: حَوْزة، وبيضة، فجمهور العرب أيضًا على التسكين، ولغة هذيل الإتباع.. قال شاعرهم:

رفيق بمسح المنكبين سبوح   أخو بَيَضاتٍ رائح متأوِّبُ

ومحل هذه اللغة في غير الصفة، كـ جَونة وعَبْلة فلا تتبعهما هذيل كغيرها، وبخلاف المتحرك العين كـ شجرة ونبقة وسمرة، والمضاعف كـ جَنّة وجِنّة وجُنّة، والصفة كـ ضخمة وجيلفة وحلوة، فليس فيها إلا التسكين لثقلها، بخلاف الاسم.

وندر كهلات جمع كهلة وأجاز المبرد القياس عليه وقد فتح لجَبَات ورَبَعَات جمع لَجْبَة ورَبْعَة؛ لأن فيهما لغة بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغناء بإحدى اللغتين عن الأخرى .. وأجاز المبرد التسكين فيهما قياسًا وإن لم يسمع.

ويمنع الإتباع بالضم قبل الياء، وبالكسر قبل الواو، فلا تقال في زُبية. زُبُيات، ولا في رِشوة: رِشِوات، بالإتباع، بل بالسكون والفتح، وشذ في جيروة: جيرِوات. [انظر الهمع ١/ ٧٢ وما بعدها].

جمع التكسير

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، تغييرًا مقدرًا كـ فُلْك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فَزِنَتُهُ في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسْد، وكهجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككِتاب، وفي الجمع كرِجال. أو تغييرًا ظاهرًا، إما بالشكل فقط، كـ أُسْد بضم فسكون، جمع أَسَد بفتحتين، وإما بالزيادة فقط، كـ صِنْوان، في جمع صِنْو بكسرٍ فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كتُخَم في جمعِ تُخَمة بضم ففتح فيهما، وإما بالشكل والزيادة كـ رِجال بالكسر، في جمع رَجُل بفتحٍ فضم، وإما بالشكل والنقص كَكُتُب بضمتين، في جمع كتاب بالكسر، وإما بالثلاثة، كـ غِلمان بكسر فسكون، في جمع غُلام بالضم.

أما التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمة العقلية، ولكن يوجد له مثال.

وهذا الجمع عامٌّ في العقلاء وغيرهم[1]، ذكورًا كانوا أو إناثًا، وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة.

والجمعان قيل: إنهما مختلفان مبدأ وغاية؛ فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من أحد عشر إلى ما لا نهاية له، وقيل: إنهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة. والكثرة: من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

---

(١) قال ابن يعيش: إن تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل... وكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة لما ذكرناه من أن ضاربون ومضروبون يشبه يَضْرِبُون ويُضْرَبون من حيث سلامة الواحد في كل واحد منهما ... وقد تكسر الصفة على ضعف لغلبة الاسمية، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية، وقل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها، وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم. [شرح المفصل ٥/ ٢٤].

وإنما تعتبر القلة في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو بالإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعًا، بأن تضع العرب أحد البناءين صالحًا للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازًا، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا، كأرْجُل، بفتحٍ فسكونٍ فضم، في جمع رِجْل بكسر فسكون، وكرِجَال بكسرٍ ففتح، في جمع رَجُل بفتحٍ فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلة للثاني، فإن وُضع بناءان للفظ واحد، كـ أفلس وفلوس، في جمع فَلْس بفتحٍ فسكون، وأثوُب وثياب، في جمع ثوب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازًا، كإطلاق أفْلس على أحَدَ عشر، وفُلُوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.

❊ ❊ ❊

جموع القلة

الأول: أفْعُل[1]، بفتحٍ فسكونٍ فضم: ويطّرد في:

١ – كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين، ولم يضاعَف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككَلْب وأكْلُب، وظَبْي وأظْبٍ، ودَلْو وأدْلٍ، وما كان من هذا النوع واويَّ اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي في الإعلال.

(١) قال السيوطي: إن أفْعُل يطرد في الثلاثي اسمًا صحيح العين على وزن «فَعْل» ... بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل ...». وقال يونس في فَعَل إذا كان مؤنثًا نحو: قَدَم وأقْدُم. وقال الفراء: يطرد فيه فيما بعده كذلك كقدر وأقدر، وقدم وأقدم، وغول وأغول وعجُز وأعجُز، وعُنُق وأعنُق، ولا يطرد فيها المذكر وفاقًا.
وشذ جبل وأجْبُل، وجرو وأجر، ورُكن وأركن، وفَرط وأفرط، وشذ أيضًا أكَمَه وآكم، ونِعْمة وأنعم، ومكان وأمكن، وجنين وآجُن. [الهمع ٦/ ٨٧، ٨٨].

وشذ: أوْجُه، وأكُفّ، وأعْيُن، وأثْوُب، وأسْيُف في قوله[1] [من الزجر]:

لكُلِّ دَهْرٍ قد لبِسْتُ أثْـوُبا   حتّى اكْتَسَى الرَّأسُ قنَاعًا أشْهَبَا

وقوله[2]:

كأنَّهُمْ أسْيُفٌ بيضٌ يَمَانِيَةٌ   عَضْبٌ مَضَارِبُها باقٍ بِها الأثَرُ

٢ – وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مد، كـ ذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذ أفْعُلٌ في مكان، وغُرابٍ، وشهابٍ من المذكر[3].

الثاني: أفْعَال، بفتح فسكون[4].

ويكون جمعًا لكل ما لم يَطَّرد فيه أفْعُلٌ السابق، كـ ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال، وصُلْب بضم فسكون وأصلاب، وباب وأبواب، وسَبَب بفتحتين وأسباب، وكَتِف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح فضم وأعضاد، وجُنُب بضمتين وأجناب، ورُطَب بضم ففتح وأرطاب، وإبِل بكسرتين وآبال، وضِلَع بكسرٍ ففتح وأضلاع، وشذ أفراخ في قول الحُطيئة[5] [من البسيط]:

---

(١) لحميد بن ثور الهلالي، ديوانه ص ٦١، وهما من مشطور الرجز، والشاهد مجيء «أثْوُب» جمعًا لمفرد ثلاثي معتل العين، هو «ثَـوْب».

(٢) البيت في الأشموني بدون نسبة (٤٢٧/٢). والشاهد فيه مجيء «أسْيُف» جمعًا لاسم ثلاثي معتل العين، هو: «سيف». والجمع في البيتين نادر لاستثقال الضمة على حرف العلة، وهو الواو في «ثوب» والياء في «سَيْف».

(٣) قد يكون الاسم مفتوح الأول كيمين أو مكسور الأول كذِراع، أو مضموم كعُقاب، وشذ من المذكر: طِحال وأطحُل، وعَبَاد وأعبُد، وغراب وأغرُب.

(٤) ما لم يَطَّرد فيه أفْعُل هو: فَعْل المعتل العين كـ سيف وأسياف، ووزن فِعْل: كـ حِزْب وأحزاب، ووزن فُعْل، كـ صُلْب وأصلاب، وفَعَل، كـ جَمَل وأجمال، وفعل المعتل الفاء، كـ وَغْل وأوغال، وفُعُل: كـ عنق وأعناق، وفُعَل: كـ رُطَب وأرطاب، وفِعِل: كـ إبِل وآبال.

(٥) ديوان الحطيئة ص ١٩١. والشاهد جمع فَرْخ على أفراخ، وهو شاذ ، فالقياس فِراخ أو أفرُخ، وذو مرخ: وادٍ باليمامة.

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ   زُغْبِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ

كما شذّ أحمال جمع حَمْل، بفتح فسكون، في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾(١).

الثالث: أفْعِلة، بفتح فسكون فكسر:

ويطرد في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره مد، كـ طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلْتَزَم في فِعَال، بفتح أوله أو كسره، مضعف اللام(*) أو معتلها، كَبَتَاتٍ وأبِتة، وزمام وأزِمّة، وقِباء وأقبية، وكساء وأكسية، ولا يجمعان على غيره إلا شذوذاً(٢).

الرابع: فِعْلة، بكسر فسكون(٣).

---

(١) الآية ٤ من سورة الطلاق، وجاء على وزن أفعال: الوصف نحو: جِلْف (فِعْل) وأجلاف، وحُرّ (فُعْل) وأحرار، وخُلُق (فُعُل) وأخلاق، ونَكَد (فَعَل) وأنكاد، ويَقِظ (فَعِل) وأيقاظ. ومن غير الثلاثي: شريف وأشراف، وجبان وأجبان، وهضبة وأهضاب، ونمرة وأنمار، وجاهل وأجهال، وميت وأموات، وصاحب وأصحاب.

ويطرد «أفعال» فيما فاؤه همزة أو «واو» وهو على «فَعْل» صحيح العين، نحو: أنف وآناف، وألف وآلاف، ووهم وأوهام، ووقت وأوقات، ووقف وأوقاف، استثقالاً لأفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو، وهذا رأي الفراء، والأكثر أنه محفوظ فيه.

وقلّ «أفعال» في «فَعَل» إذا كان أجوفًا، نحو: حال وأحوال، وخال وأخوال، ومال وأموال، ومَيْل وأميال، ونَدُر في (فُعَل) نحو: رطب وأرطاب، ورُبَع وأرباع. ويغلب في (فَعَل) المضاعف نحو لبب وألباب وفَعَل المنقوص نحو: مُدى وأمداء، وفَعِل نحو: نمِر وأنمار، وفَعُل نحو: عَضُد وأعضاد، وفِعَل نحو: عِنَب وأعناب، وفُعُل نحو: طُنُب وأطناب، وفَعول كعدو وأعداء.

(*) المراد أن اللام تماثل العين. اهـ. تصريح.

(٢) ونَدُر من غير الرباعي: قدح وأقدحة، وقِن وأقِنّة، وخال وأخولة، ورمضان وأرمضة، ومن الخالي من المدة ندر: جائز وأجوزة.

(٣) قال السيوطي: وعلى الأول لا يطرد بل يحفظ في: «فعيل» كصَبِيّ وصبية، وخَصِيّ وخصية، وجليل وجلة. «فَعَل» نحو: ولَد وولدة، وفتى وفتية. «فَعْل» نحو: شيخ وشيخة، وثني وثِنْية. =

ولم يطَّرِد في شيء، بل سُمع في ألفاظ، منها شيخة جمع شيخ، وثِيرة جمع ثور، وفتية جمع فتًى، وصبية جمع صبي وصَبِيّة، وغِلْمة جمع غُلام، وثِنية جمع ثُني - بضم الأول أو كسره - وهو الثاني في السيادة.

ولعدم اطِّراده قيل: إنه اسم جمع لا جمع[1].

* * *

جموع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون:

وينقاس في أفْعَلَ ومؤنثه فعلاء صفتين، كـ حُمْر بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعّف، نحو:

* وأنكرَتْنِي ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ *[2]

بضم الجيم جمع نَجْلاء: أي واسعة، بخلاف نحو بيضٍ وعُمْي وغُرّ فلا يُضم لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعًا لأفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، يكون جمعًا أيضًا لأفعل الذي لا مؤنث له أصلاً، كأكْمَر لعظيم الكَمَرَة، وآدَر بالمد لعظيم الخصية، وكذا لفَعلاء الذي لا أفعل له كرَتْقاء.

= «فَعَال» نحو: غزال وغزلة. «فِعَل» نحو: ثِنى وثنية.. [انظر همع الهوامع ٦/ ٨٧: ٩١].

(١) قال السيوطي: قيل: هو اسم جمع لا جمع، قاله ابن السراج. قال أبو حيان: وشبهته أنه رآه لا يطرد، قال: وهذه شبهة ضعيفة؛ لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرد. [الهمع ٦/ ٩١].

(٢) لأبي سعيد المخزومي، وهو من شواهد الأشموني ٢/ ٤٣٣، والهمع ٦/ ٩٢. وصدر البيت [من البسيط]:

* طوى الجديدان ما قد كنت أنشُرُه *

والجديدان: الليل والنهار، والبيت من البسيط، وضربه على وزن فَعْلُن وقافيته من المتراكب ويلزم انتهاء البيت بثلاثة متحركات بعدها ساكن.

الثاني: فُعُل، بضمتين[1].

ويطَّرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كـ غَفُور وغُفُر، وصَبور وصُبُر، وفي كل اسم رباعي قبل آخره مد، صحيح الآخر، مذكرًا كان أو مؤنثًا، كـ قَذَال - بالفتح، وهو جِماع مؤخر الرأس، وقُذُل، وحِمار وحُمُر، وكُراع - بالضم - وكُرُع، وقَضيب وقُضُب، وعَمود وعُمُد.

ويشترط في مفرده أيضًا ألا يكون مضعفًا مَدّته ألف[2].

ثم إن كانت عين هذا الجمع واوًا وجب تسكينُها، كسُوْر وسُوْك جمعَيْ سِوار وسِواك، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو قُذُل بضمتين، وقُذْل بالسكون، وسُيُل

---

(١) قال السيوطي: فُعُل يطرد جمعًا لفعول اسمًا مذكرًا أو مؤنثًا كـ عمود وعمد، ومَلُوص ومُلُص، أو صفة لمفعول كـ صبور وصُبُر، وشكور وشُكُر، بخلاف حَلُوب وحُلُب، وفعيل بلا تاء (اسمًا) كـ تضيب وقضب، وندر في الصفة كـ نذير ونُذُر، وفي ذي التاء كـ صحيفة وصُحُف، وفعَال مذكرًا كـ قذال وقُذُل، وأتان وأتُن، بخلاف الوصفين كـ جبان وجُبُن، وضناك وضُنُك. وشذ: ثِقال وثُقُل، وكناز وكُنُز، والمضاعفين كـ حنان ومداد، وشذ عنان وعُنُن.

ولا يقاس في فُعَال، وبه جزم في التسهيل ومثله كُراع وكُرُع وفُراد وفُرُد.

وسمع وفاقًا في نحو: سقف وسُقُف، ونمر ونُمُر، وشارف وشُرُف، وفرحة وفُرُح، وثمرة وثُمُر، وستر وسُتُر. [انظر الهمع ٦/ ٩٣، ٩٤].

(٢) قال السيوطي: ويجب تسكين عينه إن كانت واوًا اختيارًا نحو: سِوَار وسُوْر، ونوار ونُوْر، وعوان وعُوْن، ومن ضمها في الضرورة قول عدي بن زيد:

عن مُبْرِقات بالبُرِيْن وتبـــــــدو بالأكفُ اللامعاتِ سُوُر

خلافًا للفراء ببقاء الضم اختيارًا، قال: وربما قالوا: عُوُن كرُسُل ..

ويجوز التسكين إن لم تكن واوًا ولم يضاعف نحو: حُمْر ومُذْل بخلاف ما إذا ضُوعف نحو: بُرُر فلا يسكن لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفك في المفرد والجمع مبني على مفرده.

وحكى قوم الفتح في عين المضاعف الذي مفرده على فَعيل لغةً تخفيفًا .. وعليه يجوز جُدَد كسُرَر جمع سرير والتقييد يكون مفرده على فعيل، أهمله ابن مالك، ونبّه عليه أبو حيان. [الهمع ٦/ ٩٤، ٩٥].

بضمتين، وسِيَل بكسر فسكون، جمع سَيال: اسم شجر له شوك، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بِيض في جمع أبيض.

الثالث: فُعَل، بضم ففتح:

ويطّرد في اسم على فُعْلة بضم فسكون، وفي فُعْلى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى، وكُبْرَى، فتقول فيها: غُرَف، ومُدًى، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر. وشذّ في بُهْمة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع، بُهَم، كما شذ جمع رُؤْيا بضم الأول ونَوْبة وقَرْية بفتح أولهما ولِحية بكسرة، وتُخْمة بضم ففتح على فُعَل، للمصدرية في الأوّل، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فِعَل، بكسر ففتح:

ويطّرد في اسم على فِعْلة بكسر فسكون كحِجّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر، وفِرْية، وهي الكذب، وفِرًى[1]. وسُمِع في حِلية ولِحْية بكسر أوّلهما: حُلًى ولُحًي بضمه كما سمع في فُعْلة بضم فسكون: فِعَل بكسر ففتح كصُورة وصِوَر[2].

---

(١) أضاف السيوطي إلى ذلك أنه اطّرَد جمعًا لاسم على وزن «فُعُلة» بضمتين كجُمُعَة، وجُمَع. وقاسه المبرد في فُعْل – بالضم والسكون – مؤنثًا بغير تاء نحو جُمْل وجُمَل. وغيره قال: وهو مسموع وقاسه الفرّاء في فُعْلَى مصدرًا نحو: الرؤيا والرؤى والرُّجْعَى والرُّجَع. وفَعْلة – بفتح الفاء، وثانيه واو ساكنة – نحو: نَوْبة ونُوب. وغيره قصره على السماع، وسمع وفاقًا في نحو: قرية وقرى، وحِلية وحُلى وبُرة وبُرى، وعَدوُ وعُدى. [الهمع ٦/ ٩٦].

(٢) وقاسه الفرّاء في فِعْلى اسمًا نحو: ذكرى وذِكَر وفَعْلة يائي العين نحو: ضَيعة وضِيع، وحجته أن التأنيث بالألف سببه التأنيث بالتاء في مواضع ومُدّ، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو: أخرى وأخر وكغرفة وغُرف. وقاصعاء وقواصع كسالفة وسوالف فكذا تجري فُعْلة وفِعْلى كفُعْلة وفِعْلة ...

وسمع وفاقًا في هضبة وهِضب، وحاجة وحِوَج، وهِدْم وهِدَم، وصُورة وصِوَر، وجِداة=

الخامس: فُعَلة، بضم ففتح:

ويطّرد في وصف عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كـ قاضٍ وقُضَاة، ورَامٍ ورُماة، وغازٍ وغُزَاة.

السادس: فَعَلة، بفتحات:

ويطّرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام، كـ كاتب وكَتَبة، وساحر وسَحَرة وبائع وباعة، وصائغ وصاغَة، وبارٍ وبَرَرة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها، وإنما ضُمّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها[1].

السابع: فَعْلَى، بفتح فسكون ففتح:

ويطّرد في وصفٍ دالّ على هلاك، أو توجُّع، أو تشتُّت، بزنة فعيل، نحو: قتيل وقَتْلى، وجريح وجَرْحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض ومَرْضَى.

أو زنة فَعِل بفتح فكسر كـ زَمِن وزَمْنَى، أو زنة فاعل، كـ هالك وهَلْكَى، أو زنة فَيْعِل بفتح فسكون فكسر كميت ومَوْتَى، أو زنة أفعَل كـ أحمَق وحَمْقَى، أو زنة فَعْلان، كـ عطشان وعَطْشَى[2].

الثامن: فِعَلة بكسر ففتح:

وهو كثير في فُعْل بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة، ودُبّ ودِبَبة. وقلّ في اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون كغَرْد (بالغين المعجمة لنوع من الكمأة) وغِرَدَة، أو بكسر فسكون: كقِرْد وقِرَدة[3].

= وحدى، وعَدو وعِدَى. [نفسه ٩٧].

(١) وشذ ناعق ونَعَقة وخبيث وخَبَثة، وسيِّد وسادة، وأجوق وجَوَقة.

(٢) وشذ فيما نحو كَيِّس وكَيْسَى، وذرب وذربى، وجَلِد وجلدى.

(٣) وندر في علج – صفة – وفي وقعة وهادر وكتف وذكر وخطرة. قالوا: علجَة، ووقعة، وهِدَرة، وكِتَفة، وذِكَرة، وخِطرة. [الارتشاف ١/ ٢٠٥].

التاسع: فُعَّل - بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا:

ويطَّرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة، صحيحَيْ اللام، كـ راكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع: رُكَّع وصُوَّم، وندر في معتلها كـ غازٍ وغُزًّى، كما ندر في فَعيلة وفُعَلاء - بضم ففتح -، كـ خريدة وخُرَّد، ونُفَساء ونفَّس[1].

العاشر: فُعَّال - بضم الأول، وفتح الثاني مشددًا:

ويطَّرد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كـ صُدَّاد في قول القُطامي[2] من البسيط]:

أَبصَارُهُنَّ إلى الشُّبَّان مائلةٌ وقد أراهُن عني غيرَ صُدَّادِ

كما ندر في المعتل، كغازٍ وغُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادي عشر: فِعَال - بكسر ففتح مخففًا:

ويطَّرد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كلْب وكلْبة وكِلاب، وصعْب وصعْبة وصِعاب، وتبدل واو المفرد ياء في الجمع، كـ ثَوْب وثِياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كـ ضيْف وضِياف، ويَعْر ويِعار، وهو الجَدْي يُرْبط في زُبية الأسد.

---

(١) قال أبو حيان: ونقل في المعتل اللام، نحو: ساقٍ وسقًّى، وعافٍ وعفًّى، وجانٍ وجنًّى. وندر في سخل ونفساء وسروء وخريدة وأخرس وأعزل: سُخَّل، ونُفَّس، وسرَّأ، وخُرَّد، وقالوا: خرائد على القياس، وخُرَّس وعزَّل. [الارتشاف ١/ ٢٠٤].

(٢) أول البيت: * أبصارهن إلى الشبان خاشعة * وقال ابن هشام: والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صاد لا صادة. [أوضح المسالك ٢٧٠]. وقال العَيْني: والشاهد في صُدَّاد؛ فإنه جمع صادة وهو نادر؛ لأن «فُعَّالاً» يجيء جمع فاعل كصُوَّام جمع صائم، من صدَّ عنه إذا أعرض. [الأشموني ٢/ ٤٤١]. والصواب عندي كما ذكر العيني والشيخ الحملاوي.

الثالث والرابع: **فَعَل وفَعَلة** بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو جَمَل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب.

الخامس: **فِعْل** بكسر فسكون اسمًا كـ قِدْح وقِداح، وذِئْب وذِئاب، ونِهْي، وهو الغدير، ونِهاء.

السادس: **فُعْل** – بضم فسكون – اسمًا غير واويّ العين، ولا يائيّ اللام، كرُمْح ورماح وجُبٍّ وجِباب.

السابع والثامن: **فَعيل وفَعيلة**، وصفَى باب كَرُم، صحيحي اللام، كظريف وظريفة وظِراف، وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمع على غيرها، كـ طويل وطويلة وطِوال.

وشاعت أيضًا في كل وصف على فَعْلان – بفتح فسكون – للمذكر، وفَعْلى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كـ غَضْبان وغَضْبَى وغِضاب، وعَطْشان وعَطْشَى وعِطاش، وكـ خُمْصان وخُمْصانة وخِماص[1].

الثاني عشر: فُعُول – وبضمتين:

ويطّرد في اسم على فَعِل بفتح فكسر كـ كَبِد وكُبُود، ووَعِل ووُعُول، ونَمِر ونُمُور.

وفي فَعْل اسمًا ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَعْب وكُعُوب، وجُنْد وجُنُود، وضِرْس وضُرُوس[2].

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واوًا كـ حَوْض وحُوت، ولا

---

(١) شذ فيما عدا ذلك: خروف وخِراف، ولِقحة ولقاح، ونَمِر ونَمِرة ونِمار، وعباءة وعباء. وقائم وقائمة وقِيام، وراعٍ وأرعية ورعاء، ورُبّى ورباء وجواد وجِياد، وناقة هجان، ونياق هجان، وخَيّر وخيار، وأعجف وعِجاف، وبُرمة وبِرام، ورُبَع ورِباع، وسرحان وسراح، ورَجُل ورجال، وقنينة وقناء.

(٢) اشترط في الهمع ان يكون الاسم الذي على وزن «فَعْل» غير واوي العين، خلاف الوصف، وشذ فوج وفُوُج من الواوي العين، وكَهْل وكُهُول في الوصف.

لام المضموم ياء كمُذي، وشذ في نُؤْي: وهي الحفرة تُجعل حول الخباء لوقايته من السيل، نِئِيّ، ولا مضعَّفًا كـ خُفّ، ويُحفظ في فَعَل بفتحتين كـ أسد واسود، وذكَر وذ كور، وشجَن، وهو الحزن، وشُجُون[1].

الثالث عشر: فِعْلان - بكسر فسكون:

ويطّرد في اسم على فُعَال - بالضم، كغُراب وغِرْبان، وغُلام وغِلمان، أو فُعَل بضم ففتح كصُرَد وصِرْدان، وبه يُستغنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها، واوي العين الساكنة كـ حُوت وحِيتان، وكُوز وكيزان، وتاج وتيجان، ونار ونيران، وقلّ في نحو: غَزَال غِزْلان، وفي خروف: خِرْفان، وفي نِسوة نِسْوان[2].

الرابع عشر: فُعْلان، بضم فسكون:

ويكثر في اسم على فَعْل، بفتح فسكون، كـ ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطْنان، أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وليست هي ولامه من جنس واحد، كـ ذكَر وذكْران، وحَمل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان، أو على فعيل كـ قضيب وقُضْبان، وغَدِير وغُدْران، وقلّ في نحو: راكب رُكْبان، وفي أسْود سُودَان[3].

---

(١) ويحفظ فيما عدا ذلك: شاهد وشُهُود، وصخرة وصخور، وشُعبة وشعوب، وقنة وقنون، وظرف وظروف، وعَنَاق - لأنثى أولاد المعز - وعُنُوق.

(٢) ويحفظ في اسم على فِعْل: قِنْو وقِنْوان، وفعال: صوار وصيران، وفَعَال: غزال وغزلان، وفَعُول: خروف وخرفان، وفعيل: ظليم وظلمان، وفاعل: حائط وحيطان، وفِعْلة: نسوة ونسوان وفَعْل: عبد وعُبدان، وفَعْلة: قضفة وقضفان، وفُعْلة: بُرُكة وبركان، وفَعْلة: أمة وأموان، وفي وصف فَعْل: شيخ وشيخان، وضيف وضيفان، وفُعَال: شجاع وشجعان. [الارتشاف ١/ ٢٠٧].

(٣) قال أبو حيان: ويحفظ في نحو: جوار: حُوران، وزق: زقان، وثنى: ثنيان ... ويحفظ في «فاعل»: حاجز وحُجْزان وراع ورُعيان، وفي «أفعل» فَعْلاء: أسود وسودان، وقال أبو زيد أحمد بن=

الخامس عشر: فُعَلاء بضم ففتح ممدودًا:

ويطَّرد في وصف مذكر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتلّ اللام، ولا واويّ العين، نحو كريم وكُرَماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرَفاء، وشَذّ أسيرٌ وأُسَراء، وقَتِيلٌ وقُتَلاء؛ لأنهما بمعنى مفعول.

أو بمعنى مُفْعِل بضم فسكون فكسر، كـ سميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلِم، تقول فيهما: سُمعاء وأُلَماء، أو بمعنى مُفاعل، كـ خُلَطَاء وجُلَسَاء، في خَلِيط بمعنى مُخَالط، وجَلِيس بمعنى مجالِس، أو على زنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كـ صالِح وصُلحاء، وجاهِل وجُهَلاء. وشَذّ: شُجَعاء في شُجاع، وجُبَناء في جَبَان، وسُمَحاء في سَمْح، وخُلَفاء في خليفة؛ لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل[1].

السادس عشر: أفْعِلاء، بفتح فسكون فكسر:

ويطّرد في مُفْرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكن بشرط أن يكون معتل اللام أو مضعفًا، كـ غنيّ وأغنياء، ونبيّ وأنبياء، وشديد وأشداء، وعزيز وأعزاء، وهو لازم فيهما، وشذ في نصيب أنصباء، وفي صديق أصدقاء، وفي هَيِّن أهوِناء؛ لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة[2].

= سهل: بيض وسُود وحُمْر في الجمع الأدنى، فإن جمع منه شيء في الجمع الأقصى كان على فعلان، وهو جمع الجمع وهو بيض وبيضان وسُود وسُودان، وعمى وعميان .. [الارتشاف ٢٠٧].

(١) قال السيوطي: وحمل عليه خليفة، وقالوا فيه خلفاء؛ لأنه بمعنى فاعل فشبه بما لا تاء فيه. [الهمع ٦/ ١٠٤].

وقال ابو حيان: جعل الفارسي خلفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة، وسمع خليفة وخليف، فناسب كل منهما أن يجمع على ما يقتضيه القياس. [الارتشاف ١/ ٢٠٦].

وقال ابو حيان: وندر فُعَلاء في رسول، وودود، وحدَث، قالوا: رسلاء، ووُدداء، وحُدثاء. [نفسه ٢٠٦].

(٢) قال السيوطي: وندر في «صديقة»؛ لأنه لمؤنث وإنما يطرد في المذكر، وفي الحديث: «ارسلوا إلى=

السابع عشر: فَواعِل:

ويطّرد في فاعِلة اسمًا أو صفة، كـ ناصية ونواص، وكاذبة وكواذب، وفي اسم على فَوْعَل، بفتح فسكون ففتح، أو فَوْعَلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما، أو فاعِل، بفتح العين أو كسرها كـ جَوْهَر وجواهر، وصَوْمعة وصوامع، وخائم وخواتِم، وكاهِل وكواهل، أو فاعِل بكسر العين ، وصفًا لمؤنث، كـ حائض وحوائض، وحامل وحوامل، أو لمذكر غير عاقل كـ صاهِل وصواهل، وشاهق وشواهق، وشذ في فارس: فوارس، وفي ناكس بمعنى خاضع: نواكس، وفي هالك: هوالك، ويطّرد أيضًا في فاعِلاء بكسر العين والمد - كقاصعاء وقواصع، ونافقاء ونوافق[1].

الثامن عشر: فَعَائل - بالفتح وكسر ما بعد الألف:

ويطّرد في رُباعيّ مؤنث، ثالثه مدة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقًا، أو بالمعنى كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذؤابة وذوائب، وحلوبة وحلائب، وشِمال بالكسر وشَمال بالفتح: ريح تهبُّ من جهة القطب الشمالي، وشمائل، وعجوز وعجائز، وسعيد - علم امرأة - وسعائد، وحُبَارى وحبائر، وجَلُولاء: قرية بفارس، وجلائل.

ويُشْتَرَط في ذي التاء من هذه الأمثلة: الاسمية، إلاَّ فعيلة، فيشترط فيها الاَّ تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذبيحة وذبائح، وندر في وصيد وهو اسم للبيت

= أصدقاء خديجة» [الهمع ٦/ ١٠٥].

وقال أبو حيان: ويجوز أن تكون «أصدقاء هنا جمعًا لصديق؛ إذ يطلق على المذكر والمؤنث ، تقول: هي صديقي». [الارتشاف ١/ ٢٠٦].

(١) إذا كان الاسم ملحقًا بالخماسي، نحو: خورنق؛ فإنه يجمع على خرانق لا خوارق؛ لأن الواو لإلحاقه بسفرجل. [الهمع ٦/ ١٠٦].

أو فنائه – وصائد، وفي جزُور: جزائر، وفي سماء – اسم للمطر – سمائي[1].

التاسع عشر: فَعَالِي، بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه[2]:

العشرون: فَعَالَى، بفتح أوله وثانيه ورابعه:

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعْلاء اسمًا كصَحْراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحُبْلَى، أو الإلحاق، كذِفْرى: بكسر الأول: اسم للعَظْم الشاخص خلْف أذن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلْقَى بفتح الأول: اسم لنبت، فتقول في جمعها: صحارِ وصحارَى، وعَذارِ وعَذَارَى، وحَبَالِ وحَبَالَى، وذفَارِ وذفَارَى، وعَلاقِ وعَلاقَى.

وتنفرد «الفَعالِي» بكسر اللام في أشياء: منها فَعْلاة بفتح فسكون كمَوْماة: اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها، وفِعْلاة بالكسر كسِعْلاة، اسم لأخبث الغيلان، وفِعْلِية بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهِبْرِيَة، وهو ما يعلق بأصول الشَّعَر كنخالة الدقيق، أو ما يتطاير من زَغَب القُطْن والريش، وفَعْلُوة بفتح فسكون فضم كعَرْقُوَة، اسم للخَشَبَة المعترضة في فم الدلو. وما حُذف أوّلُ

---

(١) تطّرد فعائل جمعًا: لفعيلة (لا بمعنى مفعولة) نحو: صحيفة، ولوزن فعال نحو شمال وشمائل، وفعيلاء نحو قريثاء (نوع من التمر) وقرائث، وفَعَالاء، نحو: براكاء وبرائك، وفعولاء نحو جلولاء، وفعولة كحمولة، وشذ قلوص وقلائص وعقاب وعقائب، وضَرَّة وضَرائر، وحرة وحرائر، وظنّة وظنائن، وهجان وهجائن.

(٢) فَعَالِي بالفتح وكسر اللام، (وهو يغني عن فَعَالَى)، بالفتح جوازًا في (فُعْلَى)، بالضم كحُبلى والحبالى، وفَعْلى وفِعْلى وفَعلى، كالصحاري والذفاري والعلاقي. وفي (عذراء ومهرى) فيقال: العذارى والمهارى، ويجوز في كل فعالى بالفتح: ويلزم فيما لا يجوز فيه فَعالى نحو جِذْرية وحذاري. وسعلاة وسعالي ومأقى ومآقي. وفيما حذف أول زائديه من حبنطى وحباطي وعفرنى وعفارى وقلنسوة وقلاسي، وشذ فعالي في ليلة وليالي، وأهل وأهالي، وعشرين وعشاري، وكيكة – وهي البيضة – وكياكي. [همع الهوامع ٦/ ١٠٨].

زائديه كحبنطى: اسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبس على الرأس، وبُلَهْنِيَة بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لسِعَة العيش، وحُبَارَى بضم الأول تقول في جمعها: مَوَام، وسَعَال، وهَبَار، وعَرَاق، وحَبَاط، وقَلاَس، وبَلاَه، وحَبَار.

وينفرد «الفَعَالَى» بفتح اللام في وصفٍ على فَعْلان، كعطشان وغضْبان، أو على فَعْلَى بالفتح، كعَطْشَى وغَضبَى، تقول في الجمع: عَطَاشَى وغَضَابَى، والراجح فيهما(*) ضم الفاء كسُكارى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِط(**) - بفتح فكسر وحَبَاطى، ويتيم ويَتَامَى وأيِّم، وهي الخالية من الزوج وأيَامَى(١)، وطاهِر وطَهَارَى كما في قول امرئ القيس [من الطويل]:

* ثيابُ بني عَوْفٍ طهارَى نقِيَّةٌ *(٢)

وفي شاة رئيس: إذا أصيب رأسها، ورآسَى، ويُحفظ المضموم في نحو قديم وقُدَامى، وأسير وأسارى(٣).

الحادي والعشرون: فَعَالِيّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء.

ويطّرد في كل ثلاثي ساكن العين، زِيد في آخره ياء مشددة، ليست متجدِّدة للنسب، كـ كُرسيّ وبُخْتِيّ وقُمْرِيّ بالضم، أو لنسب تُنُوسِيَ كـ مَهْرِيّ، تقول في

(*) وبهذا تكون أبنية الكثرة أربعة وعشرين.

(**) يقال: حبط الجمل فهو حبط: إذا انتفخ بطنه من أكل كلأ غير ملائم. اهـ.

(١) قال أبو الحسن في «أيامى»: هو مقلوب، وأصله أيائم، ابدل من الهمزة ياء فصار «ايامى» كجبالى ووزنه «فيالع» وإن شئت قلت: لما صار إلى «أيائم» قلت: فعل أن تصير الياء إلى القلب همزة فكان القلب عوضًا من الإعلال ومنجيًا منه، وهذا هو المرتضى عند ابي الحسن. [الارتشاف ١/ ٢٠٩].

(٢) ديوان امرئ القيس ص ١٩٩. وتتمة البيت: «وأوجُهُهُم عند المشاهِدِ غُرَّانُ». والشاهد في مجيء: «طهارى» جمعًا لـ «طاهر» وغُرّان: جمع أغرّ، مثل سودان وحمران، جمع أسود وأحمر.

(٣) فلا يقال في تركى: تراكى.

جمعها: كراسيّ، وبَخَاتِيّ، وقَمَارِيّ، ومَهَارِيّ. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسيّ؛ إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنًى، وشذّ قَبَاطِيّ في قُبِطِيّ؛ لأن ياءه للنسب، والقِبط: نصارَى مصر، ويُخَفَّف في إنسان، وظَربان بفتح فكسر؛ إذ قد سمع أناسيّ وظَرَابِيّ، وليسا جمعًا لإنسيّ وَظِرْبِيّ، بل أصلهما: أناسينُ وظرابينُ، قلبت النون فيهما ياء، وادغمت الياء في الياء، وسُمِع في عَذْراء وصَحْراء، تقول فيهما: عَذَارِيّ وصَحَارِيّ.

الثاني والعشرون: فَعَالِلُ:

ويطّرد في الرُّبَاعِيّ المجرّد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرّد ومزيده، فتقول في جَعْفَر وبُرْثُـن وزِبْرِج: جعافِر، وبَرَاثِن، وزَبارِج. أما الخماسيّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِف الخامس كـ سَفَرْجَل، تقول فيه سَفَارِج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرَج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو: خَدَرْنَق بوزن سَفَرْجَل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضًا: خَدَارِقُ أو خَدَارِنُ، وفَرَازِقُ أو فرازِدُ؛ إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج، وتقول في مزيد الرباعيّ نحو: مُدَحْرِج دَحارِج بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر لينًا فلا يُحْذَف، ثم إن كان اللين ياءً صح، كـ قنديل وقناديل، وإن كان ألفًا أو واوًا قلب ياء نحو سِرْدَاح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح: للداهية، وقَبَعْثَرى: قراطِب وقباعِث.

الثالث والعشرون: شِبْه فَعَالِل:

وهو ما ماثله عَدَدًا وهيئة، وإن خالفه زِنة، وذلك كمفاعِل، وفوَاعِل، وفياعِل، وأفاعِلة، ويطّرد في مزيد الثلاثيّ غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران،

وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وسَكْرَى، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت ولا يُحذَف الزائد إن كان واحدًا، كأفضلَ ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ وعَلْقى، بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو منطلق، أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويُؤْثَر بالبقاء ما له مزيّة على الآخر، معنًى ولفظًا كالميم، فيقال: مَطالِق ومَخارج، لا نُطَالق وسَخَارِج أو تخَارج؛ لفضل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسمَيِ الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مصدَّرتين في نحو: ألَندد ويَلَنْدَد للشديد الخصومة؛ لأنهما في موضعين يقعان فيه دالّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعهما: ألادّ ويَلادّ، أو لفظًا فقط: كالتاء في نحو استخراج، تقول في جمعه: تَخاريج بإبقاء التاء؛ لأنها لا تُخرِج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو تباريح وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخاريج؛ إذ لا وجود لسفاعيل، وكالواو في نحو حَيْزَبُون للعجوز، فإن بقاءَها يغني عن حذف غيرِها، وهو الياء، فتقول في جمعِه : حَزَابِين، بقلب الواو ياءً، كما في عُصْفُور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت: حَيَازِبن – بسكون الموحدة قبل النون – فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرِها؛ إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتل، فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حَزَابِن، فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوئي: سَرَنْدَى: للسريع في أموره والشديد، وعَلَنْدَى للغليظ والفيهما، فتقول سرانِد، وعلانِد بحذف الألف، وسرادٍ وعلادٍ بحذف النون، وكذا حَبَنْطَى لعظيم البطن، تقول فيه: حبانط وحباطٍ، بقلب الألف ياء، ثم يُعَلّ إعلال جَوَارٍ؛ لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا.

***

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطَّرف مما حذف، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائدًا، فتقول في سَفَرْجَل ومُنْطَلِق: سفاريج ومَطاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِل. وحذفها من مماثل مفاعيل، فتقول في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[1]، ومن الثاني: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[2]. وأما فَوَاعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذًا، كقول زهير بن أبي سلمى[3] [من الطويل]:

* سوابيغُ بيضٌ لا يُخَرِّقُها النَّبْلُ *

الثانية: كلّ ما جرى على الفعل: مِن اسمَيِ الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكَسَّر، لمشابهته الفعل لفظًا ومعنًى، وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو: ملعون، وميمون، ومشئوم، ومكسور، ومسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومساليخ. وجاء أيضًا في مُفْعِل بضم الميم وكسر العين من المذكر كـ مُوسِر ومُفْطِر: مياسيرُ ومفاطير، كما جاء في مُفْعَل، بفتح العين، كـ منكَر: مناكير.

---

(١) الآية ١٥ من سورة القيامة، وقال الزمخشري: فإن قلت: أليس قياس المعذرة أن تجمع معاذر لا معاذير؟. قلت: «المعاذير» ليست بجمع معذرة، إنما هو اسم جمع لها، ونحوه المناكير في المنكر. [الكشاف].

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام. وقال الزمخشري: المفاتح: جمع مفتاح، وهو المفتاح، وقرئ: مفاتيح، وقيل: هي جمع «مفتح» بفتح الميم، وهو المخزن. [الكشاف].

(٣) البيت لزهير، ويروى في الديوان ص ٢١٣:

عليها أسودٌ ضارياتٌ لبوسُهُم ... سوابغ بيض لا يخرقها النَّبلُ

وعلى هذا فلا شاهد في البيت حيث جاءت «سوابغ» على وزن فواعل لا فواعيل.

وقال السيوطي: سوابغ بيض ... الأصل سوابيغ؛ لأنه جمع «سابغة» [الهمع ٦/١٩٩].

والصيغتان صحيحتان من حيث وزن البيت، فلا يقال بالضرورة الشعرية في أيهما.

وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين، مختصًا بالإناث، فإنه يُكسَّر كمُرْضِع ومَرَاضِيع.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جَمْع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيوتان، تقول أيضًا في جماعات منها جمالات وبيوتات، ومنه: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[1]. وإذا قصد تكسير مُكسَّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيكسَّر بمثل تكسيره، كقولهم في أعْبُد: أعابد، وفي أسلحة: أسالح، وفي أقوال: أقاويل، شبَّهوها[*] بأسْود وأساود، وأجْردة وأجارد[**]، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُصْران – جمع مصير – : مَصَارِين، وفي غِرْبان: غَرَابينُ. تشبيهًا بسلاطين وسَراحين، وما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكَسَّر؛ لأنه لا نظير له في الآحاد، حتى يُحْمَل عليه، ولكنه قد يُجْمَع تصحيحًا، كقولهم في نَوَاكِس وأيامِن: نواكسُون وأيامنون، وفي خرائد وصواحب: خرائدات وصواحبات، ومنه: «إنكُنَّ لأنتُنَّ صواحباتُ يُوسُفَ»[2].[3]

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة المرسلات. وقال الزمخشري: جمالات جمع «جمال» أو جمالة (جمع جمل) وقُرئ: «جُمالات» – بالضم – وهي قلوس الجسور، وقرئ: «جمالة» – بالكسر – بمعنى: جمال، وجُمالة بالضم وهي القُلس. [الكشاف].

(*) أي في عدد الحروف، ومطلق الحركات والسكنات، وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعْبُد مع فتحة أسود.

(**) اتفق الكل على التمثيل بأجردة وأجارد، ولكنه لم يوجد في اللغة، قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد.اهـ.

(٢) في السيرة النبوية لابن هشام ان الرسول ﷺ قال لعائشة: «إنكن صواحب يوسف» وهو بفراش المرض [السيرة ص ٦٥٦٢].

(٣) قال ابن السراج في باب جمع الجمع: اما ابنية أدنى العدد (جموع القلة) فيجمع على أفاعل وأفاعيل نحو: أيدٍ وأيادٍ، وأوطب وأواطب، وأفعال بمنزلة إفعال، نحو: أنعام وأناعيم، وقد=

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عوضًا عن الياء المحذوفة كـ قنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة وأزارقة ومهالبة، في جمع أشعثيّ وأزرقيّ ومُهَلّبِيّ، نسبة إلى أشعَث وأزرقَ ومُهلّب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كـ صيارفة وصياقلة، جمع صيْرَف وصَيْقَل، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفًا بعد أن كان ممنوعًا من الصرف، وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له كـ حجارة وعُمومة وخُئولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جُعلت أعلامًا تُجمع أجزاؤها الأول كما تُثنّى، فتقول: عبْدَا الله وعبْدان الله وعباد الله، وذَوو القَعْدة والحِجّة، وأذواء أو ذوات، وما كان كابن عِرس[1] وابن آوَى وابن لَبُون، يقال في جمعه: بنات عرس، وبنات آوى وبنات لَبُون، والمركبات المزجية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، إذا جعلت أعلامًا لا تُثنّى ولا تجمع، بل يُؤتى بـ «ذو» مثناة

= جمعوا أفعلة، قالوا: اغطية واغطيات، واسقية وأسقيات، وقالوا: أسورة وأساورة، وجمال وجمائل، وحُمُر وحُمُرات ... وقالوا: عوذ وعوذات، ودور ودورات، وكل بناء من أبنية الجموع ليس على مثال مفاعل ومفاعيل إذا اختلفت ضروبه فجمعه عندي جائز ....

وجمع الجمع يجيء على نوعين: فنوع يراد به التكثير فقط، ولا يراد به ضروب مختلفة، ونوع يراد به الضروب المختلفة، وهو الذي لا يمتنع فيه جمع. [الأصول ٢/ ٣٢، ٣٣].

وقال الأردبيلي: واعلم أن الفرق بين الجمع وجمع الجمع: أن الجمع إنما يدل على آحاد كل منها يكون فردًا، ومن ذلك الجيش، والمجموع في جمع الجمع يدل على جموع كل واحد منها يشمل على أفراد من ذلك الجمع، فالجموع في جمع الجمع بمنزلة الآحاد في الجمع، فإذا قيل: أكلب فالمراد أفراد الكلب، وإذا قيل: أكالب فالمراد جموع من الكلب، ولذا قيل: إن جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة من أفراده كما أن الجمع لا يطلق على أقل من ثلاثة. [شرح الأنموذج ١٠٢].

(١) قوله: وما كان كابن عرس: أي كابن مخاض، وابن ماء، وابن نعش، وحكى الأخفش بنات عرس، وبنو عرس، وبنات نعش، وبنو نعش، كذا في المختار، كتبه مصححه.

أو مجموعة، بحسب الحاجة، فتقول: ذوَا بَعْلَبَكَّ أو أذواء سِيبَوَيْه وذوو سِيبَوَيْه وذَوو زَيْدِين.

السادسة: مما تقدم علمتَ أن للجمع صيغًا مخصوصة، وقد يدُلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين:أن اسم الجنس الجمعي: هو ما يتميز عن واحده: إما بالياء في الواحد، نحو روميّ ورُوم، وتُركيّ وتُرْك، وزنجيّ وزَنج، وإما بالتاء في الواحد غالبًا، ولم يلتزم تأنيثه نحو تمرة وتمر، وكلمة وكلم، وشجرة وشجر، ويقلُّ كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جباة وكَمْأة: لجنس الجَبْءِ والكَمْءِ[1]. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التُزِم تأنيثه بأن عُومل معاملة المؤنث فجَمْع، كـ تُخَم وتُهَم، في تُخمَة؛ إذ تقول هي أو هذه تُخَمٌ وتُهَمٌ.

وأن اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أو له واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كـ ركْب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكـ غَزِيّ – بوزن غَنِيّ –: اسم جمع غازٍ، أو له واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه: نحو ركاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب إليه: ركابيّ، والجمع كما سيأتي لا يُنسَب إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أهمِل واحده، وهذا ليس واحدًا منهما، فليس بجمع[2].

---

(١) يدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية، ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير، لا قسمًا مستقلاً بنفسه. [انظر : النحو الوافي جـ ٤ ص ٦٨١، وانظر حاشية الصبان جـ ٤ ص ١٥٤].

(٢) يدخل في اسم الجمع ما يدل بصيغته على الواحد وعلى الأكثر دون أن تتغير تلك الصيغة نحو: فُلك للسفينة وللسفن.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كـ أبابيل: لجماعات الطير، وعباديد: للفِرَق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كـ أعراب، فإنه جمع واحدُه مُقدَّر. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كـ فُلْك وإمام، ومنه: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾(1) أوْ لا، كـ أفراس جمع فَرَس.

وعندهم اسم جنس إفرادي، وهو ما يصدُق على القليل والكثير كـ عسل ولبن وماء وتراب.

***

التصغير(2)

هو لغةً: التقليل، واصطلاحًا: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات؛ لأنه وصف في المعنى.

وفوائده: تقليل ذات الشيء أو كِمِّيَّته، نحو: كليب ودريهمات، وتحقير شأنه، نحو: رُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو: قُبَيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْت البَرِيد، أو تقريب منزلته نحو صُدَيِّقي، أو تعظيمه نحو قول

---

(1) الآية ٧٤ من سورة الفرقان، وقال القرطبي: قال: «إمامًا» ولم يقل: «أئمة» على الجمع؛ لأن الإمام مصدر، يقال: أمّ القوم فلان إمامًا، مثل الصيام والقيام، وقال بعضهم: أراد أئمة، كما يقول القوائل: أميرنا هؤلاء، يعني أمراءنا. وقال الشاعر:

يا عاذلاتي لا تزدن ملامتي ... إن العواذل لسن لي بأمير

[تفسير القرطبي].

(2) قال الاستراباذي: اعلم أنهم قصدوا بالتصغير والتشبيه الاختصار، كما في التثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قولهم: «رُجَيل» أخف من رجل صغير، و«كوفي» أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيهما معنى الصفة.

أوس بن حَجَر[1] [من الطويل]:

لِتَبْلُغَه حتَّى تَكِلَّ وتَعْمَــلا فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرأسِ لم تكن

وزاد بعضهم التمليح، نحو: بُنَيَّة وحُبيب، في بنت وحَبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل[2].

وشرط المصغر:

١ - أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله[3] [من البسيط]:

---

(١) ديوان أوس ص ٨٧، وفويق: تصغير «فوق»، وجبيل: تصغير «جبل». وجاء في شرح «الشافية»: ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلاً، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده [١/١٩٢].

ومن شواهد التعظيم قول لبيد بن ربيعة [من الطويل]: [ديوانه ص ٣٥٦]:

دُوَيهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم

وقال الاستراباذي: إن التصغير في «دوَيْهِيَة» على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إن المراد بها الموت، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تُصْفَرّ منه الأنامل. [نفسه ١٩١].

وقال ابن عصفور: وهذا كله لا حجة فيه، أما البيت الأول فيريد به أن الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لوعورته وضيق طرقه، فلن يناله بقننه حتى يكل ويعمل، ولو كان كبيرًا لاتسعت طرقه وتسهل على سالكه ...

وأما الثاني فالمراد بتصغير الداهية فيه أنها خفية لا يعلم سببها، وإن كان فعلها عظيمًا؛ لأنها تأتي على ما عظم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها. [شرح الجمل ٢/ ٢٩٠].

وعندي أن التصغير يراد به تحقير شانِ من تقع عليهم، فإذا كانت الدويهية تحدث كل ذلك فما بالك بالداهية، وما أصغر شان من تقع عليهم الدواهي حينئذٍ.

(٢) ورد التمليح عند السيوطي بمعنى «التعطف» نحو: يا أُخَيّ: يا حُبَيبي، وأضافوا الترحم نحو: المُسَيْكين هنا.

(٣) ورد هذا البيت هنا شاهدًا على تصغير الفعل «أمَلَح»، وقد ورد عند البعض شاهدًا على أن «أفعل» في التعجب نحو: «ما أحسن زيدًا» اسم، ومن الكوفيين من قال: الدليل على أنه اسم بدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، فاميلح تصغير أملح. [الإنصاف ١/ ١٢٧]

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا مِن هَؤُلَيَّاءِ بين الضالِ والسَّلَمِ

٢ – والا يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المُضمَرات ولا المُبْهَمات، ولا مَنْ وكَيْف ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذٌّ، كما سيأتي(١).

٣ – وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو كُمَيت وشُعَيب؛ لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيْمِن ومُسَيْطِر؛ لأنهما على صيغة تشبهه(٢).

٤ – وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كل وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه(٣).

وأبنيته ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كـ فُلَيْس ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، وضع

---

(١) أي أن يكون معربًا فلا تصغر الأسماء المبنية كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية، إلا ما جاء مسموعًا منها مصغرًا فيقتصر على ما جاء مصغرًا.

(٢) من الألفاظ التي وردت على هيئة المصغر: السويداء، والغميصاء (نجم في السماء)، والحُمَيّا والثُرَيّا، والحُدَيّا (من التحدي)، والقُصيرى (آخر الضلوع)، والهوينا، والشقيقة (طائر)، والكعيب (البُلبل)، ومجيمر (جبل)، والمبيطر (البيطار)، ومسيطر (متملك على شيء). وقال ابن دريد: مهيمن ومُخَيْمر ومُسَيْطِر ومُبَيْطِر ومُبَيْقِر: أسماء لفظها لفظ التصغير، وهي مكبرة ولا يقال فيها مُفَيْعِل.

واوَيْس (اسم للذئب) واللُّجين، والعجيلى (مشية سريعة)، والهُدَيّا والخُلَيْطى. [انظر المزهر ٢/٢٥٣ وما بعدها].

(٣) ولا يصغر الألفاظ المحكية، ولا «غير» و«سوى» ولا «البارحة» و«غد» ولا «غريب» و«ديّار» بمعنى أحد في قولنا: «ما في البيت غريب ودَيّار»، ولا المشتقات التي تعمل عمل فعلها كالمصدر واسم الفاعل في حال عملها، فإن شرط عملها أن لا يكونا مصغرين ويرجع إلى كتب النحو في معرفة شروط ذلك.

هذه الأمثلة الخليل، وقال: عليها بُنِيت معاملة الناس.

والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، الا ترى أن نحو أُحَيْمِر ومُكَيْرِم وسُفَيْرِج: وزنها الصرفي أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأما التصغير فهو فُعَيْعل في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعَيْل» وهو خاص بالثلاثي، ولا بد من ضم الأول ولو تقديرًا، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمى ياء التصغير[1].

ويقتصِر في الثلاثي[2] على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُغَيْزَيَ: للغز، وزُمَّيل للجبان تصغيرًا، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعَيْعِل» كـ جعيفِر في جعفر.

---

(١) اعتلَّ السيرافي لضم أول المصغر بأنهم لما فتحوا من التكسير طريقًا إلى الكسر والضم، فكان الضم أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر، وهي أشياء متجانسة، وتجانس الأشياء مما يستثقل. وقال أبو بكر بن طاهر: جعلوا الألف والفتح في الجمع لأنه أثقل، فطلبوا فيه الخفة والضمة والياء للمصغر لأنه أخف.

وقال بعضهم: إنما ضُم أول المصغَّر لأنه ثانٍ للمُكَبَّر، وتالٍ له، فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله...

وزعم بعض الكوفيين، وصاحب «الغرّة»: أن الألف قد تجعل علامة للتصغير، كقولهم: هُدَهُد وتصغيره هُداهِد، ودابة وشابة، والتصغير: دَوَابَة وشوابَة بالألف، وأجيب بأن الأصل دويبة وشويبة، فأبدلت الألف من الياء، وبأن هداهد: اسم موضوع للتصغير، لا أنه تصغير هدهد. [الهمع ٦/ ١٣١/ ١٣٢]

وقال الأردبيلي: وإنما ضُمَّ أول المصغر لأنه فرع المكبر كالمبني للمفعول فرع للمبني للفاعل، فكما أن أول ذلك مضموم ضُم أول هذا المصغر، وإنما فتح ثانيه لأنه ربما لا يحصل الفرق بين المكبر والمصغر بضم الأول نحو قُفْل وفُلْك، وإنما زيدت الياء لأنه قد لا يحصل الفرق أيضًا بدونها كما في صُرَد بضم الصاد وفتح الراء، وهو اسم لطائر. [شرح الأنموذج ص ١١١].

(٢) إن كان الاسم الثلاثي مضعفًا نحو: قِطّ، ودُرّ، فك الإدغام فنقول: قطيط، ودُرَيْر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخِر: فإن كان ياء بقي كـ قنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيل، وإلا قلب إليها، كـ مصيبيح وعُصيفير في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعَيْعيل».

ويُتَوَصّل إلى هذين البناءين بما تُوُصّل به إلى بناء فعالِل وفعاليل في التكثير من الحذف وجوبًا، أو تخييرًا، فتقول في سفرجل وفرزدق، ومستخرج، والندد، ويلندد، وحيزبون: سُفَيرِج، وفُرَيْزِد، أو فُرَيْزِق، ومُخَيْرِج، وأُلَيْد، ويُلَيْد، وحُزَيْبِين. وفي سرندى، وعلندى: سُرَيْنِد وعُلَيْنِد أو سُرَيْد وعُلَيْدٍ، مع إعلالهما إعلال قاضٍ.

وكما جاز في التكسير تعويضُ ياء قبل الآخر مما حُذف، يجوز هنا أيضًا، فتقول: سُفَيرج وسفيريج، كما قلت في التكسير: سَفَارج وسفَاريج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو احرنجام مصدر احرنجم: لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفًا لما سبق فشاذٌّ، مثاله في التكسير جمعهم مكانًا على أمكن، ورهطًا وكُراعًا على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثًا على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمكنة، وأرهُط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة. ومثاله في التصغير تصغيرهم مَغْرِبًا وعشاءً على مُغَيرِبان وعُشَيّان، وإنسانًا وليلة، على أنيسيان ولُيَيْلِيَة، ورَجُلاً على رُوَيْجِل، وصِبْية وغِلمة وبنون على أصيبية، واغيلمة، وأبينون، وعشية على عُشَيْشِية، والقياس: مُغَيْرِب، وعُشَيّ، وأنيسين، ولُيَيْلة، ورُجيل، وصُبَيّة، وغُلَيْمة، وبُنَيُّون وعُشَيّة، وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغني فيها بتكسيرٍ وتصغير مهمل، عن تكسيرٍ وتصغيرٍ مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التأنيث، كـ شجرة وحُبْلى، وما قبل المَدّة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء،

وما قبل الف أفعال، كـ أجمال وأفراس، وما قبل ألف فَعْلان الذي لا يُجمع على فعالين، كـ سكران وعثمان، فيجيب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء أَلِفَيْ التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شُجَيْرة وحُبَيْلى، وحُمَيْراء، وأجيمال، وأفيراس، وسُكيران، وعُثيمان؛ لأنهم لم يجمعوها على فَعَالين كما جمعوا عليه سِرْحانًا وسلطانًا، ولذا تقول في تصغيرهما: سُرَيْحين وسُلَيطين؛ لعدم منع الصرف بزيادتهما، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا(*).

(*) تحقيق تصغير ما ختم بالف ونون أن يقال: لا تقلب الألف ياءً فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقًا، سواء كان مؤنثها خاليًا من التاء، وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف، نحو: سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان (للبطيء)، تقول في تصغيرها: سكيران، وجويعان، وعريان، ونديمان، وقطيان.

ثانيًا: في الأعلام المرتجلة، نحو مروان، وعثمان، وعمران، وسعدان، وغطفان، وسلمان، تقول في تصغيرها: مريان، وعثيمان، وعميران ... إلخ. أما عثمان، اسم جنس لفرخ الحبارى، وسعدان: لنبت، فيقال في تصغيرهما: عثيمين، وسعيدين.

ثالثًا: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فعلان، مثلث الفاء ساكن العين، كـ ظربان وسبعان، يقال في تصغيرهما ظريبان وسبيعان.

رابعًا: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الخامسة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو زعفران، وعقربان، وأفعوان، وصليان (للحية) وعبوثران (لنبت)، تقول في تصغيرها: زعيفران، وعقيربان، وأفيعيان، وصليليان، وعبيثران. وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف، نحو قرعبلانة: دويبة عظيمة البطن، تقول في تصغيرها: قريعبة.

ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فعلان، مثلث الفاء ساكن العين، كـ حومان: لنبت، واحده حومانة، وسلطان وسرحان، تقول في تصغيرها: حويمين وسليطين، وسريحين، تشبيهًا لها بزليزيل وقريطيس وسريبيل، تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء وسربال.

وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير، نحو سكران مسمى به، تقول في تصغيره سكيران، وإن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير، نحو «سلطان» مسمى به، تقول في تصغيره: سليطين. اهـ. منه.

ويستثنى من التوصل إلى بِنَاءَيْ فُعَيْعِل وفعَيْعِيل، بما يُتوصَّل به إلى بناء مَفاعل ومفاعيل، عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختتمة بشيء مقدّر انفصاله، والتصغير وارد على ما قبله. والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدودة كـ قُرفُصاء، أو تائه كحَنْظلة، أو علامة نسَب كعَبْقَرِيّ، أو ألف ونون زائدتين، كـ زعفران وجُلجُلان، أو علامتي تثنية، كـ مسلِمَيْن ومُسلِمان، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كـ جعفَرِين وجعفرون ومسلمات، أو عَجزَي المضاف والمَزجيّ، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقولَ في التصغير: قُرَيْفِصاء، وحُنَيظلة، وعُبَيقِرِيّ، وزُعَيفران، وجُلَيجِلان ومُسَيْلِمَين أو مُسَيْلمان، وجُعَيْفِرِينَ أو جُعَيفرون، ومُسَيْلِمات، وأُمَيْرِئ القيس، وبُعَيْلَبَكّ، وتقوَل في تكسيرها: قرافِص، وحناظل، وعباقر، وزعافر، وجلاجل! إذ لا لَبْسَ في حذف زوائدها تكسيرًا، بخلاف التصغير؛ للالتباس بتصغير المجرد منها. وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة، ثبتت في التصغير، فتقول في حُبْلى: حُبَيْلَى، وتُحذف السادسة والسابعة كَلُغَيْزَي: للُغز، وبَرْدَرايا: لموضع، فتقول: لُغَيْغِيز وبُرَيْدِر، وكذا الخامسة إن لم تُسبق بمدة كقَرقَري: لموضع، تقول فيها قُرَيْقِر، وإن سُبِقَت بمدة خُيِّرْت بين حذفها وحذف ألف التأنيث، كحباري: لطائر، وقُرَيثا لِتمر، فتقول: حُبَيِّر أو حُبَيْرى، وقُرَيِّث أو قُرَيْثا.

واعلم أن التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها[1]:

---

(١) ترد الأشياء إلى أصولها عند التصغير بشرطين:

١ – أن يكون حرف لين.

٢ – أن يكون بدلاً من حرف، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى.

فلو انخرم الشرط الأول بأن كان حرفًا صحيحًا بدلاً من حرف صحيح، أو من حرف لين لم يرد إلى أصله، بل يصغر على حاله: كتخمة وتخيمة، وتراث وتريث، وأباب في عباب، وأبيب، وقائم وقيوم بالهمز.

فإن كان ثاني الاسم المصغر لينًا منقلبًا عن غيره، يُرَدّ إلى ما انقلب عنه. سواء كان واوًا منقلبة ياء أو ألفًا، نحو: قيمة وماء، تقول فيهما: قُوَيْمة ومُوية؛ إذ أصلهما: قومة ومَوَه، بخلاف ثاني نحو: متَّعِد، فإنه غير لين، فيصغر على مُتَيْعِد، وبخلاف ثاني «آدم» فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب واوًا كالألف الزائدة من نحو ضارب، والمجهولة[1] من نحو صاب وعاج، فتقول فيها: أُوَيْدِم، وضُوَيْرِب، وصُوَيْب وعُوَيْج.

وأما تصغيرهم عيدًا على عُيَيْد، مع أنه من العَوْد فشاذٌ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعُود أحد الأعواد[2].

أو كان[3] ياءً منقلبة واوًا أو ألفًا، كـ موقن وناب، تقول فيهما: مُيَيْقِن ونُييب، إذ أصلهما مُيْقِن ونَيْب، أو كان همزة منقلبة ياء كـ ذِيب، تقول فيه: ذؤيب، أو كان أصله حرفًا صحيحًا غير همزة، نحو: دنينير في دينار؛ إذ أصله دِنّار - بتشديد النون[4].

= وكذا لو انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال: أويدم، من غير رد الألف إلى أصلها من الهمز، بل تقلب واوًا كما تقدم لضم ما قبلها ...

وأما ذو القلب فإنه لا يرد في البابين إلى أصله، بل يصغر، ويكسر على لفظه كجاه، أصله: وجه؛ لأنه من الوجاهة، فقلب، فيقال في تصغيره: جُوَيْه، لا وُجيه، لعدم الاحتياج إلى الرد إلى الأصل. ويجمع أنيق على أيانق، ويصغر على أيينق، ويقال في شاكٍ، وأصله شائك: شُوَاكٍ وشوك. [همع ٦/١٤١، ١٤٢].

(١) الألف المجهولة: التي ليس لاسمها فعل فيعرف أصلها، أهو الواو أم الياء.

(٢) وضّح السيوطي ذلك فقال:

شذ من هذا الأصل قولهم: عيد، وعُيَيْد، وكان قياسه «عويدًا» لأنه مشتق من العَوْد، وكذا قولهم في الجمع «أعياد»، وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير «عُود» وجمعه.

(٣) أي كان ثاني الاسم المصغر.

(٤) لا يقلب ثاني المصغر واوًا إن كانت ياءً كـ بيت وشيخ، أو كان منقلبًا عن ياء ... فيقال بُيَيت وشُيَيخ.. وجوز الكوفيون إقرار الياء، والقلب واوًا كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن =

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وابواب وأنياب بخلاف نحو قِيَم ودِيَم.

وإنْ حُذِف بعض أصول الاسم، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ، لم يُرَدَّ إليه شيء، بل تقول: شُوَيْك وقويض، بكسر آخره منونًا، رفعًا وجرًّا، وشُوَيْكيًا وقويضيًا نصبًا، وإلا رُدّ، نحو: «كُلْ وخُذْ وعِدْ» بحذف الفاء فيها، ومُدْ وقُلْ وبِعْ بحذف العين أعلامًا، ونحو: يد ودم، بحذف لامهما، ونحو: قِه وفِه وشِه، بحذف الفاء واللام، ورَهْ بحذف العين أعلامًا أيضًا، فتقول في تصغيرها: أُكَيل، وأُخَيذ، ووُعَيد، برد الفاء، ومُنَيذ وقُوَيل، وبُيَيع، برد العين، ويُدَيّ ودُمَيّ، برد اللام، ووُقَيّ ووُفَيّ ووُشَيّ، برد الفاء واللام ورُأَيّ، برد العين واللام.

أما العلم الثنائيُّ الوضع، فإن صح ثانيه كـ «بَل» و«هَلْ»، ضُعِّف أو زيدت عليه ياء فيقال: بُلَيْل أو بُلَيّ، وهُلَيْل او هُلَيّ، وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في «لَو» و«ما» و«كي» أعلامًا: لَوّ وكَيّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة؛ إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك، وتصغر تصغير دوٌ وحيّ وماء، فيقال: لُوِيّ وكُيَيّ ومُوَيّ، كما يقال: دُوَيّ وحُيَيّ ومُوَيه، إلا أن هذا لامه هاء، فرُدّ إليها[(1)].

وإن صُغّرّ المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلاً وحالاً، كـ دار وسن وأذن وعين، أو أصلاً: كـ يد، أو مآلاً فقط كـ حُبْلَى وحمراء، إذا أريد

= مالك، فيقال: بُوَيْت وشُوَيخ.

وسمع في بيضة: بويضة بالواو، وفي ناب للمسِنّة نويب، وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به، وعلى مذهبهم متم ما قبل الياء، ويجوز كسرها، فيقال: شُيَيخ. [الهمع ٦/ ١٣٤].

(١) وفي الأسماء الثنائية لا يعتد بتاء التأنيث، فلا يقال في شفة أنه ثلاثي ، بل هو ثنائي، وكذلك بنت وأخت فكلها ثنائية، فإذا صُغّرَت رَدَدْت المحذوف فقلب شفيهة وبنية وأخية؛ لأن لامها مختلف فيه عند العرب، وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفًا في لغة، وحرفًا غيره في لغة جاز تصغيره على كل منهما .... [الهمع ٦/ ١٣٦].

تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقًا، أي ترخيمًا وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول: دُوَيرة، وسُنَينة، وعُيَيْنَة، واذَيْنة، ويُدَيَة، وحُبَيلة، وحُميرة، وفي غير الترخيم حُبَيلى وحُميراء كما سلف، وسُمَيَة وأصله سُمَيّيَ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو؛ لأنه من سما يسمو، حُذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمّيت به مذكرًا حذفت التاء، فنقول: سُمي؛ لتذكير مسمَّاه، وأما نحو: شجر وبقر فلا يصغر بالتاء؛ لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنثهما، وأما عند من ذكَّرهما فلا إشكال، وكذا لنحو زينب وسعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما: زُيينب، وسُعَيِّد بتشديد الياء.

وشذّ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كـ حرب وذَوْد ودِرْع ونَعْل ونحوها، مع[1] ثلاثيتها، واجتلابها[2] فيما زاد على الثلاثة، كوُرَيِّئة وامَيِّمة بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقُدَيديمة، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام، وقُدّام.

[تصغير الترخيم]

واعلم أن عندهم تصغيرًا يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْل وفُعَيْعِل؛ لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد.

فيصغر الثلاثي الأصول على فُعَيْل، مجردًا من التاء، إن كان مسماه مذكرًا، كـ حُمَيد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحمّاد وحمدان وحمُودة، ولا التفات إلى اللبس ثِقةً بالقرائن، وإلا فبالتاء كـ حُبَيلة وسويدة في حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما: حُيَيْض وطُلَيْق

---

(١) أي: رغم ثلاثيتها.

(٢) أي: وشذ اجتلابها.

من غير تاء؛ لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم، قلت: حُوَيِّض بشد الياء، وطُوَيلِق، بقلب ألفهما واوًا؛ لأنها ثانية زائدة[1].

وأما الرباعي: فيصغر على فُعَيْعِل كـ قُرَيْطِس وعُصَيفر في قِرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيمًا على بُرَيْه وسُمَيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، أو على أُبَيْرَه وأُسَيْمَع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة؛ لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد كـ رُغْفان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره: رُغَيفان. فمن أراد تصغير جَمْعٍ ردّه إلى مفرده وصغّره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوارٍ ودرَاهِم، غُلَيِّمون أو غُلَيِّمين، وجُوَيْرِيات ودُرَيْهِمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيُصغران، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

---

(١) تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائيًا كـ ابن واسم، أم أكثر كـ افتقار، وانطلاق ... لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر فيقال: بُنَيّ، وسُمَيّ، فُتيقر، وتُطيليق، وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير في الأسماء في حال التصغير، ولم يسقطها فيقال في اضطراب: اضَيْريب، فحذفت الطاء؛ لأنها بدل من تاء افتعل وهي زائدة، وأبقى همزة الوصل؛ لأنها فضلتها بالتقدم.

ومنع المازني من تصغير انفعال، وافتعال، فلم يجز في «انطلاق»: نطيليق، ولا في افتقار: فتيقير؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء، بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء، فيقال: طُليق، وفُقير. قال أبو حيان: وليس خلاف المازني مختصًا بانفعال وافتعال فقط، بل يشترط في المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء. [الهمع ٦/ ١٣٨].

١ – أفعل في التعجب.

٢ – والمزجيّ ولو عدديًا عند من بناه.

٣ – و«ذا» و«تا» ومثناهما وجمعهما.

٤ – والذي والتي كذلك.

وحكمها: أن تصغير أفعل والمزجيّ كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، أو ضمٍّ كأولى، ويزاد في آخر غير المثنى ألف، فتقول: ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز[1][الرجز]:

أو تحلفي بربِّكِ العَليِّ   أنّي أبو ذيّالِك الصَّبيِّ

وذيّان وتيّان وأوليّا، واللّذيّا واللّتيّا واللّذيان واللّتيان واللّذيّين مطلقًا، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو اللّذيُّون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه والأخفش[*]، واللّتيات جمع اللّتيا، يغني عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغّرهما الأخفش بقلب الألف واوًا وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة[2]، وتقلب الهمزة ياء في اللاتي، فيقال اللّويّا

---

(١) ديوان رؤبة ص ١٨٨، والشاهد فيه تصغير «ذلك» على «ذيّالك».

(*) سيبويه يقول بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، والأخفش يقول بفتح ما قبلهما، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا: فالأول يحذفها اعتباطًا في التثنية، والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع. اهـ.

(٢) قال سيبويه، في باب تحقير الأسماء المبهمة: اعلم أن التحقير يَضُمُّ أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر، وذلك لأن لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها، وذلك قولي في «هذا»: هَذَيّا، وذاك: ذيّاك، وألا: أليّا. وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك، وتحقير «ذا»: ذيّا، بعد حذف الياء من ذَيَيّا، وتحقير «تا»: تيّا، والذي: اللذيّا، والتي: اللتيا، وإذا ثنيت حذفت هذه الألفات .... [انظر الكتاب ٣/ ٤٨٧، ٤٨٨].

واللَّوَيْتا[1]. وضم لام اللذيا واللتيا لغة، كما في التسهيل، خلافًا للحريري في «درة الغواص». وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول؛ لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق؛ ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغرًا، كما مُنِع موصوفًا.

❊ ❊ ❊

النسب[2]

وسماه سيبويه: الإضافة، وابن الحاجب: النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية[3].

---

(١) في التسهيل: وضم لام «اللُّذَيّا» و«اللُّتَيّا» لغة [ص ٢٢٨].

(٢) عرفه الزمخشري بقوله: «هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه» [المفصل ٢٠٦].

وعرفه ابن الحاجب بقوله: المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها. [الشافية ٢/ ٤].

(٣) وقال الأستاذ عباس حسن: تسمى الياء التي تضاف إلى الاسم نحو مصري وفاطمي ياء النسب؛ لأنها الرمز الدال في اختصار بالغ على أن شيئًا منسوبًا لشيء آخر، فبدلاً من أن تقول شيء منسوب لمحمد، تقول: محمدي، وبدلاً من أن تقول: شيء منسوب لفاطمة .. تقول فاطمي [النحو الوافي ٤/ ٧١٣].

وقال الصبان: ولم تلحق الألف بالاسم المنسوب إليه لئلا يصير الإعراب تقديريًا، ولا الواو لثقلها، وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة، ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليهما؛ لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين.

قال الفارضي: واعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب، ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جر . واحتجوا بقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عَدِي بجر «تيم». فقالوا: إنه بدل من ياء النسب، وأجيب بأن التقدير: صاحب تيم عدي، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله.

والظاهر أن الإضافة – على قولهم – مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية، فإنهم يقدمون=

ويحدث به ثلاثة تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحُكْمِي.

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كـ مصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسمًا للمنسوب[1].

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد، كـ قولك: زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريّة.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة كـ كرسي[2]، أو للنسب كـ شافعيّ، كراهية اجتماع أربع ياءات، ويقدّر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجُدّدة للنسب، غيرُهما بدونها، ولهذا التقدير ثمرة تظهر في نحو: بَخاتِيّ وكراسيّ إذا سُمِّي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف؛ لوجود صيغة منتهى الجموع، نظرًا لما قبل التسمية ، فإن الياء من بِنْية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفًا لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمِّي به مؤنث، فيكون ممنوعًا من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنويّ، والأفصح في نحو: مَرميّ مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واوًا، لكن بعد قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول على الأول: مرميّ، وعلى الثاني: مَرْمَوِيّ.

= المضاف إليه على المضاف، وأن ظهور المضاف – على قولهم – على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف [حاشية الصبان ٤/ ١٧٦].

(١) قال أبو حيان فيه: هو صيرورته اسمًا لما لم يكن له [الارتشاف ١/ ٢٧٩]. ويوصف بأنه تغير معنوي من حيث إن التغيير في المبنى قد تبعه تغيير في المعنى.

(٢) من الألفاظ التي جاءت على لفظ المنسوب: البرديّ والخِطميّ (نبات) والقلعيّ (الرصاص) والقمريّ، والدُّبسي، والملاحيّ (عنب أبيض) والخُضاريّ (طائر)، والقطاميّ (الصقر)، والصمعريّ والبختريّ واللوذعيّ والجَهْوَريّ والأحوذِيّ [انظر المزهر ٢/ ٢٥٠].

ويتعين في نحو حَيّ وطيّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فَتْحُ أولاهما، وردُّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلبُ الثانية واوًا كـ طوويَ وحيويّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة: مكيّ، وقول العامة: خليفتيّ في خليفة، وخَلْوَتِيّ في خَلْوة لَحنٌ، والصواب: خَلَفِيّ وخَلْوِيّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعدًا مطلقًا، أو رابعة متحركًا ثاني كلمتها: **فالأولى**: ألف التأنيث كـ حُباري: لطائر، أو الإلحاق: كـ حَبَرْكي مُلْحَق بسفرجل: للقُراد، أو المنقلبة عن أصل كـ مصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها: حُبَارِيّ وَحَبَرْكِي ومصطفيّ. **والثانية**: ألف التأنيث خاصة كـ جمَزَى: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه: جَمَزِيّ.

فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واوًا سواء كانت للتأنيث كحُبْلَى، أو للإلحاق كـ عَلْقَى (اسم لنبت)، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كـ مَلْهَى من اللهو، تقول فيها: حُبْلِيّ أو حُبْلَوِيّ، وعَلْقِيّ أو عَلْقَوِيّ، ومَلْهِيّ أو مَلْهَوِيّ، والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو نحو: حُبْلاوِيّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كـ المعتدِي، أو سادسة كـ المستعلي، تقول فيهما: المعتدِيُّ والمستعلِيّ، أما الرابعة كـ القاضي فكألف نحو مَلْهَى، تقول: القاضِيّ والقاضَوِيّ، والحذف أرجح. وأما الثالثة كـ الشجي والشذي فيجب قلبها واوًا، كألف نحو فتًى وعصًى، تقول: شَجَوِيّ وشَذَوِيّ، كما تقول: فَتَوِيّ وعَصَوِيّ، ولا تقلب الياء واوًا إلا بعد قلبها ألفًا، ويُتَوَصّل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مَرْمِيّ.

وإذا نسبْتَ إلى فَعِل، مكسور العين، مثلث الفاء، كـ نَمِر ودُئِل وإبِل، فتحْتَ عينَه في النسب، تقول: نَمَرِيّ، ودُؤَلِيّ وإبَلِيّ، وقال بعضهم: يجوز في نحو إبل إبقاء الكسرة اتباعًا.

الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْنِ إذا أعربا

بالحروف، تقول: زَيْدِيّ في النسب إلى زيدان وزيدُون، وأما من أجرى المثنى علمًا مجرى سلمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زَيْدَاني، ومن أجرى المذكر مجرى غِسْلين، في لزوم الياء والإعراب على النون منونة، فيقول فيه: زَيْدِينِيّ، ومن جعله كـ هارون في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجمة مع لزوم الواو، أو كعُرْبُون في لزومها منونًا، أو كالماطرونَ: اسم قرية بالشام في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجميع: زَيْدُونِيّ.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو تمرات جمعًا، ينسب إلى مفرده ساكن الميم، وعلمًا إليه مفتوحها، سواء حُكِي أو مُنع، وذلك للفرق بين النسب إليه مفردًا وجمعًا، وأما نحو ضَخْمات(*) فألفه كألف حُبْلَى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسةً فصاعدًا، سواء كان من الجموع القياسية كـ مسلمات، أو الشاذة كـ سُرادقات، تقول فيها مُسْلِمِيّ وسُرَادِقِيّ.

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخِر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طيِّب وهيِّن: طَيْبِيّ وهَيْنِيّ، بخلاف المفتوحة كـ هبيَّخ للغلام الممتلئ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّيم، تقول: هَبَيَّخِيّ ومُهَيِّمِيّ، ومُهَيِّيمِيّ تصغيرها مِهْيَام، مِفْعال من هام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطش، أو مُهَوِّم، اسم فاعل من هَوَّم الرجلُ: هز رأسه من النُّعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مُهَيْوِم، فيُعَلّ على مُهيم، اتباعًا لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبْقِ إحداهما بالسكون، فيشتبه حينئذٍ باسم الفاعل المكبر من هَيَّمه الحُبّ،

(*) في الصبان نقلاً عن الفارضي: أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة ... إلخ، سواء كان اسمًا أو صفة، وعليه فيقال في هندات: هندي وهندوي. اهـ.
[وقوله: المراد بالنحو: أي المراد بالأمثلة المذكورة نحو تمرات جمع تمرة].

فإذا نسب إلى المصغر زيدت ياء؛ لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مُهيِّم المذكور، وشذ طائِيّ في طيِّئ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية ألفًا.

ثانيها: ياء فَعِيلة بفتحٍ فكسر، صحيح العين غير مضعّفها، كـ حنيفة وحَنَفِيّ، وصحيفة وصحَفِيّ، بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذ: سَلِيقيّ، منسوبًا إلى سليقة في قوله[1] [الطويل]:

ولستُ بنَحويّ يلوكُ لِسَانَه ... ولكِنْ سَلِيقيٌّ أقولُ فأعرِبُ

كما شذّ: عَميريّ وسَلِيميّ، في عَميرة كلْب، وسَلِيمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عَميرة غير كلْب، وسَلِيمة غير الأزد.

أما معتل العين كـ طويلة، أو مضعَّفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَويليّ، وجَليليّ.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كـ جُهَيْنَة وقُرَيْظَة، تقول في النسبة إليهما: جُهَنِيّ وقُرَظِيّ بحذف التاء، ثم الياء، وعُيَيْنِيّ وقُوَيمِيّ، في عُيَيْنَة وقُوَيمة كذلك، مع بقاء ضم الفاء؛ إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشذ: رُدَيْنِي في رُدَيْنَة، ولا يجوز الحذف في نحو قُلَيلة؛ لأن العين مضعَّفة.

رابعها: واو فَعُولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعفتها، كشَنُوءَة: تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شَنَئِيّ، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة، ومَن قال: شَنَوِيّ بالواو، قال فيها: شَنُوَّة، بشد الواو، وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيرُه إلى حذف الواو مع التاء فقط، وأما نحو قَوُولة ومَلُولة، فلا حذف فيهما غير التاء؛ للاعتلال في الأول، والتضعيف في

(١) من شواهد شرح الشافية ٢/٢٨، والأشموني ٢/٤٩٢ وقوله: سليقي: شاذ، والسليقة: الطبيعة والسليقي الرجل يكون من أهل السليقة وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته ولغته. والقياس أن يكون: سَلَقِيّ كحَنَفِيّ.

الثاني.

خامسها: ياء فَعِيل، بفتح فكسر، يائيّ اللام أو واويها، كـ غَنِيّ وعَلِيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: غَنَوِيّ وعَلَوِيّ.

سادسها: ياء فُعَيل، بضم ففتح، المعتلّ اللام كـ قُصَيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: قُصَوِيّ، فإن صحت لام فعيل وفُعَيل، كـ عَقِيل وعُقَيل، لم يحذف منهما شيء، وشذّ في ثقيف وقُرَيش وهُذَيل: ثَقَفِيّ وقُرَشِيّ وهُذَلِيّ.

وحكم همزة الممدود هنا كحكمها في التثنية: فتسلم إن كانت أصلاً، كقُرّائيّ في قُرّاء، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح، وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كـ حَمْرَاوِيّ وصَحْرَاوِيّ، في حمراء وصحراء، وشذّ قلبها نونًا في صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ، نسبة إلى صنعاء اليمن وبَهْرَاء، اسم قبيلة من قُضاعة، وبعض العرب يقول: صَنْعاوِيّ وبَهْرَاوِيّ على الأصل[1].

ويُخيّر فيها إن كانت للإلحاق كـ علباء، أو بدلاً من أصل كـ كساء، فتقول: عِلْبائي أو عِلْباوِيّ، وكسائيّ أو كساوِيّ.

ويُنْسَب إلى صدر العَلَم المركّب إسناديًا، كـ بَرَقِيّ، وتأبَطِيّ: في بَرَقَ نحره، وتأبّطَ شرًا، أو مَزْجِيًا كـ بَعْلِيّ ومَعْدِيّ في بعْلَبَكّ ومَعْدِيكَرِب. وهذا هو القياس فيه مطلقًا، سواء كان صحيح الصدر أو معتله، وبعضهم يعامل المعتلّ معاملة المنقوص، فيقول في مَعْدِيكرِب: مَعْدَوِيّ، وقيل: يُنْسَبُ إلى عَجُزِهِ، فتقول: بَكّيّ وكَرَبِيّ. وقيل: إليهما مُزالاً تركيبهما، فتقول: بَعْلِيّ بَكّيّ، ومَعْدِيّ كَرَبِيّ، وعليه قوله[2] [الطويل]:

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣/٣٣٦.

(٢) من شواهد شرح الشافية ٢/٧٢. والشاهد في النسبة لجزئي المركب تركيبًا مَزْجِيًا وهو «رام

تَزَوَّجْتُهـا رامِيَّـةً هُرْمُزِيَّـةً بِفَضْلَةِ ما أعطى الأميرُ مِنَ الرِّزْقِ

في النسبة إلى «رامَ هُرْمُز» وقيل: إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول: بَعْلَبَكِّيّ ومَعْدِيكَرِبيّ. وقيل: يُنْسَبُ إلى «فَعْلَل» مُنْتَحَتًا منهما، تقول: بَعْلَبِيّ ومَعْدِكِيّ، كما تقول: حَضْرَمِيّ في حَضْرَمَوْت.

ومثل الإسنادي أيضًا الإضافي كامرئ القيس، تقول فيه: امْرِئِيّ أو مَرَئِيّ، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذي الرُّمَّة يهجو امرأ القيس[(1)] [الوافر]:

إذا المَرَئِيّ شَبَّ له بَنَاتٌ عقَدْنَ برأسِهِ إبَةً [(*)] وعارا

وقول ذي الرُّمَّة[(2)] [الوافر]:

يعُـدُّ الناسِـبُونَ إلى تَمِيـمٍ بُيُـوتَ المجـد أربعـةً كِبَـارا

ويخـرُجُ مِـنهُمُ المرَئِـيُّ لَغْـوًا كمـا أَلْغَيْـتَ في الدِّيَـةِ الحُـوَارَا[(**)]

ويُستثنى من المركب الإضافي ما كان كُنية، كـ ابي بكر وام كلثوم، أو معرّفًا صدرُه بعجزه، كـ ابن عمر وابن الزُّبَير، فإنك تَنْسُب إلى عَجُزه، فتقول: بكْرِيّ وكُلْثومِي وعُمَرِيّ.

وألحق بهما ما خيف فيه لبس، كقولهم في عبد مناف: مَنَافِيّ، وعبد الأشهل:

= هرمزي.

(١) ديوان ذي الرُّمَّة ص ٢٦ من قصيدة يهجو فيها قبيلة امرئ القيس، والمرئي المنسوب إلى قبيلة امرئ القيس.

(*) الإبة: كعدة: الخزي كما في القاموس.

(٢) نسبهما المؤلف لجرير في طبعات الكتاب كلّها، وليسا في ديوانه، وهما لذي الرُّمَّة بديوانه ص ٢٥.

(**) الحوار: ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم، ونسب الأشموني البيت الأخير لذي الرمة، وانشده محرفًا، وكتب عليه الصبان ما كتب، والصواب ما هنا، وانه لجرير، كما انشدهما الفخر عند قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ ﴾ ، وكما في الأغاني في ترجمتي جرير وذي الرمة. اهـ. مؤلف.

اشْهَلِيّ، دفعًا للّبس.

وشذّ فيه: «فَعْلَلِيّ» السابق، كتَيْمَلِيّ، وعَبْدَرِيّ، ومَرْقَسِيّ، وعَبْقَسِيّ، وعَبْشَمِيّ: في تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حجْر الكِنْدِيّ، وعبدالقيس، وعبد شَمْس، ومن الأخير قول عبد يغُوث الحارثيّ[1] [من الطويل]:

وتضحكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَم تَرَ قَبْلِي أسيرًا يمانِيَا

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَت لامه، فإن جُبِر في التثنية وجمع التصحيح بردّها، كـ أبٍ وأخٍ وعِضَةٍ وسنَةٍ، تقول فيها: أبوَانِ وأخوَانِ وعِضَواتِ وسَنَوَاتِ، أو عِضَهات وسَنَهات، وجب ردُّ المحذوف في النسب، فتقول: أبَوِيّ وأخوِيّ و عِضَوِيّ وسَنَوِيّ، أو عِضَهِيّ وسَنَهِيّ، وإن لم يُجبَرْ فيهما جاز الأمران في النسب، نحو غَدٍ وشَفَةٍ، تقول فيهما: غَدِيّ وشَفِيّ، أو غَدَوِيّ وشَفَوِيّ، إلا إن كانت عينه معتلةً، فيجب جَبْرُه، كـ ذَوَوِيّ في ذِي وذات، بمعنى صاحب وصاحبة(*)، وشَاهِيّ أو شَوْهِيّ، بسكون الواو في شاة، أصلها: شَوْهة، ويجوز الأمران في يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدّ لامَهما في التثنية، ووجب الردُّ عند من يردها، فتقول على الأول: يَدِيّ أو يَدَوِيّ، ودَمِيّ أو دَمَوِيّ، وعلى الثاني: يَدَوِيّ

---

(١) المفضليات ص ١٥٨. والشاهد في قوله: عبشمي نسبة إلى عبد شمس، وهو منحوت منه ومنسوب إليه، فقد أسقِطَ الدال من «عبد» والسين من «شمس» ثم زيدت ياء النسب المضعّفة. ولم يُحذف حرف العلة من «ترى» عند الجزم للضرورة الشعرية. أو أن يكون على لغة من قال: «راء» مقلوب «رأى» فجزم فَصَار «ترا» ثم خفّف الهمزة فقلبها ألفًا لانفتاح ما قبلها. ويروى: لم ترا.

(*) الأول على مذهب سيبويه؛ لأنه لا يردّ الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي، بل يُبقي العين مفتوحة، فيقلبها ألفًا، والثاني على مذهب أبي الحسن؛ لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي، فيمتنع القلب، وقد ورد السماع بمذهب سيبويه، وإليه رجع ابو الحسن، وأصل شاة شوهة، بسكون الواو، بدليل شياه، فلما حذفت الهاء، فتحت الواو، لتاء التأنيث، فقلبت ألفًا. اهـ. منه.

ودَمَوِيّ لا غير.

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذفت لامه، وعُوِّض عنها تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حذفت تاؤه، فتقول: بَنَوِيّ وأخَوِيّ في بِنْت وأخت، ويونس يقول: بِنْتِيّ وأخْتِيّ، ببقاء التاء، محتجًا بأن التاء لغير التأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يُسَكَّن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلاً كـ فتاة، وبأن تاءها لا تُبْدل هاءً في الوقف، وكل ذلك مردود بصيغة الجمع؛ إذ تقول فيهما: بنات وأخوَات، بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه، كـ عِدَة وصِفَة، تقول فيهما: عِدِيّ وصِفِيّ، وتُرَدُّ لمعتلِّها كـ شِيَة، تقول(*) فيه: وَشَوِيّ، بكسر الواو، وفتح الشين، أو وِشْيِيّ، بكسرتين بينهما شين ساكنة.

وإذا نُسِبَ إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مضعفًا، لم يجبَر بردّ المحذوف، كـ سَه ومُذ، مسمًّى بهما، فتقول منهما سَهِيّ ومُذِيّ، لا: سَتَهِيّ ومُنْذِيّ. وإن كان مضعفًا كـ رُبَ بحذف الباء الأولى، مخفف رُبّ إذا سمي به، فإنه يجبر برد المحذوف، فيقال: رُبِّيّ. ومثل المضعَّف في وجوب الرد: معتلُّ اللام كـ المُرِي، اسم فاعل أرَى، وكـ يَرَى مضارع رأى مسمًّى بهما، فتقول فيهما المُرْئي، واليَرْئي، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها.

وإذا نَسَبْت إلى الثنائي وضعًا، ضَعَّفتَ ثانيه إن كان معتلاً، فتقول في لَوْ وكَيْ مُسمًّى بهما: لَوٌّ وكَيٌّ بالتشديد، وتقول في لا علمًا: «لاء» بالمدّ، وفي النسب إليها: لَوِيٌّ وكَيْوِيٌّ، ولائيّ أو لاوِيّ، كما تقول في النسب إلى الدوّ وهو الفلاة،

(*) أي: على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن، فإن الأول يبقي حركة العين بعد رد المحذوف، وهي هنا الكسرة، ثم يقلبها فتحة، فتنقلب الياء ألفًا، ثم واوًا، والثاني يرد العين إلى سكونها الأصلي، فلا داعي للقلب عنده. اهـ. منه.

والحيّ، والكساء: دَوِيّ وحَيَوِيّ وكِسائِيّ أو كِساوي، وأنت في الصحيح بالخيار، نحو: كم، فتقول: كَمِيّ بالتخفيف، أو كَمِّيّ بالتضعيف.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها

إن كانت اسم جمع، كـ قوميّ ورهطيّ: في قوم ورهط.

أو اسم جنس كـ شَجَرِيّ في شجر.

أو جمع تكسير لا واحد له، كـ أبابيليّ في أبابيل.

أو علَمًا كبَساتينِيّ، نسبة إلى البساتين، عَلَم على قرية من ضواحي مصر.

أو جاريًا مجرى العَلَم كـ أنصاريّ، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابي(*).

* * *

(*) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعًا لعرب، ثم خصص لساكني البادية، والعرب يعمه وساكن الحضر. اهـ (رضي ملخصًا).

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالبًا بصوغ «فاعِل» مقصودًا به صاحب كذا، كـ طاعِمٍ، وكاسٍ، ولابن، وتامرٍ، ومنه قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر[1][البسيط]:

دعِ المكـــارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهـــا   واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكاسِي

أي :ذو طعام وكسوة.

وقوله[2] [مجزوء الكامل]:

وغرَرْتَني وزَعَمْتَ أنـــ   ـــكَ لابنٌ في الصيف تامرْ

أي: ذو لبن وتمر.

أو بصوغ «فعَّال» بفتح الفاء وتشديد العين، مقصودًا به الحِرَف، كـ نجّار وعطّار وبزّاز، أي: محترف بالنجارة والعِطارة والبِزازة، أو بصوغ «فَعِل» بفتح فكسر، كـ طَعِم ولَبِن، أي: صاحب طعامٍ ولبن، ومنه قوله[3] [الرجز]:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكنّي نَهِرْ   لا أَدْلُجُ اللَّيْلَ ولكِنْ أَبْتَكِرْ

وتصاغ نادرًا على وزن «مِفعال» كـ مِعْطار، أي: ذي عِطر، و«مِفْعيل» كـ فرس مِحضير، أي: ذي حُضْر، بضم فسكون، وهو الجري.

---

(١) ديوان الحطيئة ص ٥٠. وقد استشهد النحاة بهذا البيت على مجيء «فاعل» بمعنى مفعول. ومجيء الوصف في معرض الهجاء يجعل معنى «ذو طعام وكسوة» بعيدًا عن المقصود.

(٢) البيت للحطيئة، ديوانه ص ٥٦. والشاهد فيه مجيء لابنٍ وتامرٍ بمعنى «ذو لبن، وتمر»، ويجيء «لبِن» و«مُلبِن» و«متمر» بنفس المعنى.

(٣) الكتاب جـ ٣ ص ٣٨٤، والأشموني ٢/٥٠٦. من شواهد كتاب سيبويه، وليلي: عامل في الليل. والشاهد في «نهر» ووزنه «فَعِل» حيث جاء بمعنى «نهاري» أي: العامل في النهار. وقال سيبويه: نقولهم: «نهر» في نهاري، يدلُّ على ان عَمِلاً كقوله عَمِليّ؛ لأن في «عَمِل» من المعنى ما في «نهر»، وتؤول كذلك؛ لأنه في معنى قوليّ. [الكتاب ٣/ ٣٨٥].

وما خرج عما تقدّم في النسب فشاذٌ، كقولهم: رَقَبانيّ وشَعْرانِيّ وفَوْقَانِيّ وتحتانيّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرَّقبة، والشعْر، ولِفَوق، وتحت، ومرْوَزِيّ في مَرْو، بزيادة الزاي، وأمَوِيّ - بفتح الهمزة في أُمَيّة ويضمها - ودُهْرِيّ بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبَدَوِيّ، بحذف الألف، في البادية، وجَلُولِيّ وحَرُورِيّ، بحذف الألف والهمزة، في جَلُولاء، قرية بفارس، وحَرُوراء، قرية بالكوفة[1].

* * *

---

(١) قال سيبويه: حدثنا من نثق به أن بعضهم يقول في بني جَذِيمَة: جُذَمي، فيضم الجيم ويجريه مجرى «عُبَدِيّ». وقالوا في بني الحُبلى من الأنصار: حُبَلِيّ.

وفي شتاء: شتوي، وفي دستواء: دستواني، مثل بحراني، وزعم الخليل أنهم بنوه من البحر على فَعْلان، وإنما كان القياس أن يقولوا: «بَحْرِيّ».

وقالوا: روحاني في الروحاء، ومنهم من يقول: روحاوي، كما قال بعضهم: بَهْرَاوي.

ومما جاء محدودًا عن بنائه محذوفة منه إحدى اليائين ياءَي الإضافة قولك في الشآم: شآمٍ، وفي تهامة: تهامٍ، ومن كسر التاء قال: تِهاميّ، ومن اليمن: يمانٍ، وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عِوضًا من ذهاب إحدى الياءين. [انظر الكتاب ٣/ ٣٣٦، ٣٣٧].

الباب الثالث
في أحكام تعمُّ الاسمَ والفعلَ

فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها(١)

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كـ فرّح بالتشديد من فرح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قُرْدُد [اسم جبل] بجعفر، وجَلْبَب بِدَحْرَجَ.

ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قطّع، أو مع الانفصال بزائد، نحو: عَقَنْقَل، بمهملة وقافين، بينهما ساكن مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل.

---

(١) قال ابن عصفور: أما حروف الزيادة فعشرة ويجمعها قولك: أمان وتسهيل.
فإن قيل: ولِمَ سُمِّيت حروف الزيادة وهي قد تكون أصولاً؟
فالجواب: أن المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها: الا ترى أنه متى وُجِد حرف في كلمة زائدًا لابد أن يكون أحد هذه الحروف...
ولا يتكلم في هذا الموضع من حروف الزيادة إلا فيما جعلته العرب كالجزء من الكلمة، نحو همزة «أحمر»، وتاء «تنضب»، وأشباه ذلك، الا ترى أنهما من كمال الاسم كالدال من زيد؛ لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء، فأما ما لم تجعله كالجزء مما زيد معه فزيادته بينة لا يحتاج إلى إقامة الدليل عليها ...
فإن قيل: فإن الكاف قد تزاد على أنها من نفس الكلمة.
فيقال: هندي وهندكي ... والأصل مختلف ؛ لأنه لم يثبت زيادة الكاف في موضع غير هذا فيحمل عليه.
[انظر الممتع ١/ ٢٠١].

او بتكرير لام كذلك، نحو جلْبَبَ وجِلْبَاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مَرْمَرِيس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل، او بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَحْمَح بوزن سَفَرْجَل: للشديد الغليظ. واما مكرر الفاء وحدها كقَرْقف وسُندس، او العين المفصولة بأصل، كحَدْرَد [بزنة جعفر: اسم رجل]، أو العين والفاء في رُباعيّ كسِمْسِيم فاصليّ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليٌّ كـ«صَمَحْمَح» و«سَمَعْمَع: لصغير الرأس»، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلّ الأصول).

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصليّ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة في قولك: «سألتمونيها». وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات، فقال:

هَنَاءٌ وتَسْليمٌ، تلا يَوْمَ أُنسِهِ نِهَايَةُ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ [من الطويل]

وقد تكون الزيادة(*) واحدة، وثنتين، وثلاثًا، وأربعًا.

ومواضعها أربعة: لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبع وأكرم.

وبين الفاء والعين، نحو: كاهل، وضارب.

وبين العين واللام نحو: غزال.

وبعد اللام كـ حبلى.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل.

(*) أي لا يقيد كونها من حروف «سألتمونيها»، كما يتضح مما يأتي. اهـ.

«يبدو أن هذا التعليق بعيدٌ عن الصواب على الرغم من وروده في النسخ التي طبعت في حياة المؤلف؛ حيث إن الزيادة المقصودة هنا مقيدة بحروف سألتمونيها». والله أعلم. (الشارح).

وبينهما العين: كـ عاقول.

وبينهما اللام نحو: قُصَيْرَى، أي الضلع القصيرة.

وبينهما الفاء والعين نحو: إعصار.

وبينهما العين واللام نحو: خَيْزَلَى، وهي مِشية فيها تثاقل.

وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أجْفَلَى للدعوة العامة.

والمجتمعتان قبل الفاء، نحو: منطلق.

وبين الفاء والعين، نحو: جواهر.

وبين العين واللام، نحو: خُطّاف.

وبعد اللام نحو: عِلباء.

والثلاث المتفرقات، نحو: تماثيل.

والمجتمعة قبل الفاء نحو: مستخرج.

وبين العين واللام نحو: سلاليم.

وبعد اللام نحو: عنفوان.

واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو: أفْعُوَان.

والأربع المتفرقات نحو: احميرار، مصدر احمارّ، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة الزيادة تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء تَضَارَبَ من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكمه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كنُونَيْ سُنْبل وحَنْظل، من أسبل الزرع، وحَظِلت الإبل، أي: خرج سُنْبُل الزرع، وتأذت الإبل من أكل الحنظل، فنونهما زائدة؛ لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنوني نَرْجِس بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِعْ بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة،

وتاءي تُنْضُب بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتُتْفُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب؛ لانتفاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأيْطَل بفتحتين بينهما ساكن، وإطْل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كتُتْفُل بضمتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُل كبُرْثُن، لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَتْفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى؛ إذ لا وجود لـ «فَعْلُل» بفتح فضم بينهما سكون، فثبوتُ زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير دليلٌ على زيادتها في لغة الضم، والأصل والاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألفِ اسم الفاعل[1].

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كـ «وَرَنْتَل» (بفتحات، بينهما نون ساكنة): للداهية، و «شَرَنْبَث» (بزنته): للغليظ الكفين والرِّجْلَين، و «عَصَنْصَر» (بفتح المهملات وسكون النون): اسم جبل؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كـ «جَحَنْفَل» (بزنته أيضًا) وهو الغليظ الشفة، من الجَحْفَلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهمزة أرْنَب وأفْكَل، بفتحتين بينهما ساكن: للرعدة؛ لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

---

(١) فالألف في «فاعل» تدل على معنى الفاعلية لفعل نحو: كاتب من كتب، والياء في يكتب تدل على أن الفاعل غائب، والتاء في تكتب تدل على أن الفاعل مخاطب، والهمزة في أكتب تدل على أن الفاعل هو المتكلم.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائدًا، كنونات «حِنْطَأْوٍ»، بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكـ «سِنْدَأْوٍ» (بزنته)، لعظيم اللحية، و «سِنْدَأْو وقِنْدَأْو» بزنة ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم عاشرًا: وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كـ «نَهْبُل»، (بفتحتين فسكون فضم): شجر عظيم، (وقد تفتح باؤه)، فزنته بتقدير أصالة النون: «فَعَلُّل»، وبتقدير زيادتها «فَنَعْلُل»، وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

***

[حروف الزيادة]

[الألف]

ويُحكم بزيادة الألف: متى صاحبت أكثر من أصلين، كـ «ضارب، وعماد، وحبلى»[1].

❊ ❊ ❊

(١) الألف لا تكون أصلاً، بل تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو، ولا تخلو أن يكون معها حرفان أو أكثر، فإن كان معها حرفان قضيت عليها بأنها منقلبة من أصل؛ إذ لابد من الفاء والعين واللام، نحو: غزا ورمى.
وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، أو حرفان مقطوع بأصالتهما وحرف مقطوع بزيادته، وتكون الألف منقلبة عن أصل؛ إذ لابد من ثلاثة أصول ... وإن كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الألف بالزيادة وعلى ما عداها بالأصالة إلا ما شذّ ... وإن كان مع الألف ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُضي على الألف أنها زائدة إلا في مضاعف بنات الأربعة، فإن الألف يقضى عليها بالأصالة ؛ لأن الألف لا تكون في بنات الأربعة إلا منقلبة عن ياء أو واو، وهما لا يكونان أصلين في بنات الخمسة إلا فيما شذّ، ولا في بنات الأربعة إلا في المضاعف نحو ضَوضى. [انظر تفصيل ذلك في الممتع ١/٢٧٩ وما بعدها].
وتلحق الألف ثانية نحو: ضارَب وضارِب، وثالثة: كعذافر وتغافل، ورابعة كحبلى وسَلْقى وخامسة كانطلاق وأشاوى، وسادسة كقبعثرى وافرندى. [انظر الارتشاف ١/٩٨].

[الواو]

ويُحكم بزيادة الواو: متى صحبت أكثر من أصلين ولم تتصدر، ولم تكن كلمتها من باب سمسم، كـ «محمود وبويع»، بخلاف نحو: «سوط»، و«وَرَنْتَل»، و«وعوعة»(١).

❋ ❋ ❋

(١) تزاد الواو ثانية ككوثر وخَوْثَل، وثالثة كجدول وجهْور، ورابعة كعرقوة واغدودن، وخامسة كقلنسوة، وسادسة كارْبعاوَى، وذهب الجمهور إلى أنها لا تزاد أولاً، فواو «وَرَنْتَل» أصلية، وقيل: زائدة. والواو إن كان معها أكثر من أصلين فزائدة، إلا في المضعف كضوضيت. وقَوْقَيت، وزوزيت، أو أصلان، وما عداهما مقطوع بزيادته، فاصل كواقد، او محتمل ميم او همزة أو لا فاصل، والمحتمل زائد كموهب، وأوجل، عرف اشتقاقه او لا كالأرتكى، إلا إن قام دليل على الأصالة كاولق فيمن قال: ألق، أو غيرهما فزائدة، والمحتمل أصل، إلا إن قام دليل على الأصالة كيزويت. [ارتشاف الضرب ١/ ١٠٣].

[الياء]

ويحكم بزيادة الياء: متى صحبتْ أكثر من أصلين، ولم تتصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمسم كـ «يضرب» فعلاً، و «يرمع» اسمًا، بخلاف نحو: بيت، ويؤيؤ لطائر، ويستعور بزنة فعللول، كـ «عضرفوط»: اسم لدويبة(١).

* * *

(١) تزاد الياء: أولاً في نحو: يرمع ويرنا، وثانية في ضيغم وبيطر، وثالثة في نحو: عثير وطَشْيا في قول، ورابعة في حذرية وجعبيت، وخامسة في سلحفيت وتقلسيت، قيل: وسادسة في نحو: الهانية، وسابعة: خُنزاوانية.

والياء إن كان معها ثلاثة أصول فزائدة، ولا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف، نحو: جيجى، وصيصية، ولا في بنات الخمسة إلا ما شذّ وهو يستعور، فالياء أصل على الصحيح. [الارتشاف ١/١٠٧].

وزعم أبو الحسن أيضًا أن الياء في شيراز أصل وهي بَدَلٌ من واو، بدليل قولهم: «شواريز». [انظر: الممتع ١/٢٨٩].

[الميم]

ويُحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثرَ من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كـ «محمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح» بخلاف نحو: مَهْدٍ ومِرْعِز (بكسرتين بينهما سكون): اسم لما لانَ من الصوف، فإنهم قالوا: ثوب ممرعز فأثبتوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافًا لسيبويه القائل بزيادتها[1].

* * *

(١) تزاد الميم أولاً، نحو: منسج ومرحب، وثانية: نحو: دَمْلَص، وتَمَدْرع، ورابعة كزُرْقم، وخامسة كضِبَارم، فإذا وقعت أولاً وبعدها حرفان، أو ثالث مقطوع بزيادته فأصل، كملك ومالك، أو محتمل فزائدة إلا في معزى ومعد وماجج ومهدد فأصل، وأجاز السيرافي في ماجج ومهدد أن تكون الميم زائدة وفكها شاذ، وفي مجن عن سيبويه القولان. والأكثر على أصالة الميم في منجنيق ومنجنون من (مجن)، أو من (جنَق).
وإذا كان بعدها ثلاثة مقطوع بأصالتها فزائدة، نحو: مضرب فيحمل عليه منبج ومأسل، وإن لم يعرف اشتقاقهما، ومِرْعَزى. إلا في ألفاظ يحفظ فيها خلاف نحو: مُغْفُور ومُغْرود. ووزنهما في قول: مُفْعُول بزيادة الميم، وآخر: فُعلول بأصالتهما ... وإن وقعت غير أول فالأصالة إلا في ألفاظ تحفظ فحشوًا نحو دلامص، ودمالص، ودلمص على مذهب الخليل ... وحشو في الفعل تمسكن وتمذرع وتمندل وتمنطق وتمولى وتمسلم ... وحكى ابن القطاع: طرمح وصلمع قال والميم فيها زائدة.
وآخرًا في أنتم وأنتما وقمتم وضربكما وهما وهم وسَتْهُم وزرقُم وسُحم وحلكم وخشعم ... وخضرم وشرقم... وحلقوم وبلعوم .... [انظر ارتشاف الضرب ١/ ٩٧ والممتع ١/ ٢٣٩].
وتزاد الميم في «ابنم» للمبالغة فإن أصلها ابن.

[الهمزة]

ويُحكم بزيادة الهمزة مصدّرة متى صحبتْ أكثر من أصلين، ومتأخرةً بشرط أن تُسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأحفظ فعلاً، وأفضل اسمًا مشتقًا، وإصبع اسمًا جامدًا، وأفلُس جمعًا، وكـ «حمراء وصحراء»[1].

* * *

(١) تزاد الألف أولاً كأحمر، وثانية كشامل، وثالثة كشمأل، ورابعة كجرائض، وخامسة كحمراء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبريبطياء.

فإذا وقعت الأولى وبعدها حرفان أو ثالث مقطوع بزيادته فهي أصل، نحو: أمر وآمر.

أو بأصالته نحو أحمر أو محتمل نحو إشفًى وأبين وأفعى فزائدة إلا ما شذّ، نحو: إمَّعَة وإمَّرة وأبصر وأيطل وأرطى في لغة ماروط، وأولق في مذهب سيبويه، وصححه ابن عصفور ووزنه فوعل، ومذهب الكسائي أنه أفعل وأجاز الفارسي الوجهين، وفي همزة أرنب قيل وزنه فعلل، وقيل: زائدة ووزنه أفعل، والجمهور على زيادة أنكل، وقيل: يحتمل الوجهين والحمل على الزيادة أولى. أو أربعة أصول فهي أصل كإصطبل، وهمزة إبراهيم وإسماعيل عند البغدادين زائدة وقد أسقطها سيبويه في التصغير، ورد عليه المبرد فقال: ابيريه وأسيميع.

وإن وقعت غير أول ولم تكن آخرًا فأصل، إلا إن دلّ دليل على الزيادة وذلك في ألفاظ يسيرة، منها شأمل وشمأل وجرائض (الجمل الضخم) وخطائط وقُدائم وحنبطأ ورئبال وجرئشأ وغرقأ عند الزجّاج والصحيح أصالتها فيه. [انظر: الارتشاف ١/ ٩٥].

[النون]

ويُحكم بزيادة النون متطرفة إن كانت مسبوقة بألف مسبوقة بأكثر من أصلين، كـ سكران وغضبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف إن كانت ساكنة غير مضعفة كـ غضنفر وقرنفل، أو كانت من باب الانفعال كـ انطلق ومنطلق، أو بدأت المضارع[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) تزاد النون أولاً نحو: نرجس ونضرب، وثانية، نحو: عنصر وسنبل عند من أثبته، وثالثة نحو: الندد وقلنس. ورابعة كفرسن وقطرن واحرنجم، وخامسة نحو: سرحان. وسادسة نحو: سلامان. وسابعة، نحو: عَبَوْثُران. والنون لو وقعت أولاً لم تطرد زيادتها إلا في المضارع، فإن كانت في اسم لم يحكم بزيادتها، نحو: نهشل، إلا بدليل، وكذا في غير المضارع إلا بدليل مما قيل فيه ذلك نُرْجِس، ومَرجِس وتقاطير ونباذير ومخاريب .... وإن وقعت غير أول زيدت ثانية متحركة في كنَهْبَل وجُنْعُدل وشنَهبرة (العجوز) وساكنة في الأفعال وفروعه باطراد نحو انطلق وانطلاق، وسماعًا، نحو: عنبس، وعنتريس، وعنصر وعنصل وخنفس وسنبل وصنديد وخرنق وقعنب ... وإن وقعت آخرًا وليس قبلها حرف مدٍّ فزيدت، نحو: بلغن وبلعن وعرضن وحلفن وفرسن وزَعْشن وعلجن، فإن كان قبلها حرف علة (ياء) فزيدت في هلكين وحوارين وغسلين وزرقين وعفرين، او (واو) فزيدت قياسًا في آخر جمع المذكر السالم وسماعًا في سرحون وفرجون، وعربون وعرجون وحيزبون. او (الف زائدة) وقبلها اكثر من اصلين فزائدة، او من باب جنجان فاصلية، وشرط بعضهم في زيادتها ان لا يكون ما قبل الألف مضعفًا وقبلها ثلاثة احرف نحو: مُرّان. واضاف بعضهم ان لا يكون مضموم الأول نحو: رُمّان، وقال السيرافي: إن كانت النون يؤدي جَعْلُها اصلية إلى بناء مفقود فزائدة نحو: كروان، وزعفران، او إلى بناء موجود فاصلية كدهقان وشيطان لوجود فعلال وفيعال .. والصحيح انه لا يشترط في القضاء بزيادتها الا يكون ما قبل الألف اكثر من اصلين وأن لا يكون من باب جنجان ولا يقضي باصلها إلا بدليل نحو: «نون» «رمان» لقولهم: أرضٌ رَمِنَة، و «نون» دهقان وشيطان، لقولهم: تدهقن وتشيطن. [انظر: الارتشاف ١/ ١٠١ : ١٠٣].

[التاء والسين]

وبُحكم بزيادة التاء في باب التَّفعُّل كـ «التدحرج»، والتفاعُل كـ «التعاون»، والافْتِعال كـ «الاقتراب»، والاستفعال كـ «الاستغراب، والاستغفار»، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين، أو كانت التاء في التفعيل أو التفعلل، أو كانت للتانيث كقائمة، أو بدأت المضارع.

وتزاد التاء سَماعًا في نحو: ملكوت وجبروت ورهَبُوت وعنكبوت[1].

وتزاد السين سماعًا في قُدْمُوس بزنة عصفور للإلحاق به[2].

***

(١) لا تزاد التاء عدا ما ذكر إلا بسماع، ومنه تلان وتحين وتنضب وتتفل وتالب وتُرتب، وتدرا وتعضُوض، وترعيه، وتذنوب، وتهبيت وتِمِنّين وتِهْواء، وتركضاء وتفرجاء وتحلبة وتِقْدمة وتمثال وتبيان وتفراح، وتمساح وتضراب، وتجفاف وتِلقاء وتعاشر وتبراك وتلعاب وتعصار وترباع وتكذاب وتهلوك وتهلكة وتعاجيب وتباشير، وتنبال وعنكبوت وترغوت. [انظر تفصيل ذلك في الممتع ١/ ٢٧٢، والارتشاف ١/ ١٠٣ وما بعدها].

(٢) تزاد السين في استفعل وفروعه ... وللإلحاق في قُدْمُوس وضغبوس وعُبْدُوس الحق بعُصفُور والعَسْقَفَة والحَسْبَلَة بدَحْرَجة، والدِقْنِس بزِبْرِج، والعِرْناس بسِرْداح، والخلابس بعذافر، وخندريس لاشتقاقه من الخدر، وقيل: إنها زيدت في «استخذ فلان أرضًا».
وأما «اسْطاع» فالسين عند سيبويه فيه عوض عن ذهاب حركة عين الكلمة منها؛ وذلك أن أصله أطْوَع فقلبت فتحة الواو إلى الطاء فصار أطوع، ثم قلبت الواو ألفًا ثم زيدت السين عوضًا عن ذهاب الحركة من عين الكلمة. [انظر الممتع ١/ ١٢٧، الارتشاف ١/ ١٠٦].

[الهاء واللام]

وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثّلوا للهاء بقولهم: أهراق في أراق، وبأمهات في جمع أم، ومَن مثّل لها بهاء السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة، ومثّلوا للاّم بطيسل وزيدل وعبدل، والأصل طيس وهو الكثير، وزيد وعبد، ومن مثّل لها بلام ذلك وتلك، رُدّ عليه بردّ هاء السكت[1].

* * *

(١) قال ابن عصفور: وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو: «فِه» و«ارمه». وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك، ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد، والصحيح أنها تزاد في غير ذلك، إلا انه قليل جدًا، ومنه: أمّهَة، وهِجرَع وهركولة وهِبْلَع وأهراق وأهراح الماشية ... وكذلك هلقم [الممتع ١/ ٢١٧].

وقال أبو حيان: قيل: تزاد الهاء في الوقف وليس بجيد؛ لأنها لم تزد في بنية الكلمة وليست عند المبرد من حروف الزيادة، قيل: والصحيح أنها منها. [الارتشاف ١/ ١٠٦].

وقال أبو حيان: تزاد اللام ثانية في: تلقع، وثالثة في هملع، ورابعة في زيدل بمعنى زيد، وهدمل بمعنى هدم، وخامسة في نحو: حفيجل، وفي: ورنتل، وسادسة في: شراحيل.

[انظر الخلاف حول زيادة اللام وأصالتها في الارتشاف ١/ ١٠٨].

فصل في زيادة همزة الوصل

همزة الوصل: هي التي يُتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها[1].

ولا تكون في حرف غير «ال» ومثلها «أمْ» في لغة حِمْيَر[2]، ولا في فعل مضارع[*] مطلقًا، ولا في ماض ثلاثي كـ «أمر وأخذ»، أو رُباعي كـ «اكرم وأعطى»، بل في الخماسي كـ «انطلق واقتدر»، والسداسي كـ «استخرج واحرنجم»، وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظًا كـ «اضرب»، بخلاف نحو: هَبْ وعِدْ وقُلْ. ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي، كـ «انطلاق واستخراج».

وفي عشرة أسماء مسموعة، وهي: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ وامرأة، واثنان واثنتان، وايمن المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع[3].

---

(١) عرفها الأشموني بقوله: همزة الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج. [الأشموني ٥١٨/٤].

وقال الأشموني: واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل: اتساعًا، وقيل: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين، وقيل: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين، وكان الخليل يسميها سلم اللسان. [نفسه ص ٥٧٩].

وهمزة القطع هي التي تثبت ابتداءً ووصلاً.

(٢) «أم» في لغة حمير تضارع «ال» لتعريف الاسم النكرة، وقد ورد عن الرسول قوله: «ليس من امبر امصيام في امسفر». أي: ليس من البر الصيام في السفر.

(*) قد أثبتها ابن مالك وابنه فيه، متى كان مبتدأ بتاءين، وأريد إدغامهما، نحو: اتجل، كما سيأتي في الإدغام.

(٣) قال الأشموني: كان مقتضى القياس في هذه الأسماء العشرة أن تبنى أوائلها على الحركة=

ويجب فتح همزة الوصل في «ألْ»، وضمّها في نحو: انطلق واستُخرج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة، كـ «ادخُلْ واكتُب»[1]. بخلاف امشُوا واقضُوا مما جُعِلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كـ «اغزِي»، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في «ايمُن وايم»، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان مع الإشمام في نحو اختار وانقاد مبنيين للمجهول.

ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظًا لا خطًا إن سبقت بكلام، ولفظًا وخطًا في «ابن» مسبوق بعلَم وبعده علَم، بشرط كونه صفة للأول، والثاني أبًا له، ما لم يقع أول السطر، وفي «بسم الله الرحمن الرحيم». قال بعض الشعراء مشيرًا إلى ذلك [الطويل]:

= ويستغنى عن همزة الوصل، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره:

أما (اسم) فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كقنو، وقيل: سُمْوٌ كقُفْل فحذفت لامه تخفيفًا وسكن أوله، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصّلاً وتعويضًا.

وأما (است) فأصله سَتَهٌ حذفت اللام وهي الهاء تشبيهًا بحروف العلة، وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذُكِر.

وأما (ابن) فأصله بَنَو كَقَلَم فُعِلَ به ما سبق في اسم ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون ...

وأما (ابنم) فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة.

وأما (اثنان) فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين؛ لأنه من ثنيت، فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمز.

وأما (امرؤ) فأصله مَرْء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة؛ لأن تخفيفها سائغ أبدًا..

والتاء في ابنة واثنتان وامرأة للتأنيث.

وأما (ايمن) المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين، لأنه عندهم جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة. [انظر الأشموني ٤/ ٥٨٠، ٥٨١].

(١) هذا إذا لم يوصل الفعل بحرف مفتوح نحو: فاكتب، أو بكلمة مفتوحة الآخر نحو: قال اكتب، أما نحو: يقول اكتب، فإن ضمة اللام يشم منها ضم الهمزة التي سقطت عند الوصل.

أفي الحق أن يُعطَى ثلاثون شاعرًا ويُحرَم ما دون الرضا شاعرٌ مِثلِي

كما سامحوا عَمْرًا بواو مزيدة وضُويق «بسم الله» في ألفِ الوصلِ

وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾(1)، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾(2)، أبنك هذا؟ أسمك علي؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفًا.

وقد تُسَهَّل نحو: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾(3).

كما تحذف همزة «ال» خطًا ولفظًا إذا دخلت عليها اللام الحرفية سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب نحو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾(4)، ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾(5)، ﴿وَلَلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾(6).

وكقول الشاعر(7) [من البسيط]:

---

(1) الآية 63 من سورة «ص»، والشاهد: حذف همزة الوصل بعد همزة الاستفهام في قوله: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾.

(2) الآية 6 من سورة «المنافقون»، والشاهد: حذف همزة الوصل بعد همزة الاستفهام في قوله: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾.

(3) الآية 59 من سورة «يونس»، والشاهد: تسهيل همزة الاستفهام بعد همزة الاستفهام مع همزة الوصل في قوله: ﴿ءَآللَّهُ﴾.

(4) الآية 60 من سورة «التوبة»، والشاهد: سقوط همزة الوصل بعد اللام الجارة في قوله ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾.

(5) الآية من 149 سورة «البقرة»، والشاهد: سقوط همزة الوصل بعد لام التوكيد المفتوحة في قوله: ﴿لَلْحَقُّ﴾.

(6) الآية 4 من سورة «الضحى»، والشاهد: سقوط همزة الوصل بعد لام التوكيد المفتوحة في قوله: ﴿وَلَلْءَاخِرَةُ﴾.

(7) الشطر لم أستدل على نسبته، وهو شاهد على حذف ألف الوصل بعد لام التَّعجب الواقعة=

* يا للرجال عليكم حملتي حسبت*

ونحو: يا للماء والعشب، ولا تحقق مطلقًا إلا في الضرورة[1]، كقوله [الطويل]:

الا لا أرى اثنين أحسن شيمةً ... على حدثان الدهر مني ومن جملِ

* * *

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جَعْلُ مطلق حرف مكان آخر[2]، فخرج بالإطلاق

بعد «يا» التي للنداء.

والشاهد سقوط همزة الوصل مع اللام الجارة بعد النداء التعجبي في قوله: «يا للرّجال».

(1) أي الضرورة الشعرية، والبيت من شواهد الأشموني جـ٢ ص٥٧٩. والشاهد: مجيء «إثنين» بهمزة قطع للضرورة الشعرية بدلاً من مجيئها بهمزة وصل، والضرورة هنا استقامة الوزن، فالبيت من بحر الطويل، ولو لم تحقق لجاءت التفعيلة الثانية فعولن بدلاً من مفاعيلن.

(2) قال المرادي: البدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو: تاء «تخمة وتكأة» (فالتاء فيهما بدل من الواو؛ حيث إن أصلهما: وخمة ووكأة).

وبَدَلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضًا، لمقارنتها إياها وكثرة تغيرها، وذلك نحو: قام، أصله قوم، فالألف واو في الأصل، وموسر أصله ياء، وراس أصل الألف الهمزة، وإنما لينت لنبرتها فاستحالت الفًا.

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال أن البدل وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة، ولذلك جعل مثل قال وباع قلبًا؛ لأن حروف العلة تقارب بعضها بعضًا؛ إذ هي من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعل مثل اتّعَدَ ونحوه إبدالاً؛ لتباين حروف الصحة من حروف العلة فتقول في : اتّقد وأمثاله: إنه كان في الأصل «اوتعد» فحُذفت الواو وأبدل منها التاء، إلا أن الواو انقلبت.

وأما قال وأمثاله – فيقدر أنه كان في الأصل «قَوَم» استحالت الواو الفًا، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف، وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص. (توضيح المقاصد ٤/٣، ٤).

وقال ابو حيان: يعرف الأصلي من المبدل بالرجوع في بعض التصاريف وجوبًا كجدث، =

الإعلالُ بالقلب؛ لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له: إبدال، ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو: قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو: اصْطَبَر وادَّكر، وخرج بالمكان العوض، فقد يكون في غير مكان المعوّض منه، كتاءَي «عِدة، واستقامة»، وهمزتي «ابن واسم»[1]. وقال **الأشموني**: قد يُطلَق الإبدال على ما يعُم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَـمَّ اختص بحروف العلة والهمزة؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير[2].

= قالوا: «جدف» حين قالوا: «أجداث» فقط، أو غلبته كأفلت وأفلط، وإلا فهما أصلان كجبذ وجذب. [الارتشاف ١/ ١٢٥].

وهذا رأي أبي حيان في «جبذ» وعند غيره فيها قلب مكاني فتكون على وزن «فلع».

جاء في شرح الشافية أن الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمثلة اشتقاقه كتراث [فإن أمثلة اشتقاقه في ورث يرث وارث موروث، وكلها مشتق من الوراثة، كما أن تراثًا مشتق منها]، وأجوه [فإن توجه ومواجهه ووجيه مشتقة من الوجه الذي أجوه مشتق منه].

فإذا كان جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرف آخر عرف أن الحرف الذي فيه بدل مما هو ثابت في مكانه في أمثلة اشتقاقه، ويعرف أيضًا بقلة استعماله نحو ثعالى فإنه أقل استعمالاً من ثعالب، وهما بمعنى واحد، وكذا بكونه فرعًا، والحرف زائد أي الحرف المبدل منه زائد كألف ضارب وهو أصل أي الحرف المبدل منه أصل كواو مُوْه وهاه، وكذا بلزوم بناء مجهول أي يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم في كلمة يكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء للمجهول كما لو لم تحكم بأن هاء هراق بدل وكذا طاء اصطبر والدال الأولى من ادّرك لزم بناء صفعل وافطعل وافّاعل وهي أبنية مجهولة. [شرح الشافية ٣/ ١٩٧].

(١) قال المرادي: البدل لا يكون إلا في موضع المبدل فيه، كهاء «هرقت»، ونحوه، والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء «عدة» وهمزة «ابن» وياء «سفيريج» ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزًا مع قلته. [توضيح المقاصد ٤/ ٥].

(٢) انظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٥٨٥.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

١- ما يُبدل إبدالاً شائعًا للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف.

٢- ما يُبدل إبدالاً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد والذال المعجمتان، كقولهم في وُكنة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُقنة، وفي اغنّ: اخَنّ، وفي رُبَع: وِبَح، وفي خَطَر: غَطَر، وفي جَلْد: جَضْد، وفي تلعثم: تلعذَم[1].

٣- وما يُبدل إبدالاً شائعًا لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفًا يجمعها قولك: «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته». والضروريّ منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هَدَأتُ مُوطيا».

وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه، كقولهم في أُصَيْلان: تصغير أصْلان بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أصيلال، وفي اضطجع إذا نام: الْطَجع، وفي نحو عليّ (عَلَمًا) في الوقف أو ما جرى مجراه: علِج بإبدال النون لامًا في الأول، والضاد لامًا في الثاني، والياء جيمًا في الثالث.

---

(١) في «وقنة» إبدال؛ حيث أبدلت القاف من الكاف في وكنة وهما من مخرجين متقاربين. وفي اخَنّ إبدال؛ حيث أبدلت الخاء من الغين في اغن وهما حرفان حلقيان.
وفي ربُع إبدال؛ حيث أبدلت العين من الحاء في ربُح وهما حرفان حلقيان.
وفي غطر إبدال، حيث أبدلت الخاء من الغين في خطر وهما حرفان حلقيان.
وفي جضد إبدال؛ حيث أبدلت الضاد من اللام والضاد صورة من الدال، إلا أن الضاد حرف مطبق والدال غير مطبق، ولهذا لا يكاد يظهر صوت الصاد مع الدال، ويبدو كأن اللام محذوفة في جضد. وهذه الصور من الإبدال نادرة ولا تتفق مع شروط الفصاحة التي وضعها اللغويون والبلاغيون.

قال النابغة(١) [البسيط]:

وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أسائلها ... أعيَتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ مِن أحدِ

وقال منظور بن حبّة الأسدي في ذئب(٢) [الرجز]:

لَمّا رأى أن لا دَعَه ولا شِبَعْ ... مَالَ إلى أَرْطاةِ حَقْفٍ فَالْطَجَعْ

وقال آخر(٣) [الرجز]:

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِج ... المطْعِمانِ اللحمَ بالعَشِجِ

يريد أبا عليّ والعشيّ، وتسمّى هذه اللغة عجعجة قُضاعة، واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطلِق، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن(٤):

---

(١) البيت من شواهد الأشموني جـ ٢ ص ٥٨٦، وقد ورد بنفس الرواية ، والشاهد فيها إبدال اللام من النون.

أما رواية الديوان ص ١٤ فهي: وقفت فيها أصيلانا أسائلها، وأصيلان تصغير اصلان جمع أصيل، أو تصغير أصيل.

ولا شاهد في رواية الديوان.

والإبدال غير ضروري أي أنه غير شائع من ناحية، ومن ناحية أخرى لا تتطلبه ضرورة لغوية كتجنب الثقل أو صعوبة النطق، وغالبًا ما يؤتى به لضرورة شعرية، أو يكون مسموعًا، والشاعر مولع بالغريب غير الشائع كما ترى في أرجاز رؤبة والعجاج.

(٢) البيت من شواهد الأشموني، وقال العيني: أي لا دعة ولا راحة، والضمير في رأى يرجع إلى الذئب. ومال جواب لما. والأرطاة شجر من شجر الرمل. والحقف: من الرمل المعوج. والشاهد في «فالطجع» فإن أصله «اضطجع» فأبدل الضاد فيه لامًا وهو شاذ. وروي فاضطجع، وفاطجع [الأشموني ٢/ ٥٨٦].

(٣) من شواهد الأشموني ٢/ ٥٨٧. والبيت لأعرابي غير معروف، والشاهد في قوله: «أبو علج»، وأصله أبو عليّ، أبدلت الجيم من الياء المشددة، وأصل العشج: العشيّ.

(٤) من شواهد الأشموني ٢/ ٥٨٧. والشاهد: حجتج، وبج، ووفرتج، فإن أصلها: حجتي، وبي، ووفرتي، فأبدل من الياءات جيمًا.

لا هُمَّ إن كنت قبلتَ حِجَّتِجْ
فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ
أقمرُ نهّاتٌ يُنزّي وفرَتِجْ(*)،[1]

(أ) الإعلال في الهمزة

١ - تقلب الياء والواو همزة وجوبًا في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة كـ «سماء وبناء»، أصلهما سَماوٌ وبنايٌ، بخلاف نحو: قال، وباع، وإداوة، وهي المِطْهرة، وهداية؛ لعدم التطرف، ونحو دَلْو

= وقد جاء الحاء في الشعر بدلاً من الخاء كقوله [الرجز]:

ينفحن منه لهبًا منفوحًا لَمعًا يرى لا ذاكيًا مقدوحًا

وأصل ينفحن: ينفخن، أبدل الخاء حاءً، وجاءت الكاف بدلاً من التاء كقوله:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكــــا

والشاهد في عصيكا فأصلها عَصَيْتَا.

وتبدل العين من الهمزة كقول ذي الرمة [البسيط]:

أعَن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجومُ

والشاهد في «أعن» حيث أبدل العين من الهمزة فأصلها: «أأن».

[انظر شرح الشافية ٣/ ٢٠٣].

(*) الشاحج: البغل إذا صوّت، والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. ينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. والظاهر أن هذه لغات لقبائل، وليست من الإبدال. اهـ.

(١) من أمثلة الإبدال: مدهته ومدحته، وسيد وثمد، وجدف وجدث، واستأديت واستعديت، وحذوت وحثوت، ومرث ومرد، ونبض العرق ونبذ، وهرد وهرث، وشتن وشتل، وأخسّ واخثّ، ومددت ومتت، وهراش وخراش، ولص ولصتٌ ، وقمح وقمه، واهمى واحمى، واحمْ واجمْ، ووصيت ووصلت، ونشرت ونشعت، وافزع وافزز، وعانش وعانق، وجامس وجامد، وثاخ وساخ، وانتفيت وانتفلت، وأراق وهراق، وغمار الناس وخمارهم، ولصق ولزق ولسق، وسجق وسهك، وتظنيت وتظننت، وتقضى وتقضض، وتمطّى وتمطّط، وتكمكم وتكمّه، وتململ من الملّه ، وتكركر من تكرر، وكبكب من كبّب. [انظر تفصيل ذلك في أدب الكاتب ص ٣١٦ وما بعدها].

وظَبي؛ لعدم تقدم الألف، ونحو: آية وراية؛ لعدم زيادتها.

وتشاركهما في ذلك الألف؛ فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كـ «حمراء»، إذ أصلها حَمْرَى كـ «سَكرَى»، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كالف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

الثاني: أن تقعا عينًا لاسم فاعل فعلٍ أعلّتا فيه، نحو: قائل وبائع، أصلهما قاول وبايع، بخلاف نحو عَينَ فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاوِر؛ لأن العين لما صحّت في الفعل، خوف الإلباس بعان وعار، صحت في اسم الفاعل تبعًا للفعل[1].

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مَفَاعل» وشبهه، وقد كانتا مَدَّتين زائدتين في المفرد، كـ «عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف»، بخلاف نحو قَسْوَر، وهو الأسد، وقساور؛ لأن الواو ليست بمدة، ومَعِيشة ومعايش؛ لأن المدة في المفرد أصلية، وشذّ في مصيبة مصائب، وفي منارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد وسهّله شبه الأصليّ بالزائد[2].

وتشاركهما في ذلك الحكم الألفُ، كـ «رسالة ورسائل، وقلادة وقلائد».

الرابع: أن تقعا ثانيتي لينين بينهما ألف «مفاعِل»، سواء كان اللّينان ياءين، كـ «نيائف» جمع نَيِّف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين، كـ «أوائل» جمع أوّل، أو مختلفين، كـ «سيائد» جمع سيِّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المثنى الطُّهَوِيّ[3] [من الزجر]:

---

(١) وبخلاف ما لم يُوَازن فاعلا وإنْ أعِلّ فعله كمنيل ومطيل من: أطال وأنال. [الهمع ٦/ ٢٥٧].

(٢) قال المازني: اعلم أن مقالاً ومباعًا ومعاشًا إذا جمعته على مفاعل لم تعلل الياء ولا الواو في الجمع، وذلك قولك مَقاوِل ومَبَايع ومعايش، وإنما أعلوا الواحد لأنهم شبهوه بـ «يفعل»، فلما جمعوه ذهب شبهه من يفعل فردوه إلى أصله. قال الشاعر [الطويل]:

وإني لقوامٌ مقاوم لم يكن ... جرير ولا مولى جرير يقومها

فقال مقاوم. فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: «مقائس» بالهمزة فهي خطأ فلا يلتفت إليها. [المنصف شرح التصريف ٢/ ٢٠٦].

(٣) الشطر من شواهد الأشموني، وهو ما سبقه:

من غير قلب؛ فلأن أصله بالعواوير كـ «طواويس»، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل»، ولذا صُحّح.

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واوٍ متحركة مطلقًا، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو أواصل وأواق، جَمْعَيْ واصلة وواقية[1].

ومنه قول مُهَلْهِل[2] [الخفيف]:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيّ وَقَالَتْ يا عَدِيًا لقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

ونحو الأولى أنثى الأول، وكذا جمعها: وهو الأُوَل[3].

غـرّك ان تقاربـت أبـا عـري وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حنـا عظـامي وأراه ثـاغري وكحّـل العينين بـالعواور

وثاغري: من ثغرت أسنانه إذا كسرتها، والشاهد في «العواور» فإن أصله بالعواوير، فلذلك صحّت الواو لبعدها من الطرف، ثم حذفت الياء وبقي الصحيح بحاله؛ لأن حذف الياء عارض. [العيني على الأشموني ٢/ ٥٩٦].

قال المرادي: يريد العواوير؛ لأنه جمع عوار - وهو الرمد - فحذف الياء ضرورة، فهذا مفصول عن الطرف تقديرًا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة زائدة في مثال مفاعل لم يعتد بها ووجبت الهمزة، كقوله:

فيها عيائيل أسود ونُمُرْ

[توضيح المقاصد ٦/ ١٨]

(١) أصل اواصل: وواصل، استثقل اجتماع الواوين، فأبدل من اولاهما همزة؛ إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو، ولا ألفًا لسكونها فعدلوا إلى الهمزة؛ إذ هي أقرب إلى الألف، لكونهما من مخرج واحد، مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واوًا وياءً، فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مَدة فوعل كُوْوِرَى ووُوْفَى من وَارَى ووَافَى، فلا إبدال فيه. [الهمع ٦/ ٢٥٧].

(٢) البيت لمهلهل في «أشعار المراقسة» ص ٢٣٣. والشاهد فيه إبدال الهمزة من الواو في «أواقى» فأصلها «وواقى».

(٣) أصل أول: وُولى. قلبت الواو همزة.

بخلاف نحو هَوَوِيّ ونَوَوِيّ، في النسبة إلى هَوِيّ ونَوِيّ؛ لعدم التصدر، ووُوْفِيَ وَوُوْعِدَ مجهولين؛ لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازًا في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمًّا لازمًا غير مشددة، كـ «وُجوه وأجُوه، ووُقوت وأقوت»: في جمع وجه ووقت، وأدوُر وأدؤُر، وأنوُر وأنؤُر: جمعيْ دار ونار، وقتُول وصؤول: مبالغة في قاتل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو: هذا دلوُ، وضمةُ التقاء الساكنين، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[1]، وخرج بـ «غير مشددةٍ». نحو: التعوُّذ والتجوُّل.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كـ «إشاح وإفادة وإسادة»، في وِشاح ووِفادة ووِسادة[2].

وتبدل الهمزة من الياء جوازًا إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشدّدة، كـ «غائيّ ورائيّ»: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

* * *

---

(١) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة. وضمة التقاء الساكنين المقصودة هي ضمة واو الجماعة المتصلة بالفعل ﴿تَنسَوُاْ﴾ فهي في الأصل ساكنة وتحركت بالضم؛ لالتقائها وهي ساكنة باللام الساكنة؛ حيث سقطت همزة الوصل لاتصال ما قبلها بما بعدها في النطق.

(٢) أصل: إشاح، وشاح، من وَشح. وأصل: إفادة: وفادة، من وفد. وأصل إسادة: وسادة، من وَسَد.

(ب) فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياءً أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على زنة «مَفاعِل» إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياءً، فخرج باشتراط عروض الهمزة: «المرائي»: في جمع مِرآة؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو: صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذكر. والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد، فالتي تقلب ياءً يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياءً أصلية، أو واوًا منقلبة ياءً، والتي تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

١ - **مثال ما لامُه همزة:** خطايا جمع خطيئة، أصلها خطايِئ، بياء مكسورة هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه، ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خَطَائِئ بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياءً؛ لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارَى والعذارَى، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاءًا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكرَه، فأبدلت الهمزة ياءً، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢ - **ومثال ما لامه ياء أصلية:** قضايا جمع قضية، أصلها قضايِي بياءين أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف، فصار قضائِيُ، قلبت

كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفًا، فصار قضاءًا، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياءً، لما تقدّم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

٣ - ومثال ما لامه واو قلبت ياءً في المفرد: مَطِيَّة؛ إذ أصلها مَطِيْوَة من المطا، وهو الظهر، أو من المطْو وهو المدّ، اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيِّد وميِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطايِوُ، قلبت الواو ياء؛ لتطرّفها إثر كسرة، فصار مَطايِيُ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدّم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءَيُ ثم الياء ألفًا، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤ - ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هَرَاوَى، أصلها هَرَائِوُ، وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هَرَائِوُ، ثم أبدلت الواو ياءً؛ لتطرّفها إثر كسرة، فصار هَرَائِيُ، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَرَاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءًا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واوًا؛ ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله:

«حتى أزيروا المنائيا»[1]

---

(١) هذا عجز بيت من شعر عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء، والبيت كاملاً:

فما زالت أقدامنا في مقامنا ... ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

وقال العيني: الشاهد فيه قوله: «المنائيا»؛ حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، وكان الوجه فيه أن يقول: «المنايا». [العيني على الأشموني ٢/ ٥٩٩].

وقال المرادي: شذّ إقرار الهمزة فيما لامه ياءٌ إجراءً للمعتل مجرى الصحيح .... البيت. [توضيح المقاصد ٦/ ٢٠].

والقياس المنايا، و«اللهم اغفر لي خطائثى»[1]، والقياس: خطاياي، وهَدَاوَى جمع هدية، والقياس هدايا[2].

***

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة، التي تُعَلّ هي الثانية؛ لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو آمنت أومِنُ إيمانـًا، والأصل: أأْمَنت أؤْمِن إئمانًا، وشذ قراءة بعضهم: «إئلافِهِم»[3] بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سأّل مبالغةً في السؤال، ولأّل ورأّس، في النسب لبائع اللؤلؤ والرُّءوس.

وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياءً مطلقًا، فتقول في مثال «قِمَطْر» من قرا: قِرَأْى، وفي مثال: سَفَرْجَل منه: قَرَأْيَا.

= وقال ابن الناظم: وندر إجراء المعتل مجرى الصحيح في قول الشاعر .... البيت. [شرح ألفية ابن مالك ص ٣٣٧].

(١) قاله بعض العرب. [انظر توضيح المقاصد ٦/ ١٩].

(٢) الأصل في هدايا: «هدايي» بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة، فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار «هدايى»، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءَا فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين وهي من مخرج الألف فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياءً فصار هدايا. [توضيح المقاصد ٦/ ١٩].

(٣) الآية ٢ من سورة قريش ، وقراءة: «إإلافهم» بهمزتين عن عاصم. [مختصر شواذ القراءات ص ١٨٠].

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف(*) أو كانت الثانية مكسورة(**) أبدلت ياءً مطلقًا، وإن لم تكن طرفًا وكانت مضمومة(***): أبدلت واوًا مطلقًا، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم(****) أبدلت واوًا، وإن انكسر(*****) أبدلت ياءً.

ويجوز في: نحو رأس ولؤم وبئر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو: وضوء، ومجيء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

* * *

(*) كأن تبنى من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن.

(**) كأن تبنى من أمّ، بفتح الهمزة وشد الميم، مثل أصبع: بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول: أأمم بهمزة مفتوحة فساكنة، تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياءً، وكذا في الباقي.

(***) كأوب: جمع أب، وهو المرعى، أصله أأبب، بوزن أفلس، فنقلوا وأبدلوا الهمزة واوًا، وأدغموا أحد المثلين في الآخر.

(****) كأوادم وأويدم، في جمع وتصغير آدم.

(*****) كأن تبنى من أم على وزن إصبع، بكسر الهمزة، وفتح الباء.

٢ – الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو: مصباح ومفتاح، تقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، ومُصَيْبيح ومُفَيتيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام: غُلَيِّم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كـ «رَضِيَ وقَوِي»، وعُفِيَ مبنيًا للمجهول، والغازي والداعي، أو قبل تاء التأنيث كـ «شَجِيَة وأكسية وغازية» وعُرَيْقِيَة: تصغير عَرْقُوَة، وشذ سَوَاسِوَة: جمع سواء، أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِران بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان.

ثانيها: أن تقع عينًا لمصدر فعلٍ أُعِلّت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف كـ «صيام وقيام وانقياد واعتياد»، فخرج نحو: سِوار وسِواك، بكسر أولهما؛ لانتفاء المصدرية، ولِواذ وجِوار؛ لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذ وجاوَرَ، وحال حِوَلاً، وعاد المريض عِوَدا؛ لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحًا لعدم الكسر، وقلّ الإعلال فيما عدم الألف؛ كقراءة بعضهم: ﴿ جعل الله البيت الحرام قيما للناس ﴾[1]، وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نارت الظبية تنور نِوارًا، بكسر النون، أي: نفرت، وشار الدابة شِوارًا بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفرده إما

---

(١) الآية ٩٧ من سورة المائدة، والقراءة للجحدري حيث قرأ ﴿ قِيَمًا ﴾: قِيَمًا. [مختصر شواذ القراءات ص ٤١].

معتلَّة، كـ «دار ودِيار، وحِيلة وحِيَل، ودِيمة ودِيَم، وقِيمة وقِيَم»، وشذّ حِوَج بالواو في حاجة.

وإما شبيهة بالمعَلّة، وهي الساكنة، بشرط أن يليَها في الجمع الفٌ، كـ «سوط وسِياط، وحَوْض وحِيَاض، وروض ورِياض»، فإن عُدِمَت الألف صحت الواو، نحو كُوز وكِوَزة، وشذّ ثِيرة جمع ثَوْر، وكذا إن تحركت في مفرده، كـ «طويل وطِوال»، وشذّ الإعلال في قول أنَيف بن زَبَّان النَّبْهَانيّ الطائيّ[1] [من الطويل]:

تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وأنّ أعِزّاءَ الرِّجالِ طِيَالُها

وتسْلم الواو أيضًا إن اعِلّت لامُ المفرد، كجمع رَيَّان وجَوّ، فيقال فيهما: رِوَاء وجِوَاء بكسر الفاء وتصحيح العين؛ لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياءً، وقلبُ اللام همزةً.

رابعها: أن تقع طرَفًا، ورابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو: أعْطَيْتُ وزكَّيْتُ، ومُعْطَيانِ ومُزكَّيانِ، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعِه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقعَ متوسطةً إثرَ كَسْرةٍ، وهي ساكنة مفردة، كـ «ميزان، وميقات»، فخرج نحو صِوان، وهو وِعاء الشيء، وسِوَار، لتحرك الواو فيها، ونحو اجْلِوّاذ، وهو إسراع الإبل في السير، واعْلِوّاط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب؛ لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لامًا لِفُعْلَى (بضم فسكون) وصفًا، نحو الدُّنيا والعُلْيا، وقول الحجازيين القُصْوَى شاذٌ قياسًا، فصيحٌ استعمالاً، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما: استَحْوَذ والقَوَد؛ إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على

---

(١) البيت من الطويل وهو من شواهد الأشموني، والشاهد فيه قوله: «طيالها» حيث جاء بالياء والقياس طوالها، ورواه القالي على الأصل، أي: طوالها. وعلى هذا فلا شاهد فيه. [انظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٦١٢، والشاهد في توضيح المقاصد جـ ٢ ص ٣٥].

الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصيَا على القياس، فإن كانت (فُعْلَى) اسمًا لم تُغير كـ «حُزْوَى»: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي [أي: الواو] والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتًا وسكونًا، نحو سيِّد وميِّت، وطيّ وليّ، مَصْدَرَي طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور؛ لتحرك السابق، ونحو ديوان؛ إذ أصله دِوّان (بشد الواو) وبُويع؛ إذ أصل الواو الف فاعَلَ، ونحو قَوْيَ (بفتح فسكون) فخفف قوِيَ (بالكسر) للتخفيف، وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط كـ «ضَيْوَن» للسِّنَّور الذكر، ويوم أيْوَمُ: حصلت فيه شدّة، وعَوَى الكلب عَوْيَة، ورجاء بن حَيْوَة.

ثامنها: أن تكون الواو لام (مَفْعُول) الذي ماضيه على (فَعِل) بكسر العين، نحو مَرْضِيّ، ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو، كـ «مدعوّ ومغزوّ»، وشذ الإعلال في قول عبدِ يغوثَ الحارثي من الجاهليين[1]:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنني ... أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَّ وعَادِيا

تاسعها: أن تكون لام (فُعُول) بضم الفاء جمعًا، كـ «عِصِيّ ودِلِيّ وقِفِيّ»، ويقل فيه التصحيح: نحو أبُوّ وأخُوّ: جمعي: أب وأخ، ونُجُوّ: جمع نَجو، وهو السحاب الذي هراق ماءه، وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كـ «عُلُوّ وعُتُوّ»، ويقلّ فيه الإعلال، نحو: عَتَا الشيخ عِتِيًّا، إذا كبر، وقسا قلبه قِسِيًّا.

عاشرها: أن تكون عينًا لـ (فُعَّل) بضم الفاء وتشديد العين، جمعًا صحيح اللام، غير مفصولة منها، كـ «صُيَّم ونُيَّم»، والأكثر تصحيحه، كـ «صُوَّم ونُوَّم»،

---

(1) شرح المفضليات جـ ٢ ص ٦١١، والرواية في الديوان:

أنا الليث مَعْدُوًا عليه وعاديًا

ولا شاهد في هذه الرواية. وفي اللسان مَعْدِيًا، وكذا في توضيح المقاصد جـ ٢ ص ٧١. وذكر المرادي أن المازني ذكره بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال.

ويجب تصحيحه إن أعلت اللام؛ لئلا يتوالى إعلالان، كـ «شوًى وغوًى»؛ جمعي شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العين، نحو صُوّام ونُوّام، وشذَّ قول ذي الرُّمّة[1]:

الا طَرَقَتْنا مَيّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ   فما أَرّقَ النُّيّامَ إلا كَلامُها

❊ ❊ ❊

(ب) قلب الألف والياء واوًا

١ - وتقلب الألف واوًا: إذا ضُمَّ ما قبلها كـ «بُويِع وضُورِب وضُوَيْرِب»[2].

٢ - وتقلب الياء واوًا: إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومًا ما قبلها في غير جمع، كـ «مُوقِنٍ ومُوسِرٍ، ويُوقِن ويُوسِر»[3]. فخرج بساكنة نحو: هُيَام، وبمفرده نحو: حُيَّض جمع حائض، وبـ «مضمومًا ما قبلها»: ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبيض وهِيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء، ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة.

---

(١) ليس بديوان ذي الرمة، ونسبه العيني لأبي غمر الكلابي، والشاهد في النُّيَّام فإن أصله النوّام بضم النون، وأصله: النيوام، قلبت الياء واوًا، وأدغمت في الواو، وقلبت الواو ياءً، وإدغام الياء في الياء شاذ. [شرح الأشموني ٢/ ٦٤٠]. وقد ورد الشاهد في توضيح المقاصد بدون نسبة [جـ ٦/ ٧٥]. وكذلك في شرح المكودي [ص ٢٤٤]. وفي شرح ابن الناظم ص ٣٤٨.

(٢) بُويع: فعل مبني للمجهول من الفعل المبني للمعلوم بايع، الذي بني للمجهول، أي للمفعول، فضُمّ أوله وقلبت الألف واوًا لتناسب الضمة قبلها حيث لا تأتي الألف إلا بعد فتح.

وضُورِب: فعل مبني لغير الفاعل أي للمجهول أو للمفعول من الفعل ضارب وحدث فيه ما حدث في بايع من ضم لأوله وقلب الألف واوًا.

وضويرب: تصغير ضارب الذي ضُمّ أوله ، وقلبت الفه واوًا مفتوحة عند التصغير.

(٣) مُوقِن: اسم فاعل من أيقن وأصله: مُيقن قلبت الياء واوًا؛ لأن هذه الياء ساكنة وما قبلها مضموم. حتى تناسب الحركة التي قبلها، وكذا: موسر.

أما يُوقن فهو مضارع «أيقن» واصله: يُيْقِن ويُوسر مضارع «ايسر» واصله: يُيْسِر قلبت الياء الساكنة واوًا لتناسب الضمة التي قبلها.

وكذا تقلب الياء واوًا إذا ضُمَّ ما قبلها، وكانت لام «فَعُل» بفتح فضم كنَهُوَ الرجل وقَضُوَ، أو كان ما هي فيه مختومًا بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تُصُوغ من الرَّمي مثل مَقْدُرة، فإنك تقول مَرْمُوَة، أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمي أيضًا مثل سَبُعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول: رَمُوان.

وكذا تقلب واوًا إن كانت لامًا لـ «فَعْلَى» بفتح الفاء، اسمًا لا صفة، كـ «تَقْوَى وشَرْوَى»، وهو المثل، «وفَتْوى»، وشذ التصحيح في سَعْيا: لمكان، وَرَيًّا: للرائحة، وكذا إن كانت الياء عينًا لـ «فُعْلَى» بضم الفاء، اسمًا كطُوبَى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعل، كـ «طُوبى وكُوسَى وخُوزَى»، مؤنثات: أَطْيَبَ وأكْيَسَ وأخْيَر، فإن كانت «فُعْلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[1]، أي: جائرة، و «مِشْيَة حِيكَى»: أي: يتحرك فيها المَنْكِبان، وقال بعضهم: إن كانت «فُعْلَى» وصفًا: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول: الطُّوبَى والطِّيبَى، والضُّوقَى، والكوسَى والكِيسَى.

* * *

(ج) قلب الواو والياء ألفًا[2]

تقلب الواو والياء ألفًا بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة النجم، والآية: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾.

(٢) تبدل الألف من ياء أو واو، نحو: باع أصلها: بَيَعَ، وقال أصلها: قَوَلَ، ورمى أصلها: رَمَيَ، وغزا أصلها: غَزَوَ، وذلك بالشروط التي ذكرها المصنف.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحًا.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاَّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيَل وئوَم (بفتح أولهما وثانيهما) مخففي جَيْأل وئوْءَم (بفتح فسكون ففتح فيهما) الأول اسم للضَّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العِوَض والحِيَل والسُّوَر (بالكسر في الأوَّلَيْنِ والضم في الثالث)، وبالرابع ضربَ واقد، وكتب ياسر، وبالخامس بيان وطويل، وخَوَرْنَق: اسم قصر بالعراق؛ لسكون ما بعدهما، ورَمَيَا وغَزَوَا وفَتَيان وعَصَرَان؛ لوجود الألف، وعَلَوِيّ وفَتَوِيّ؛ لوجود ياء النسب المشددة.

السادس: ألا تكون عينًا لـ «فَعِل» بكسر العين، الذي الوصف منه على أفعل كـ «هَيِفَ» فهو أهْيَف، و «عَوِر» فهو أعْوَر، وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلّ، كـ «خاف وهاب».

السابع: ألا تكون عينًا لمصدر هذا الفعل، كـ «الْهَيَف» وهو ضُمور البطن، و «العَوَر»، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألاَّ تكون الواو عينًا لافتعل الدال على التشارك في الفعل، كاجْتَوروا واشْتَوَروا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كـ «اختَان» بمعنى خان، و «اختار» بمعنى خار، وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعِلّتْ في استافوا: بمعنى تسايفوا، أي: تضاربوا بالسيوف لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألا تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلان، فإن كانت كذلك صَحَّتِ الأولى وأعلّت الثانية، نحو الحَيَا والهَوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كـ «آية» أصلها أيَيَة كقَصَبَة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها،

فقلبت الفًا فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[1]:

وإنْ لِحرْفَيْنِ ذا الإعلالُ استُحِقّ ... صُحّح أولُ وعكْسٌ قد يَحِقّ

العاشر: الا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، والف التأنيث، لحو الجَوَلان والهَيَمَان(*) مصدريْ جَالَ وهَامَ، والصَّوَرَى اسم محل، والحَيَدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشذ الإعلال في: ماهان وداران(**) والأصل: مَوَهان ودَوَران، بفتحات فيهما.

***

---

(1) شرح ابن الناظم للألفية ص ٣٤٥.

وقال بدر الدين في شرح البيت: يعني إذا اجتمع في كلمة حرفا علةٍ وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلابد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان. والأحق بالإعلال منهما هو الثاني، وذلك لحو الحيا، والهوى، والجوى، والحوى، مصدر حوى إذا سود، الأصل حيى، لقولهم في التثنية: حييان وهوى، لقولهم: هويت من المكان، وحَوَوٌ؛ لأنه من الحوّة لقولهم: حواء، في أنثى الأحوى، فوجب فيها سبب إعلال العين واللام، ولم يمكن العمل بمقتضاه فيهما جميعًا فعمل به في اللام وحدها إذا كانت طرفا والطرف محل التغيير، فهو أحق به، وتحصنت العين بكونها حَشْو فسلمت، وكذا يفعل بكل ما جاء من هذا الباب إلا ما شذ من نحو: غاية، أصلها غيية، فاعلت فيها العين وصحت اللام لأنها هنا تحصنت بهاء التأنيث، والعين قد سبقت بمقتضى الإعلال. ومثل غاية في ذلك: طاية، وهو السطح والدكان أيضًا، وتاية، وهي حجارة صغيرة يضعها الراعي عند متاعه فيثوى عندها. [شرح الألفية ص ٣٤٥].

(*) هذا قول سيبويه، وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختومًا بالف ونون الإعلال، وشذ عنده الجولان والهيمان، والصحيح الأول.

(**) وقيل: إنهما اسمان أعجميان، فلا يردان على القاعدة.

فصل في الافتعال وتائه

١ - إذا كانت فاء الافتعال واوًا أصلية، أبدلت تاء، وادغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تُصَرَّف منه، نحو اتَّعَد واتَّصَل واتَّسَر، من الوعد والوصل واليُسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو إيتزَرَ من الإزار؛ لأن الياء ليست أصلية، ونحو اوتمن من الأمن؛ لأن الواو ليست أصلية، وشذ في «افتعل» من الأكل اتَّكَلَ[1].

٢ - وإذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في «افتعل» من الصبر: اصطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام، ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضًا، وجاء قليلاً اصّلح واضّرب، بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام، وتقول من الطُهر «بالطاء المهملة» اطَّهَّر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أولهما، ومن الظلم (بالمعجمة) اظْطَلَم، بمعجمة فمُهْمَلَة[2].

---

(١) قال المرادي: إذا كان فاء الافتعال حرف لين - أعني واوًا أو ياءً - وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاءً في الافتعال وفروعه (أعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول). مثال ذلك في الواو اتّعد يَتّعدُ اتّعادًا. فهو مُتّعد، ومثاله في الياء: اتسر يَتّسِرُ اتسارًا فهو متّسر، وإنما ابدلوا الفاء في ذلك تاءً لأنهم لو أقروها لتلاعبت لها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فلما رأوا مصيرَها إلى تغير لتغير أحوال ما قبلها ابدلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغير لما قبله وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو وليوافق ما بعده فيدغم فيه. [توضيح المقاصد ٦/ ٧٧].

ولا شك أن هذا التفسير مع ما فيه من إغراب فإنه ينتهي إلى أن هذا الإبدال يخضع لقوانين صوتية وهو ما يذهب إليه علم اللغة الحديث في هذا الشأن.

وحكى الجرحي أن من العرب من يقول: ائتسر وائتعد - بالهمز - وهو غريب. [نفسه ٧٨].

(٢) قال المرادي: إذا بني الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة - وهي الصاد والضاد=

ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الظاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اطَّلم بالمهملة، وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضًا، فتقول: اظَّلم، وقد رُوِي قول زُهَيْر يمدح هَرِمَ بن سِنان[1] [من البسيط]:

هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْوًا، ويُظْلَمُ أحيانًا فَيَظَّلِمُ

فيظلمُ بتشديد المهملة، ويَظَّلِمُ بتشديد المعجمة، ويَظْطَلِم بالإظهار[2].

٣ – وإذا كانت فاؤه دالًا، أو ذالًا أو زايًا، أبدلت تاؤه دالًا مهملة، فتقول في «افتعل» من دان: ادّان بالإبدال والإدغام؛ لوجود المثلين وسكون أولهما، ومن زَجَر ازدَجَر، بلا إدغام، ومن ذكر اذدَكَر.

ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول: اذدَكَر واذَّكر

= والطاء والظاء – وجب إبدال تائه طاءً، كقولك في بناء افتعل من طعن وظلم وصبر وضرب: اطعنوا واظلموا واصطبروا واضطرب، والأصل في ذلك اطتعنوا واظتلموا، واصتبروا واضترب ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينها من تقارب المخرج وبيان الصفة إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. [توضيح المقاصد ٦/ ٨١].

ويتفق هذا التفسير مع علم اللغة الحديث فالضاد والصاد والطاء من أصوات الإطباق وتشترك الطاء مع التاء في كل خصائصها النطقية، إلا أن التاء غير مطبقة والطاء مطبقة، فالتحول الذي حدث يتلخص في المعادلة التالية:

ص + ت	ص + ط
ض + ت	ض + ط
أي: مطبق + غير مطبق	مطبق + مطبق

أما (ازدهر) وهي وزن افتعل من (زهر) فالأصل: (ازتهر) التاء صوت مهموس لا يتوتر الوتران الصوتيان عند نطقها، وما حدث يتلخص في ان توتر الوترين الصوتيين في نطق الزاي استمر بعد المدة الوجيزة جدًا التي ينطق فيها الزاي بما كان يظن أنه سيخرج تاء وهنا نطقت الدال. [المدخل إلى علم اللغة ٦٧/ ٦٨].

(١) ديوان زهير ص ١٥٢.

(٢) وجاء بالديوان ان أعرابيًا أنشد «فينظلم».

واذكر. وقرئ شاذاً: (فهل من مُذكّر)[1] بالذال المعجمة والإدغام(*).

وسمع إبدال تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، وعليه قراءة: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[2].

أي يختصمون.

* * *

(١) الآية ١٥ من سورة القمر، وقراءة: «فَهَلْ مِن مُذَّكِرٍ» بالذال المعجمة والإدغام، لابن مسعود وعيسى وقتادة وبينهم عبّاس عن أبي عمرو [مختصر شواذ القراءات ص ١٤٩].

(*) فائدة: إذا كانت فاء الافتعال ثاء مثلثة، جاز إبدالها تاء وإدغامها، فتقول في افتعل من الثغر: اتغر بالمثناة مشددة، ولك قلب التاء ثاء مثلثة والإدغام، فتقول: اثغر، بالمثلثة المشددة. وسمع ادغر أيضًا. اهـ. منه.

(٢) الآية ٤٩ من سورة «يس» وهي قراءة متواترة.

فصل

إبدال الميم من الواو ومن النون

١ - تُبْدَل الميم من الواو وجوبًا في «فم»، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله ﷺ: «لَخُلُوف فَمِ الصائِمِ أطيبُ عندَ اللهِ من رِيحِ المسكِ»(١). وقول رُؤْبة [من الزجر]:

يُصْبحُ ظمآنَ وفي البحرِ فَمُهُ(٢)

٢ - ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾(٣). وقوله: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾(٤).

---

(١) ورد ضمن الحديث ١٦٣٨ من سنن ابن ماجه وضمن الحديث الأول من باب فضل الصوم بكتاب الصوم بصحيح البخاري.

(٢) ديوان رؤبة، ضمن مجموع أشعار العرب ص ١٥٩ وهو مع ما قبله:

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه

(٣) الآية ١٢ من سورة الشمس، ورسمها بالمصحف: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ﴾، ويسمى ذلك الإقلاب، وهو قلب النون الساكنة أو التنوين ميمًا مع الإخفاء، وهو عدم إطباق الشفتين، وإخراج الغنة من الخيشوم، وذلك إذا أتى بعد النون الساكنة أو التنوين باء، مثل: من أنبئهم – بِن بعد – سميعًا بصيرًا. وعلامته في المصحف ترك النون الساكنة بلا علامة سكون مع وضع ميم صغيرة فوقها، وفي التنوين وضع ميم صغيرة بدلاً من الحركة الثانية للتنوين.

[الوجيز في أحكام التلاوة ص ١٣].

(٤) الآية ٥٢ من سورة يس، ورسمها بالمصحف: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾، وتقرأ: مَمْبَعَثَنَا.

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رُؤْبة[1] [من الزجر]:

يا هالَ ذات المنطِقِ التَّمْتَامِ وكفِّكِ المخضَّبِ البَنَامِ

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أسْوَدُ قاتِنٌ، أي: قاتم، بإبدال الميم نونًا.

* * *

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨٢.

الإعلال بالنقل

تُنقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كـ (يقولُ ويبيع)، أصلها يَقْوُل كَـ يَنْصُر، ويَبْيِع كيَضْرِب، وإلا قُلِبَ حرفًا يجانسها، كـ (يخاف ويُخيف)، أصلهما (يَخْوَف) كـ (يَعْلَم)، ويُخْوِف كـ (يُكرِم).

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كـ (بايع، وعَوَّق)، وبَيَّن، بالتشديد فيهما، كما يمتنع أيضًا إن كان فعلَ تعجبٍ، نحو: ما أبينَه وأقومَه، أو كان مضعّفًا، نحو: ابْيَضّ واسْوَدّ، أو معتل اللام نحو: أحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: الفعل المعتل عينًا كما مُثّل(١).

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزنًا فقط، بشرط أن يكونَ فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول: كـ (مَقام ومَعاش)، أصلهما: مَقْوَم ومَعْيَش على زنة مَذْهب، فنقلوا وقلبوا(٢). وأما مَدْيَنَ ومَرْيَم(*) فشاذ‌ان، والقياس: مَدَان ومَرَام. وعند المبرد لا شذوذ؛ لأنه يشترط في

---

(١) مثاله: يقُول، أصله، يَقْوُل نقلت حركة الواو إلى القاف وسكنت الواو لتناسب حركة القاف المضمومة. ويَبيع، أصله: يَبْيِع، نقلت كسرة الياء إلى الباء، وسكنت الياء لتناسب حركة الباء المكسورة، ويسمى ذلك إعلالاً بالنقل حيث نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما.

(٢) النقل في مقام: نقل حركة الواو في الأصل، وهو: مَقْوَم، والقلب: قلب الواو ألفًا لتناسب فتحة القاف.

أما معاش فالنقل: نقل فتحة الياء في الأصل، وهو «مَعْيَش» إلى العين، والقلب قلب الياء ألفًا لتناسب فتحة العين.

(*) قال الرضي في شرح الشافية: وأما مريم ومدين فإن جعلتهما فعيلاً فلا شذوذ؛ إذ الياء للإلحاق، وإن جعلتهما – مفعلاً فشاذان. وقال الأشموني: وأما مدين ومريم، فقد تقدم أي =

مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال، والثاني: كأن تُبني من البيع أو القول اسمًا على زنة «تِحْلِئ»، بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشر الذي على الأديم، مما يلي منبت الشعر، فإنك تقول: تِبيع وتِقيِل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو أبيض وأسود، خالفه فيهما نحو مِخْيَط، وجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو إقوام واستقوام، ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب؛ لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خِلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها من الآخر، ويؤتى بالتاء عوضًا عنها، فيقال: إقامة، استقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجابًا، وخصوصًا عند الإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]، ويقتصر فيه على ما سُمِع، وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو: أعوَل إعوالاً، واستحوذ استِحواذًا، وهو إذن سماعيّ أيضًا.

الرابع: صيغة «مفعول» كـ «مقُول ومَبِيع»، بحذف أحد المدّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني؛ لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائيّ، وبنو تميم تصحح اليائيّ، فيقولون: مَبيوع ومَدْيون ومَخْيُوط، وعليه قول العبّاس

= في حروف الزيادة أن وزنهما فعلل لا مفعل، وإلا وجب الإعلال، ولا فعيل، لفقده في الكلام. اهـ.

(١) من الآية ٣٧ من سورة النور، والشاهد حذف التاء من «إقامة» عند الإضافة.

و«إقام الصلاة» من الحديث الشريف:

«بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادةِ أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاةِ، وحجِّ البيتِ، وصومِ رمضانَ».

رواه الشيخان والترمذي والنسائي عن ابن عمر. وفي صحيح مسلم في باب: «بني الإسلام على خمس».

ابن مِرْداس السُّلَمِيّ[1] [من الكامل]:

قد كان قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا   وإِخَالُ أنَّكَ سَيِّـــدٌ مَعْيُـــونُ

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مَدْيُون لفلان.

وربما صحح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو، فقد سُمِع: ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول، ورِمِسْك مَدْوُوف، أي: مبلول.

* * *

(١) من شواهد شرح الشافية جـ ٣ ص ١٤٩. والشاهد قوله: «معيون» حيث تمم اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي ومن شواهد تصحيح اليائي قول الشاعر:

كأنها تفاحة مطيوبة

وقول علقمة بن عبدة وهو تميمي:

حتى تذكّرَ بيضاتٍ وهيجه   يوم الرَّذاد عليه الدُّجنُ مغيومُ

والشاهد فيهما قوله: مطيوبة ومغيوم حيث جاء على أصله بدون إعلال.

[انظر الأشموني والمرادي وابن الناظم والمكودي]

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان:

قياسيٌّ: وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين.

غيرُ قياسيٍّ: وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطًا.

فالقياسيّ يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أَفْعَلَ» فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصْفَيْه[1]، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمل غيره عليه، نحو: أكرَمَ ويُكْرِم ونُكْرِم وتُكْرِم ومُكْرِم ومُكْرَم، وشذّ قولُه[2]:

«فإنَّهُ أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا»

فلو أبدلت همزة «أفْعَل» هاء، كـ«هراقَ في أراقَ»، أو عينًا كـ (عَنْهَلَ الإبلَ): لغة في أَنْهَلَهَا، أي: سقاها نَهَلا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريفهما[3].

---

(١) وَصْفَا الفعل هما: اسم الفاعل واسم المفعول.

(٢) قائله أبو حيان الفقعسي، وقد ورد بشرح الأشموني ٢/ ٦٥٧ وتوضيح المقاصد ٦/ ٩٨، والشاهد في قوله: «يؤكرَم» حيث أثبت الهمزة وذلك لضرورة الشعر والقياس يُكرَم.

(٣) تقول في هراق يهريق فهو: مهريق ومهراق، وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهي معنهلة.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن شئت[1].

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرك ثلاثة أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كـ «ظَلِلْت» بالإتمام، و «ظِلْتُ» بحذف اللام الأولى؛ ونقل حركتها لما قبلها، و «ظَلْت»، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذ أحَسْتُ في أحْسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشذ: هَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأولان فقط، نحو يَقْرِرْنَ ويَقِرْنَ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ؛ لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور، حسُن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[2]. فإن كان أولُ المثلين مفتوحًا كما في لغة قرِرت أقَرُّ (بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع) قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

---

(١) تحذف الواو من مضارع الثلاثي الذي فاؤه واو استثقالاً؛ لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة نحو وعد يعد والأصل يوعد، وحمل على ذي الياء أخواته نحو أعد ويعد وتعد والأمر عِدْ، والمصدر الكائن على فِعْل، نحو عِدَه فإن أصله وِعْد .. وتعويض التاء هنا لازم. [انظر توضيح المقاصد ٦/ ٩٤].

(٢) الآية ٣ من سورة الأحزاب.

قال المرادي: قرأ أكثر القُرّاء: «وقِرن في بيوتكن»، وهو من قررتُ بالمكان أقِرُّ به، بالفتح في الماضي، والكسر في المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان، أولهما مكسور فحسن الحذف كما فُعِلَ بالماضي ... و«قَرن» بفتح القاف هو قراءة نافع وعاصم، وهو أمرٌ من قَرِرت بالمكان أقَر به بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور. [توضيح المقاصد ٦/ ١٠١، ١٠٢].

وأما القسم الثاني من القياسيّ، والحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسيّ فكحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدْيٌ ودَمَيٌ، والواو من نحو اسم وابن وشفة، أصلها: سِمْوٌ وبَنَوٌ وشَفَوٌ، والهاء من نحو است، أصله سَتَهٌ، والتاء من نحو اسطَاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

* * *

الإدغام

بسكون الدال وشدّها، والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عبّر سيبويه.

وهو لغةً: الإدخال.

واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مَخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع؛ لدخوله في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١ - فمن الممتنع ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني، نحو ظَلِلْت، أو عكس، وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَـٰنِيَهْ﴾[1]؛ لأن الوقف مَنوِيٌّ، وقد أدغمها ورْش على ضعف، أو كان مَدَّةً في الآخر، كـ «يدعو واق»، ويُعْطي ياسر»، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كـ لم يقرأ أحد. والحقّ أن الإدغام هنا رديء، أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كـ «قَرْدَدٍ وجَلْبَبٍ»، أو خِيفَ اللبسُ بزنة أخرى، نحو دُرَر كما سيأتي.

٢ - ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرّك الثاني، ولم يكن الأول مَدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جدّ وحظّ وسآل ورآس، بزنة فَعّال، وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا.

أحدها: أن يكونا في كلمة كـ «مدّ ومَلّ وحَبّ»، أصلها: مَدَدَ بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزًا، نحو:

---

(١) سورة الحاقة آية ٢٨ و ٢٩. والأولى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾.

﴿جَعَل لَكُم﴾[1].

ثانيهما: الا يتصدّر احدهما كـ «دَدَن» وهو اللهو.

ثالثها: الا يتّصل بمدغم كَـ «جُسَّسٍ» جمع جاسّ.

رابعها: الا يكونا في وزن مُلْحَق بغيره كـ «قَرْدَدٍ»: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، و «جَلْبَبَ» فإنه ملحق بدحرجَ، و «اقْعَنْسَسَ» فإنه ملحق بِاحْرَنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: الا يكونا في اسم على وزن «فَعَلٍ» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعُلٍ» بضمتين كذُلل جمع ذلول: ضد الصعْب، أو «فِعَلٍ» بكسر ففتح كَـ «لِمَم» جمع لِمّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» بضم ففتح كـ «دُرَر» جمع دُرة: وهي اللؤلؤة، فإن تصدر او اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان في اسم على زنة: فَعَل، أو فُعُل، أو فِعَل، أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: الا تكون حركة إحداهما عارِضة، كـ «اخْصُصْ أبِي واكففِ الشر».

العاشر: الأّ يكونا ياءين لازمًا تحريك ثانيهما، كـ «حييَ وعَيِيَ».

الحادي عشر: الا يكونا تاءين في «افتعل» كـ «استتر، واقتتل».

٣ – وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضًا في ثلاثٍ أُخَر:

إحداها: أولَى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو تَتَجَلّى وتتعلّم، وإذا أدغمتَ جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيثُ ردّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول

---

(١) وردت في أكثر من موضع في القرآن، ومنها سورة البقرة الآية : ٢٢. ويسمى هذا الإدغام بالإدغام الكبير. [المهذب في القراءات العشر ص ٤٩].

المضارع ولكنهما حُجّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو استتر(*) واقتتل ستّر وقتّل ويُستّر ستّارًا، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيّ، بخلاف نحو ستّر بالتضعيف كفعّل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو تتجلّى، وتتعلّم: اتّجلى، واتّعلّم.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذفتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾(١)، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾(٢).

وقد تُحذَفُ النونُ الثانيةُ مِنَ المضارِعِ أيضًا، وعليه قراءةُ عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٣)، أصلُهُ «نُنجِّي» بفتح الثاني.

ثانيتها وثالثتها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنيّ عليه، نحو: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾(٤) يُقرَأ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾(٥)، وقول جرير يهجو الراعي النُّميريّ الشاعر(٦) [من الوافر]:

فَغُضّ الطَّرْفَ إنكَ مِن نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابًا

وقد تقدم ذلك في حكم المضعّف، والتزموا فك «أفْعِل» في التعجب، نحو: أحْبِبْ بزيد، وأشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِ المتقِينَ، وإدغامَ «هَلُمَّ» لِثِقَلِهَا بالتركيب، ولذا التزموا في آخرِها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: رُدَّ وَشُدَّ، من الضم

(*) تمثيل للإدغام في المسألة قبلها. اهـ.

(١) سورة الليل: ١٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٣.

(٣) سورة الأنبياء: ٨٨، والقراءة في إعراب القرآن للنحّاس ٣/ ٧٨.

(٤) سورة البقرة: ٢١٧، وهذه قراءة أهل المدينة والشام وقرأ أهل الكوفة والبصرة «من يرتدّ منكم» [إعراب القرآن للنحّاس].

(٥) سورة لقمان: ١٩.

(٦) ديوان جرير ص ٧٥.

للاتباع، والكسر على أصلِ التخلُّصِ من التقاءِ الساكِنَيْن، فهما مُستثنيانِ من فعل الأمرِ، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة؛ لأنه في الحقيقة ماضٍ، وفي الثاني على لغة تميم؛ لأنه عندهم فعلُ أمرٍ غيرُ متصرِّف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْلِ أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[1]، ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[2].

تنبيه

إذا وَلِيَ المدغَمَ حرف مدّ، وجب تحريكُه بما يناسِبُه، نحو: رَدُّوا ورُدِّي ورُدًّا، وإذا وَلِيَه هاء غائبة وجب فتحُه؛ لخفاءِ الهاء، فكأن الألفَ وَلِيَتْه، ويجب الضمُّ إذا وَلِيَهُ هاءُ غائبٍ، خلافًا لثعلب، وأما إذا وَلِيَهُ ساكِنٌ أو لم يَلِهْ شيءٌ فيثلث آخِرُهُ في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومَيْ الفاء، نحو: رُدّ القوم، ولم يَغُضّ الطَّرْفَ[3]. فإذا كانا مفتوحي الفاء أو مكسوريها نحو عَضٌّ وفَرٌّ، ففيه وجهانِ فقط: الفتحُ والكسرُ، على خلافٍ في بعضِ ذلك بين البصريين والكوفيين.

وإذا اتصل المدغَمُ بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ وجب فكُّ الإدغام، نحو: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾[4]. وقد يُفَكُّ شذوذاً في غيرِ ذلك، نحو: أَلِلَ السِّقاءُ: أي تغيَّرَتْ رائحتُه، وفي الضرورة، نحو قول أبي النجم العِجْلِي:

* الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأجْلَلِ *

---

(١) سورة الأحزاب: ١٨.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٠.

(٣) يُثَلَّث الآخرُ، أي: يجيء بالفتح أو بالكسر أو بالضم نحو: رُدَّ القومَ، ورُدِّ القومَ، ورُدُّ القومَ. [انظر الممتع ص ٦٥٨ جـ ٢].

(٤) سورة الإنسان: ٢٨.

مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي. والشاهد فيه مخالفة القياس اللغوي في قوله: «الأجلل»؛ إذ القياس الأجلّ بالإدغام. [معاهد التنصيص ١/ ١٨].

فصل في إدغام المتقاربين

١ - حيث إنَّ التقاربَ ينقسمُ إلى تقاربٍ في المخرج، وتقاربٍ في الصفة، لزم أن نُبيِّنَ أولاً مخارج الحروف وصفاتِها، ليكون الطالبُ على بصيرة، فنقول:

مخارج الحروف أربعةَ عشَرَ تقريبًا:

١ - أقصى الحلق: للألف والهمزة والهاء.

٢ - ووسَطُه: للحاء والعين المهملتين.

٣ - وأدناه: للخاء والغين المعجمتين.

٤ - وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.

٥ - ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.

٦ - وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.

٧ - وما دون طرَفِه إلى منتهاه مع ما فوقَه من الحنكِ: للام، فمَخرَجُ اللامِ قريبٌ من الضادِ، وهي أوسعُ الحروفِ مخرجًا.

٨ - وللراء من اللسانِ وما فوقَه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.

٩ - وللنون ما يليه مع الخيشومِ، وهو أقصى الأنف.

١٠ - وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة طرفُه، مع أصول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثِنتانِ من أعلى، وثِنْتانِ من أسفل.

١١ - وطرفه مع الثنايا: للصاد، والزاي، والسين.

١٢ - وطرفه مع طرف الثنايا: للظاء، والذال، والثاء المثلثة.

١٣ - وباطن الشفة السفلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.

١٤ - وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها: جَهْرٌ، وهَمْسٌ، ورَخاوةٌ، وشدَّةٌ، وتوسُّطٌ بينَهما، وإطباقٌ، وانفِتاحٌ، واستعلاءٌ، واستِفالٌ، وذَلاقةٌ، وإصماتٌ، وصفيرٌ، ولينٌ.

١ - **فالمجهور:** ما ينحصر جَرْيُ النَّفَسِ مع تحرُّكِه لقوَّتِه، وقوةِ الاعتمادِ عليه

في مَخرَجِه، فلا يخرج إلا بصوت قويّ، يمنع النَّفَسَ من الجريِ معه[1].

٢ - والمهموس: بخلافِه، وحروفُه مجموعةٌ في قوله: «فَحَثَّهُ شَخصٌ سَكَتَ».

وما عداها فهو المجهور[2].

٣ - والشَّديد: ما ينحصر جَرْيُ الصوتِ عند إسكانِه، وأحرفه: «أجِدُكَ قَطَّبْت»[3].

ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القَلْقَلة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطبُ جَدٍ»[4].

٤ - والرِّخو: ضده. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري،

---

(١) المجهور تسعة عشر حرفًا: الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والزاي والراء والطاء والدال والنون والظاء والذال والباء والميم والواو. فالمجهورة كل حرف اشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجريَ معه حتى ينقضي الاعتماد بجري الصوت، إلا ان النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة، والدليل على ذلك أنك لو امسكت بانفك ثم تكلمت بهما - رأيت ذلك قد أخلّ بهما. [الأصول: ٣/ ٤٠١].

(٢) المهموس عشرة أحرف: الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والشين والتاء والصاد والثاء والفاء وهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى مع النفس وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه. [نفسه ٤٠٢].

(٣) الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجريَ فيه، وهي ثمانية أحرف: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والباء والدال. فلو أردتَ مَدَّ صوتِك بالحرف الشديد لم يجرِ لك. [نفسه ٤٠٢].

(٤) سُمِّيَتْ أحرف القلقلة؛ لأن الصوت يشتد عند الوقوف عليها. والقلقلة: شدة الصوت، وتحريك مخرج الحرف الساكن حتى يُسمعَ له نبرة أقرب إلى الفتح، وتكون في حروف «قطب جد»، وهي عند الوقف على المشدد مثل الباء في ﴿وَتَبَّ﴾ أقوى منها في المتطرف الساكن لأجل الوقف كالدال في ﴿أَحَدٌ﴾، وأدناها في القوة الساكن المتوسط كالقاف في ﴿خَلَقْنَا﴾. [الوجيز ٢٧].

وأحرفه: «لم يروِ عنا»(١).

٥ – والمطبَق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنَك، وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء(٢).

٦ – والمنفتح: بخلافه(٣).

٧ – والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف(٤).

٨ – والمستَفِلُ: ما عداها(٥).

٩ – والذَّلاقة: الفصاحة والخِفَّة في الكلام، وحروفها: «مُر بِنَفل»، والخفة

---

(١) حروف «لم يرو عنا» جعلها ابن عصفور بين الشديدة والرخوة، فقال: الشديد ثمانية أحرف يجمعها قولك: «أجدك قطبت» والتي بين الشديدة والرخوة أيضًا ثمانية يجمعها: «لم يرو عنا» وباقي الحروف رخوة. [الممتع ٢/ ٦٧٢].

(٢) قال السيوطي: الضاد من أصعب الحروف في النطق ... ولا يخرج من موضعها غيرها من الحروف، وذهب الخليل إلى أن الضاد شجْرية من مخرج الجيم والشين .... وقال أبو حيان: «خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر، والأيمن عند الأقل» [الهمع ٦/ ٢٩٢].

(٣) المنفتحة كل ما سوى المطبقة من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك، وهذه الأربعة أحرف إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانُك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنكَ الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سينًا، والظاء ذالاً ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها. [الأصول ٣/ ٤٠٤].

(٤) الاستعلاء من صفات القوة وحروفه المذكورة سبعة، وهي: الخاء والصاد والضاد والغين والطاء والقاف والظاء. وفيها يرتفع أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى؛ وهي حروف التفخيم وباقي الحروف وهي المستفلة وترقق دائمًا عدا الراء واللام والألف في بعض الأحوال. [الوجيز ٢٦].

(٥) المستفل أو المستفلة ويقال لها: المنخفضة وهي ضد المستعلية؛ لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك، بل يستفل بها إلى قاع الفم عند النطق. [الهمع ٦/ ٢٩٧].

أحرفها لا يخلو رباعيّ أو خماسيّ لثقلهما من أحدها إلا نادرًا، كـ «العسجد»، وهو الذهب، و «الزَّهْزَقة» – بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة – وهي شدة الضحك[1].

١٠ – والمُصْمَتة: ما عداها[2].

١١ – وأحرف الصَّفير: الزاي والسين والصاد[3].

١٢ – وأحرف اللين: الألف والواو والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قلب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: ادُّكر واذَّكر.

٢ – ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز.

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون[4].

---

(١) سميت المذلقة؛ لأنها من طرف اللسان، والفم وطرف كل شيء ذلقه، وضدها المصمتة. [الهمع ٦/ ٢٩٧].

(٢) قال السيوطي: المصمتة؛ لأنها أصمتت فلم تدخل في الأبنية كلها. قال الأخفش: أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذلقة أو الألف، ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية. [الهمع ٦/ ٢٩٧].

(٣) الصفير صوت زائد يصاحب أحرفه الثلاثة: الصاد والسين والزاي، وسميت بحروف الصفير لخروج صوت عند النطق بها يشبه صفير الطائر.

(٤) تظهر لام التعريف قبل أربع عشر حرفًا، تجمعها: «ابغ حجك وخف عقيمه» وتسمى لامًا قمرية. وتدغم في الأربعة عشر حرفًا الباقية، وتسمى لامًا شمسية، وعلامتها ترك اللام بدون تشكيل مع تشديد الحرف التالي لها مثل: «التوّاب» وهذه الحروف هي: التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون.

وفي اللام الساكنة غيرَها مع الراء، نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾[(١)].

وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بغنة: وهي أحرف «ينمو»[(٢)].

واثنان بلا غنة، وهما اللام والراء، وتقلب ميمًا مع الباء كما تقدم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي، فلها خمس حالات.

والامتناع في إدغام أحرف (ضويَ مِشْفَر) فيما يقاربها؛ لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغنة الميم، وتفَشّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سيِّد ومَهْدِي لا يَرِد؛ لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف (يرملون) ونحو التاء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول: سكَت ثابت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول: لبث تاجر أو دارم .... إلخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم[(٣)].

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة النساء، وحكم اللام الساكنة في الفعل أو الحرف الإظهار ما لم تقع بعدها لام أو راء فتدغم، فتعرّى اللام المدغمة من السكون ويشدد الحرف التالي لها.

(٢) تدغم النون الساكنة في الياء والنون والميم والواو – بغُنّة، والغُنّة: صوت مركب في جسم النون ومخرجه من الخيشوم، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر. [الهمع ٦/ ٢٩٤]. ويستثنى من ذلك ما إذا كانت النون مع الواو أو الياء في كلمة واحدة فلا تدغم، نحو: (قِنوان – صِنوان – الدنيا – بُنيان)، ولا تدغم نون ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يس: ١، ٢] ولا ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] في الواو بعدها عند حفص بطريق الشاطبية الذي رسمت عليه المصاحف ويجوز الإدغام من كتابي الطيبة والنشر. [الوجيز ص ١٢].

(٣) لم يفصِّل المصنِّفُ القولَ في فك الإدغام، وقد نظمه ابن مالك في ثلاثة أبيات شرحها ابن عقيل بقوله: إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره، فيجب حينئذٍ الفك، نحو: حللت وحللت وحللن، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك، نحو: لم يحلِل، ومنه قوله: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]. وقوله: وجاز الإدغام نحو: لم يحلّ، وقوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤].

=

التقاء الساكنين

١ - إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما، إما بحذف أولهما، او تحريكه، ما لم يكن على حَدِّه، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظًا وخطًا إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءًا من الكلمة أو كالجزء منها، نحو: قُلْ وبِعْ وخَفْ[1]، ونحو: أنتم تغزُون وتقضُون، ولَتَرْمُنَّ ولَتَغْزُنَّ يا رجال، وأنتِ ترمِينَ وتغْزِينَ، ولَتَرْمِنَّ ولَتَغزِنَّ يا هندُ[2]، ويُحذف لفظًا لا خطًا إن كانا في كلمتين؛ وكان الأول مدة أيضًا، نحو يغزو الجيش، ويرمي الرجل، و«رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا وما فِيها»[3]،

= وشبه الجزم سكون الآخر في الأمر نحو: احلل، وإن شئت قلت: حل؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم.

اما فعل التعجب فيجب فكُّه، نحو: أحبب بزيد، وأشدد ببياض وجهه.

وفي هَلُمّ يجب الإدغام [شرح ابن عقيل ٤/ ٢٥٣].

وقد نبه المرادي على أن التخيير في الفك والإدغام بالنسبة للمضارع المجزوم والأمر يعني استواء الوجهين في الجواز، فالمتكلم متخير في اتباع أيهما شاء، وليس المراد استواؤهما في الفصاحة؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبًا.

فإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها.

التزم المدغمون فتح المدغم منه قبل هاء غائبة نحو: (رُدّها ولم يردّها)، والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو: رُدّه ولم يردّه... [انظر تفصيل ذلك في توضيح المقاصد ٦/ ١١٥].

(١) الأصل في ذلك: اقول، وابيع، واخوف.

(٢) سبق تفصيل ذلك في باب الفعل.

والأصل في تغزون: تغزوون، وفي تقضون: تقضوون. وفي: لترمن: لَتَرْمُوُنَن، وفي لتغزن لتغزونن. وفي ترمين: ترميين، وفي تغزين: تغزوين، وفي لترمن: لترميينن، وفي لتغزن: لتغزينن.

(٣) الحديث الشريف رواه مسلم والترمذي والنسائي عن عائشة رضي الله عنها. وينطق: رَكْعَتَلْفَجْرِ، وهذا ما يعتد به في الوزن العروضي في الشِّعْر.

و﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾(١).

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدم.

ثانيهما: تنوين العلَم الموصوفِ بابنٍ مضافٍ إلى علَم، نحو: محمدُ بن عبد الله، والتحريك إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوبًا عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارعُه المجزوم، نحو رُدُّهُ ولم يَرُدُّه؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضًا، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾(٢)، و﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾(٣)، ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو: اخْشَوُا الله، و﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٤) لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو: بهمُ اليوم، وفيما ضمُّ التالي لثانيهما أصلي، وإن كسر للمناسبة، نحو: قالتُ اخرُج، وقالتُ اغزِي، و﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم﴾(٥).

---

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء، وتنطق: اطِيْعُلْلاه واطِيعُرْرَسُول.

(٢) الآية ١٨٣ من سورة البقرة، والشاهد تحرك ميم جماعة الذكور بالضم عند وصله بما بعده والتقائه بساكن في قوله: ﴿عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾.

(٣) الآية ٦٤ من سورة يونس، والشاهد تحرك ميم جماعة الذكور بالضم عند الوصل والتقائها بساكن، وهي اللام.

(٤) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة، والشاهد تحرك واو الجماعة بالضم عند الوصل والتقائها بساكن وهو اللام.

(٥) الآية ٦٦ من سورة النساء، والشاهد جواز تحرك النون في «أن» بالكسر والضم.

وأما الفتح وجوبًا: وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو قالتا، وفي نون مِن الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو: مِنَ الله، ومِنَ الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو مِنِ ابْنِك، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو: رُدُّها ولم يَرُدُّها، وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضًا، كما تقدم في الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر في نحو: ﴿الٓمٓ ۝ اللَّهُ﴾(١).

ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر(٢).

٢ - ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغمًا في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾(٣)، ومادة، ودابة، وخُوَيّصة، وتُمُودّ الحبل.

الثاني: ما قُصد سرده من الكلمات، نحو: جيم مِيم، قاف، وواو، وهكذا.

الثالث: ما وُقف عليه من الكلمات، نحو: قالْ، وزيدْ، وثوبْ، وبكرْ،

---

(١) آل عمران ١، ٢، وتقرأ بفتح الميم الثانية من (ميم) وقرأ أبو جعفر الرواسي بسكون الميم وقطع الهمزة. وقال أبو الحسن: الكسر هنا جائز، وقال سيبويه: أما (الم) فلا يكسر. [الارتشاف ١/ ٣٤٣].

(٢) قال أبو حيان: (رُدّه) بالفتح والكسر، وذلك في المضموم الفاء... فإن كان قبل ساكن كسر، نحو: رُدِّ الرجل، وردَّ ابنك، وقال ابن كيسان: لغة قيس وتميم ردِّ القوم بالكسر. قال أبو علي: ومنهم من يفتح مع الألف واللام فيقولون: فُغُضَّ الطَّرْفَ، وقال سيبويه: الأفصح والأكثر الكسر، وأما مع الألف واللام فقال سيبويه: منهم من يدغمه على حاله مفتوحًا، وحكى الضم ابن جني وهو قليل، فإن لم يتصل بهاء الغائبة وهاء الغائب ولا بالساكن فُتِحَ، نحو: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وهي لغة أسد وناس غيرهم، أو كسر، نحو: رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ، وهي لغة كعب ونمير. [الارتشاف ١/ ٣٤٥، ٣٤٦].

(٣) الفاتحة ٧، والشاهد الوقوف على النون الساكنة التي قبلها ياء ساكنة.

وعَمْرو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهريًا فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلسة جدًا، وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي، لإمكانه وإن ثقُل، وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدّين، ثم اللّينان بلا مد، كـ «ثوْب وبيْت»[1].

❋❋❋

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هي لغةً: مصدر أمَلْتُ الشيءَ إمالة: عَدَلْت به إلى غير الجهة التي هو فيها.

واصطلاحًا: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كـ نعمِة وبسحر[2].

وأصحابها: بنو تميم، وأسَد، وقَيْس، وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.

---

(١) يكثر التقاء الساكنين في القوافي ويسمى هذا النوع من القوافي: المترادف إذا كان قبل الروي حرف لين، وإذا لم يكن ما قبل الروي حرف لين سُمّي مصمتًا، ومن شواهد المترادف قول طرفة:

مَن عائدي الليلة أم من نصيح ... بتُّ بيهَمٍّ ففؤادي قريــح

ومن شواهد المصمت:

رَفَعْتُ أذيال الخَفيِ وأرْبَعْن ... مشْيَ حيِيّات لم يفزعْن

إن يمنع اليوم نساءٌ يمنعن

[القوافي ٧١]

(٢) المقصود بالإمالة تناسب الصوت وذلك ان الألف والياء – وإن تقاربا في وصف – فقد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بان نَحَوا بالألف نحو الياء، ولا يمكن ان يُنحَى بها نحو الياء حتى يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب. [الهمع ٦/ ١٨٣].

ولها أسباب وموانع.

فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقةً، كـ الفتى، واشترى، أو تقديرًا: كفتاة؛ لتقدير انفصال تاء التأنيث، لا نحو باب؛ لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلفُها في بعض التصاريف، كألف مَلْهًى، وأرْطًى، وحُبْلَى، وغزَا وتلا وسَجَى؛ لقولهم في تثنيتها: مَلْهيان، وأرْطَيان، وحُبْلَيان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُزِيَ، وتُلِيَ، وسُجِيَ.

ثالثها: كون الألف مبدلةً من عينِ فِعْل يئول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلْت بالكسر[1]، كـ «باعَ وكالَ وهابَ وكادَ وماتَ»، إذ تقول: بِعْتُ، وكِلْتُ، وهِبْتُ، وكِدْتُ، ومِتُّ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو: طال.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كـ «بايَعْته وسايَرْته».

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عِيان وشَيْبان، ودخلْت بيتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كـ «سالِم»، أو بعدها منفصلة منها بحرف كـ «كِتاب»، أو بحرفين كلاهما متحرّك، وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كـ «يريد أن يضربَها»، دون: هو يضربُها، أو أوّلهما ساكن: كـ «شِمْلال»، أو بهذين وبالهاء: كـ «درْهَماك».

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدِّم، كـ إمالة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ في قراءة أبي عمرو؛ لمناسبة: (سَجَى) و(قَلَى)؛لأن ألف الضُّحَى لا تمال؛ إذ هي منقلبة عن واو[2].

---

(١) أي وزنه: (فلت) محذوف العين ساكن اللام لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة.

(٢) يسميها أبو حيان الإمالة للإمالة، ويسميه بعضهم مجاورة أعمال وقال: وقد تتقدم الإمالة على الذي أميل لأجلها، وقد تتأخر كإمالة اليتامى، وسين أسارى وكسالى، وكاف سكارى، وصاد=

ويمنعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلةً بالألف قبلَها كـ «راشد»، أو بعدَها نحو هذا الجِدار، وبنيت الجِدَارَ، وبعضهم جعل المؤخَّرة المفصولة بحرف كـ «كافر»، كالمتصلة، وألا يُجاور الألف راءً أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾[1].

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها الا يكون مكسورًا، فخرج نحو طِلاب وغِلاب وخِيام. وأن يكونَ متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كـ «صالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم»، وكـ «غنائم»، وألاّ يكونَ ساكنًا بعد كسرة فخرج نحو: مصباح وإصلاح ومطواع، وألاّ يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[2]، و﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[3].

ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كـ «ساخِر وخاطِب»، وكـ «نافِخ وناعِق»، وكـ «مواثيق ومناشيط».

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفّها المانع الاّ يكونَ سببُها كسرة مقدَّرة

= النصارى، لإمالة ما بَعْدَها، وقرأ بذلك بعض القراء: وهذه المجاورة جاءت فيما هو كلمة أو كالكلمة، نحو: مِعْزانا، لاتصال الضمير فيه، وقد تبعد المجاورة وتفصل كما أمالوا ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ لإمالة ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١، ٣] [الارتشاف ١/ ٢٣٤].

(١) الإنسان ٥، الانفطار ١٣، المطففين ٢٢.

(٢) الآية ٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

كـ «خاف»، فإن ألفَه منقلبةٌ عن واوٍ مكسورةٍ، ولا ألفًا منقلبةً عن ياء كـ «طاب»، فسبب إمالة الأول: الكسرة المقدرة. والثاني: الياء التي انقلبت ألفًا؛ لأن السببَ المقدَّرَ هنا أقوى من السببِ الظاهرِ؛ لأن الظاهرَ إما متقدِّمٌ على الألفِ، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو: غانِم وبايِع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أُميلَ نحو طابَ وخافَ، مع تقدُّم حرف الاستعلاء، وحلق وزاغ مع تأخرِه.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المُمَال في كلمة؛ لأن عدمَ الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يمال نحو: «لزيد مال»، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقًا؛ لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلاّ بسبب قويٍّ، فلا تُمال الف كتاب، من نحو: «كتاب قاسم»، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدّمت، وشرطُها ألا تكونَ الفتحةُ في حرف، ولا في اسمٍ يشبهه؛ إذ في الإمالة نوعُ تصرفٍ، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فتحةُ «إلا»، ولا «على»، ولا «إلى»، مع السبب المقتضي في «كل»، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث، واستثنَوْا من ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء، لكثرة استعمالها[1].

---

(١) قال السيوطي: لا يمالُ من الأسماء إلا المتمكن، واميل من غير المتمكن، اي المبني الأصلي: «ها» و«نا»، نحو: مَرّ بها، ونظر إليها، ومَرّ ونظر إلينا. و«ذا» اسم الإشارة، سمع: «ذا قائم» بالإمالة، وإمالته شاذة، ووجه إمالته أن ألفَه ياءٌ، وانه قد تصرف فيه بالتصغير، وإن كان التصغير لا يدخل نظائره، فتصرف فيه بالإمالة، وامالت العرب «متى» في كلتا حالتيها من الاستفهام والشرط، وكذلك «انى» وإمالة ألِفَها إنما هي لشبهها بالألف المشبهة بالألف =

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورةً، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو: «من الكبرِ»، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: «مِن عمرو»، بخلاف نحو: أعوذ بالله مِنَ الغَيْرِ، ومن قبحِ السَّيْرِ، ومن غيرِكَ.

ثالثها: هاء التأنيث في الوقف خاصة، كـ «رحمة ونعمة»، شبهوا هاء التأنيث بألفها، لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[1]، ومنعها بعضهم، وهو الأصح.

٭ ٭ ٭

= المنقلبة .. وخرج بمبنى الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى، نحو: يا فتى، ويا حبلى، فإن إمالته مطردة، وإمالة الفعل الماضي مطردة، وإن كان مبنى الأصل.

وأما الحروف فلم يمل منها إلا «بلى» لأنها تنوب عن الجملة في الجواب، فصار لما بذلك مزيّة على غيرها، ولا في «إما لا» لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ لأن المعنى: إن لم تفعل كذا فافعل كذا. ولو أفردت من «إمّا» لما صحت إمالة الف «لا». وحكى ابن جني عن قطرب إمالة «لا» في الجواب، لكونها مستقلة في الجواب كالاسم. وقال الخضراوي: الأحسن أن يقال كالفعل؛ لأنها استقلت عن الفعل ... وحُكِيَ أن أغلبَ أهل اليمن يميلون الف «حتى» لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أغلب الكلام وعامة القراء، والعرب على فتحها، وروى إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة، واختلف في إمالة «لكن» والأصل في الأدوات الا تمال وما أميل منها فَعَلَى الشذوذ. [انظر الهمع ٦/ ١٩٦، ١٩٨].

(١) من الآية ١٩، ٢٥ من سورة الحاقة.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرَّنه على كذا، مأخوذ من قولِهم: مَرَنَ على الشيء مُرونًا ومَرَانة: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيرًا ما يقولون: المطلوب أن تُبْنِيَ من كذا لفظًا بزنة كذا، فيجب أن نبحثَ أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعملَ سامعُها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحُّها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعملَ في هذه الزنة الفرعيةِ ما يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يُزادَ مثله في الفرع إلا إذا كان الحرفُ الزائدُ عوضًا عن حرفٍ في الأصل، كما في نحو اسم، فإن همزةَ الوصل فيه عِوَض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصولِه في الفرع، فإذا أردنا أن نبنيَ من الضرب مثالاً بزنة أيسَ قلنا رَضِبَ[1].

وإن وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، عُمِل به، كما إذا لزم عليه

---

(١) قال ابن عصفور: ينبغي أن تعلمَ أنه لا يجوز إلا أن تكونَ الأصولُ من حروف الكلمة التي يبنى منها مثل غيرها، مساويةً لأصول المبنى مثله أو أقل، وأما أن تكونَ أكثر فلا. فيجوز أن تبنيَ من «سفرجل» مثل «غضرفوط» فتقول: «سَفَرْجُول»؛ لأن الأصول منهما متفقةٌ؛ ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما أصولُه خمسةٌ، وتقول في مثل: «جَعْفَر» من «الضرب». «ضَرْبَب»؛ لأن أصولَ الضرب أقل من أصول جعفر، ولا يجوز أن تبنيَ من «سفرجل» مثل «عنكبوت»؛ لأن الأصول من «عنكبوت» أربعة، ومن سرفجل خمسة، فأنت إذا بنيت منه مثل «عنكبوت» احتجت إلى حذف حرف من الأصل، فلا يصل إلى أن يكونَ مثلَهُ إلا بحذف حرف، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس. [انظر الممتع ٢/ ٧٣٤، ٧٣٥].

لبس أو ثقل؛ لرفض العرب ذلك في كلامِهم، وإن كلامَهم، وإن وُجِد في الأصلِ سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في انه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أقاتِل[1].

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغَ على وزنٍ ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرَنْبَث، فيقال: ضرنبب مع أنهم لم ينطقوا به، ولا محذور فيما قاله سيبويه؛ إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال: إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما؛ لعدم ثبوتهما في كلامهم[2].

* * *

---

(١) أصل «أوائل» ووائل ووزنه «فواعل» أما «أقاتل» فوزنه «أفاعل» والوزن هنا ليس على أصل «أوائل» وهو فواعل وإنما على وزن أوائل نفسها في صورتها الأخيرة، ولو وزن على الأصل لقيل: «قواتل».

(٢) للنحويين في هذا الباب ثلاثةُ مذاهب: منهم من ذهب انه لا يجوز شيء من ذلك، وأن ما يصنع من ذلك فإنما القصد به أن يبين أنه لو كان من كلام العرب، كيف يكون حكمه، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك جائز على كل حال، ومنهم من فصل، فقال: إن كانت العرب قد فعلت مثل ما فعلته من البناء، وكثر ذلك في كلامها واطرد، جاز لك ذلك، وإلا لم يجز.
فالذي منع، حجته أن في ذلك ارتجالاً للغة، الا ترى انه إذا بنى من الضرب مثل «جَعْفَر» فقال: «ضَرْبب» فقد أحدث لفظًا ليس من كلام العرب، والذي يجيز ذلك حجته أن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية سواء أكان اللفظ الأعجمي مثل بناء من أبنيتهم أو لم يكن نحو: «إبراهيم» ومرزنجوس [نبات] فقاس على ذلك إدخال هذه الأبنية المصنوعة في كلامهم، وإن لم تكن منه. [انظر تفصيل ذلك في الممتع ٢/ ٧٣١].

تطبيق

١ - إذا أردتَ أن تصوغَ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلتَ فيه «بَنْيَع وقَنْوَل» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين؛ لأنه يشترط إدغام المتقاربين الا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت قَوّل وبَيّع، فيلتبسان بمضعّفي قال وباع[1].

٢ - وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «قِنْفَخْر بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة»، قلت: قِنْوَلٌ وبِنْيَعٌ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذرًا من أن يلتبس بنحو عِلَّكْدَ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل قِنْفَخْرٍ وأدغم؟ ولا يجوز أن تصوغَ من نحو كَسَرَ وجَعَلَ على وزن جَحَنْفَل، فلا تقول: كَسَنْرَر ولا جَعَنْلَل، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن أدغمتَ التبس بنحو سفَرجَل، فيظن أنه خماسيّ الأصول.

٣ - وإذا قيل: كيف تبني من نحو ضرَّب مضعّف العين على زنة مُحَوِيّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت: مُضَرِّبِيّ لا مُضَرَبِيّ، وذلك أن لفظ مُحَوِيّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم: حَيَّي بثلاث ياءات، أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِيّ قبل النسب مُحَيِّي بثلاث ياءات، على وزن مُطرِّز، فللنسب إليه يلزَم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوِيًا، وحيث إن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع الذي هو مُضَرِّبِيّ نُطقَ به على حاله، أي على زنة مُحَوِيّ لو لم يحصل فيه تغيير.

---

(١) إذا أردت أن تصوغ من البيع على وزن افعوعل قلت ابييع، ومن القول: اقوّوّل ومن الرمي على وزن اطمأن: ارمَيَيَّ، ومن الغزو على وزنه اغدودن اغزوزى واغزوزو، وعلى وزن عنكبوت اغزووت ومن الرمي رميووت.

٤ – وإذا قيل: صُغ من «آءة» اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسْطار: اسم للخمر، قلت: مُسْتآة لا مُسْآة؛ لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله؛ إذ أصلُه مُسْتَطار، من «ط ي ر» ولو قدّر أنه من «س ط ر» لقيل: مُؤْواء.

٥ – وإذا قيل: كيف نَبْني من «وَأَيْت» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففًا مجموعًا جمع سلامة، مضافًا إلى ياء المتكلم؟.

قلت: فيه «أ وِ يّ» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة، وذلك أنك أولاً تبني من واي بزنة كوكب فتقول: «وَوْأَى» ثم يعلّ إعلال فتًى، فيقال: وَوْأى، فإذا خففتَ همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوَى» بزنة فتًى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أوَى، وجوّز بعضهم عدم القلب، فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أوَوْنَ كفَتَوْنَ، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أوَوْيَ، ثم تقلب الواو الثانية ياءً، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أوِيّ[1].

٦ – وإذا قيل: كيف تبني من «وايت» بزنة أبْلُم، وهو خوص المقْل؟.

قلت: فيه «أوْءٍ» بضم أوله، وذلك لأن أصله أوْؤُيٌ، ثم أعِلّ إعلال قاضٍ، فصار أوْءٍ.

٧ – وإذا قيل: صُغ من «أوَيْتَ» بزنة أبْلُم؟.

قلت: فيه «أوٍّ» أصله: «أوْوُيٌ» قلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغم المثلان، ثم أعِلّ إعلال قاض، فصار أوٍّ.

٨ – وإذا قيل: كيف تبني من «وأيْتُ» بزنة إوَزّة؟.

قلت: «إيئاة» بهمزة فياء فهمزة، وذلك لأن أصل إوزة: إوْزَزَة، فحينئذٍ يكون

---

(١) من المهموز بني من قرا على وزن دَحْرَج: قرْأى، والأصل: قرأأ، وعلى وزن «قِمَطْر»: قِرَايٌ، والأصل: قِرَأأ.

أصل إيئاة: إوْأيَة، بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهمزة مفتوحة، فياء مفتوحة، قلبت واوه ياءً؛ لوقوعها إثر كسرة، فصار إيْأيَة، ثم قلبت الياء الثانية ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها، فصار إيئاة كسِعلاة.

٩ – وإذا بنيت من «أوَيت» مثل إوزّة قلت: «إيّاة» بهمزة مكسورة فياء مشددة، وذلك لأن أصله إئْوَيَة. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياءً، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً وأدغمتا، وحينئذٍ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفًا؛ لتحركِها وانفتاح ما قبلها، فصار إيّاة.

١٠ – وإذا قيل: كيف تُبْني مِن قال وباع بزنة «عَنكبوت»؟.

قلت: بَيْعَعُوت وقَوْلَلُوت، لا بَنْيَعُوت وقَنْوَلُوت؛ لأن الصحيح أن النون لا تزاد ثانية ساكنة إلا بضَعْف.

١١ – وإذا قيل: كيف تبني من «بِعْتُ» على زنة اطمأن؟.

قلت: «ابْيَعَعّ» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.

١٢ – وإذا قيل: كيف تبني من قال على زنة «اغْدَوْدن» مبنيًا للمعلوم؟.

قلت: «اقْوَوّل» بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوبًا.

١٣ – وإذا قيل: كيف تبني من قال وباع بزنةِ «اغدوْدَن» مبنيًا للمجهول؟.

قلت: اقْوُووِل وابْيُويِع بلا إدغام وجوبًا؛ لأن الواو الثانية في اقْوُوْوِل، والواو في ابيويِع حرفا مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.

١٤ – وإذا قيل: كيف تبني من «قَوِيَ» بزنة «بيقور»، وهو اسم جمع البقرة؟.

قلت فيه: «قَيُوٌّ» بياء مشددة مضمومة، فواو مشددة، والأصل: «قَيْوُوْوٌ» قلبت الواو الأولى ياءً لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا،

ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعها طرفاً؛ لأن لذلك مواضع قد ذكرها، وليس هذا منها، ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبيوع؛ لأن العين لا تعلّ إذا كانت هي واللام حَرْفَيْ علة، سواء أعِلّت اللام كما في «قَوِي» أو لم تعلّ كما في «هَوِيَ»[1].

وعلى هذا القياس يكون التمرين.

* * *

(١) يبنى من قَوِيَ على وزن فَيْعَل: قَيًا والأصل قيوو، وعلى وزن فَيعل قيّ، والأصل قيوو.
وعلى وزن فَعُلان: قَوُوان، وقوّان وعلى وزن مفعول: مقووى.
ومن المعتل: حيى، بوزن فيعول: حَيْوِيّ، والأصل: حَيْوُي.
وبوزن فَيعَل: حيًا، والأصل: حَيْيَى وعلى وزن: فَعُلان: حَيُوان.
وفَعِلان: حَيِيان. وفَيْعَلان: حَيَّان.
ومن معتل الفاء: من الوعد على وزن فُعلول: وعدود، وأعدود.
وبوزن طومار أوعاد، ووزن أخريط إيعيد والأصل: أوعيد ومن اليمن على وزن بُهلول: يُمْنُون وبوزن أفعول: أوفون، والأصل: أيمون.

الوقف

١ - هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل، فالوقف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقت ثلاثة مقاصد: فيكون، لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

وهو إما اختياريّ (بالياء المثناة من تحت): أي قُصِدَ لذاته.

أو اضطراري عند قطع النفس.

أو اختباري (بالموحدة)، أي قُصد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو: «بِـمَ» و﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[1]، و﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[2] أو لا؟

والأول: إما استثباتي، وهو ما وقع في الاستثبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: مَنُو، وأَيُّونْ؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاريّ لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذكِر. وحينئذٍ فإن كانت الكلمة منونةً كسر التنوين، وتعينت الياء مدة، نحو أزَيدُنيه بضم الدال، وأزيدَنيه بفتحها، وازيدِنيه بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ، أو رايتُ زيدًا، أو مررت بزيدٍ، وإن لم تكن منونةً أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو أعُمَرُوه واعَمرُوه وأعمرَاه، وأحَذاميه، لمن قال: جاء عُمَرُ، ورأيتُ عُمَرَ، ومررت بحَذامِ.

وإما تذكُري وهو المقصود به تذكر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمَدَّة مجانسة لحركة آخرها، كـ «قالا، ويقولوا»، وفي الداري.

---

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام.

وإما ترنمي كالوقف في قول جرير[1] [الوافر]:

«أقلّي اللّومَ عاذِلَ والعتابَنْ»

وإما غير ذلك، وهو المقصود هنا[2].

---

(١) ديوان جرير ص ٦٤ والرواية: «أقلّي اللومَ عاذِل والعتابا» [الوافر].

(٢) قال السيوطي: إذا كان آخر الموقوف عليه متحركًا غير تاء التأنيث جاز في الوقف خمسةُ أمور:

أحدها: السكون، وهو الأصل في الوقف على المتحرك، وذكروا أنه لما كان الأصل لشيئين: أحدهما أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به؛ لأن الوقف هو الانتهاء، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكنًا.

والآخر: أن الوقف موضع استراحة؛ لأنه موضع يضعف فيه الصوت، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال، وهو السكون.

الثاني: الرَّوْمُ، وهو إخفاء الصوت بالحركة، أو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون، فتكون حالتُه متوسطةً بين الحركة والسكون، وتكون في الحركات كلِّها في المرفوع منونًا كان أو غير منون، وهو كجزء من الضمة، وفي المنصوب غير المنون، وفي المفتوح وفي المجرور بالكسر، وفي المكسور وهو كجزء من الكسرة.

الثالث: الإشمام، وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت، فهو لا يدرك إلا بالرؤية ، وليس للسمع فيه حظ، ولذلك لا يدركه الأعمى، ويدركه بالتعلم بأن يضم الشفتين وذكر النحويون أنه مختص بالضمة سواء كانت إعرابًا أم بناءً.

الرابع: التضعيف، ويقال فيه التثقيل تارة بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم الأول، وقال بعضهم: التضعيف: تشديد الحرفين في الوقف، نحو: هذا جَعْفَرّ، وقام الرجلّ ..

ولا يجوز ذلك في الهمز .. ولا في حرف لين ولا في تالي ساكن نحو: عمرو وبكر، ولا في منصوب منون؛ لأنه يوقف عليه في أشهر اللغات بإبدال ألف من تنوينه...

الخامس: النقل بأن تنقل حركةَ الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله ، نحو: مَرَرْتُ بِبكِر بكسر الكاف... وقال أبو علي: هذه الحركة لالتقاء الساكنين ... وقال المبرد والسيرافي: للدلالة على الحركة المحذوفة، ثم إن النقل لا يكون إلا إلى ساكن صحيح غير مضعف، وشرط المنقول منه أن يكون صحيحًا، وشرط النقل الا يؤدي إلى عدم النظير ويستثنى المهموز وشرط الحركة المنقولة الا تكون فتحة ويستثنى منه المهموز أيضًا.

٢ - والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال:

نَقلٌ وحَذْفٌ وإسكانٌ ويَتْبَعُهَا التـــ ـــضعيفُ والرَّوْمُ والإشْمَامُ والبَدَلُ

فيُبدَل تنوين الاسم بعد فتحه ألفًا، كرأيتُ زيدًا، وفتى، ونحو ويْهًا وإيهًا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا، ويُرَدُّ ما حُذِفَ لأجلِها في الوقف كما تقدّم، وشبّهُوا «إذن» بالمنوّن، فأبدلوا نونَها ألفًا في الوقف مطلقًا، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقًا، لشبهها بـ «أنْ» و«لَن»، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أُلْغِيَت، وبالنون إن أعْمِلت.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كـ «هذا زيدْ»، و«مررت بزيدْ»، ومطلقًا عند ربيعة، وأما الأزد فتقلبه واوًا بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيدُو، ومررت بزيدي، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلتُه، أي: مَدّته، بعد غير الفتح، نحو بهْ ولهْ، إلا في الضرورة كقول رُؤبة[1] [من الرجز]:

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤه كأن لَوْنَ أرضِهِ سَمَاؤُهُ

بخلاف نحو: بِـها ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ»[2].

أراد: بِـها، فحذف الألف، وسكّن الهاءَ، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

وإذا وُقف على المنقوص ثبتت ياؤه إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع نحو: وَفَى، تقول: هذا يفي، أو كان محذوفَ العين، كما إذا سميت باسم

= [انظر تفصيل ذلك في الهمع جـ ٦ ص ٢٠٧: ٢١٤].

(١) الشطران من الرجز بديوان رؤبة ص ٣ وروايتهما بالديوان:

وبلدٍ عامية أعماؤه كأن لون أرضه سماؤه

(٢) سمع ذلك في بعض طي، يريد «بها» ولم يسمع منه غير هذا لبعض العرب، فلا يتعدى فيوقف على (منها) و(عنها): (مَنه) و(عنه)، ويجعل ذلك قانونًا كليًا. [الارتشاف ١/ ٢٩].

الفاعل مِن: رأى، فإنك تقول: هذا مُرِي، إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافًا، وكان إذا كان منصوبًا منونًا نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾(١)، أو غير منوّن مقرونًا بأل، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾(٢)، فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح في المنوّن الحذف، نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وقرأ ابن كثير: «ومَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالِي»(٣)، وفي غير المنوّن يترجح الإثبات، كـ «هذا القاضي، ومررت بالمنادِي»، وقرأ الجمهور: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾(٤).

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو فاطمة، وعلى غيرِها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الرَّوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفيّ، ومنعه الفرّاءُ فيها، أو الإشمام وهو ضَمُّ الشفتين، والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت، ويختص بالمضموم، ولا يُدْركه إلا البصير؛ أو التضعيف، نحو هذا خالدّ، وهو يضربّ، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سَعْدِيَّة.

وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كرِشاء، ولا ياء كالراعي، ولا واوًا كيغزو، ولا ألفًا كيخشى، ولا واقعًا إثر سكون كزيد وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: «وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ»(٥)، بكسر الباء، وسكون الراء بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا غير

---

(١) سورة آل عمران ١٩٣.

(٢) سورة القيامة ٢٥.

(٣) سورة الرعد ١١.

(٤) الرعد ٩.

(٥) الآية ٣ من سورة العصر. وقراءة «بالصَّبِرْ» بنقل الحركة، عن أبي عمرو، وهذا كقوله:

أنا جرير وكنيتي أبو عمرِو ... أضرب بالسيف وسَعْدي في العَصِرْ =

متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وإلا تكون الحركة فتحة، وإلا يؤدِّي النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو جعفر؛ لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشدّ؛ لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيع، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا عِلْم؛ لأنه لا يوجد فِعَل بكسر فضم في العربية، والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[1]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: هذه رِدْءٌ، وإن أدى إلى عدم النظير، لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرِها.

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف: كثُمَّتْ وربَّتْ، أو في فعل: كقامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح: كأخْت وبِنْت، وجاز إبقاؤها على حالِها وقلبِها هاء، إن كان قبلها حركة كـ (ثَمَرَهْ وشَجَرَه)، أو ساكن معتل، كـ (صلاة ومسلمات)، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقًا أو تقديرًا، وفي اسمه كـ (مسلمات وأذرِعات وهيْهات)، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيَة كـ (قَلْقَلَة)، سمّى بها الفعل، ونحو أولاتْ، ومن الوقف بالإبدال قولهم: كيف الإخوهْ والأخواهْ، وقولهم: «دَفْنُ البناه من المكرماه»، وقُرِئ «هَيْهَاه»[2]. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾[3]، وقوله[4]:

= [مختصر شواذ القراءات ص ١٧٩]

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل.

(٢) المؤمنون ٣٦، وقرئت هيهات هيهات على أوجه مفتوحة غير منونة، ومكسورة غير منونة، ومكسورة منونة، ومفتوحة منونة، وقال أبو جعفر: يجوز الوقف بالهاء عند سيبويه والكسائي.. [انظر تفصيل ذلك في إعراب القرآن للنحاس].

(٣) الدخان ٤٣، «شجرت» رسمت بالتاء، ووقف عليها بالهاء: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب على الأصل في هاء التأنيث، ووقف الباقون تبعًا للرسم. [المهذب ٢/ ٢٢٧].

(٤) لأبي النجم، وهو من شواهد الهمع ٦/ ٢١٦.
وأوضح المسالك ص ٢٨٩، والشاهد مع ما قبله: =

كانت نفوسُ القومِ عندَ الغَلْصَمَتْ   وكادتِ الْحُرَّةُ أن تُدْعَى أمَتْ

ويُوقَف بهاء السكت جوازًا على الفعل المعلّ لامًا بحذف آخره، نحو لم يَغْزُه ولم تَرْمِه، ولم يَخْشَه، وتجب الهاء إنْ بقي على حرف واحد، نحو قِهْ، وعِهْ، وقال بعضُهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يَقِهْ، ولم يعِه، ورُدّ: بلَمْ اكْ، ومَنْ تَقْ، بدون هاء عند إرادة الوقف، ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو لِمَهْ، وعَمَّهْ. ويجب إنْ جرَّتْ باسم، نحو مَجِيءَ مَهْ، وعلى كلٍّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقًا، وأما قولُ حسان – رضي الله عنه – [1] [من الوافر]:

على ما قامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ   كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في تُرَابِ

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي:

حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مجيء: بِما جِئْتَ؟ ولكن الأجود الحذفُ.

وكذا يُوقَفُ بها على كل كلمة مبنية على حركة بناء لازمًا، وليست فعلاً

=

الله نجـــاك بكفـــي مســـلمت   من بعد مـا وبعـد مـا وبعـدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت   وكـادت الحـرة أن تـدعى أمـت

والشاهد قوله: غير الوقف: مسلمت بدلاً من مسلمة.

و«بعدمت» بدلاً من «بعدما» و«الغلصمت» بدلاً من «الغلصمة» و«أمت» بدلاً من «أمة» وهذا إبدال التاء من الهاء.

(1) الشطر الأول من شواهد الأشموني، وأتمّه العينيُّ كما ورد هنا، ثم ذكر أن القافية دالية ونهايته كخنزير تمرغ في رماد. والشاهد في إثبات الف ما الاستفهامية المجرور للضرورة. انظر الأشموني ٢/ ٥٢٠، ضرائر الشعر ص ٨٠، وتخليص الشواهد ص ٣١٢.

والبيت في ديوانه ص ٣٢٤: ففيم يقوم يشتمني لئيمُ

ولا شاهد فيه بهذه الرواية.

ماضيًا، نحو: هُوَ وهِيَ وياء المتكلم عند من فتحهن في الوصل، وكيفَ، وثَمَّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن، فلا تلحق اسم «لا» ولا المنادِي المضموم، ولا ما قُطِع لفظُه عن الإضافة، كـ «قبلُ» و«بعدُ»، ولا العددَ المركَّبَ كخمسةَ عشر؛ لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لعُروضِها عند المقتضى، وزوالها عند عدمِه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَهْ، قال حسان[1]:

إذا ما تَرَعْرَعَ فِينَا الغلامُ فَمَا إنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَهْ

وفي هِيَ: هِيَهْ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[2]، وفي كيفَ وثَمَّ: كيفَه، وثَمَّهْ. وفي غلاميَ وكتابيَ: غلامَيهْ، وكتابيَهْ، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[3]. والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمدٍ النَّبي الأميِّ وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

قال المؤلِّفُ - حَفِظَهُ اللهُ:

وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوال عام أحد عشر بعد ثلثمائة وألفٍ هجرية (١٣١١هـ)، على صاحبِها أفضلُ الصلاة وأزكى التحية.

* * *

(١) ديوان حسان ص ٣٩٧، والمزهر جـ ٢ ص ٤٩٢.

(٢) القارعة ١٠.

(٣) الحاقة ١٩، وقد ورد الشاهد «كِتَابِيَهْ» في الآيات ٢٥، ٢٩ من نفس السورة.

الفهارس

أولاً: الشواهد القرآنية

❊ ❊ ❊

ثانيًا الأحاديث النبوية

ثالثًا : الأمثال

❊ ❊ ❊

رابعًا: الشّعر

* * *

خامسًا : الأعلام من العلماء

١ - الأخفش (أبو الحسن)
٢ - الأشموني
٣ - بعضهم (من العلماء)
٤ - بعض العرب
٥ - ثعلب
٦ - الجمهور (من العلماء)
٧ - جميع الصرفيين
٨ - ابن الحاجب
٩ - الحريري
١٠ - حسين المرصفي
١١ - الخليل
١٢ - درة خليفة
١٣ - أبو زيد
١٤ - الرضى
١٥ - سيبويه
١٦ - السيرافي
١٧ - الشاطبي
١٨ - الصبّان
١٩ - عاصم
٢٠ - علي بن أبي طالب
٢١ - الفارسي
٢٢ - القاضي
٢٣ - الفراء
٢٤ - ابن كثير
٢٥ - الكسائي
٢٦ - الكفوي
٢٧ - ابن مالك
٢٨ - المبرد
٢٩ - معاذ بن مسلم الهراء
٣٠ - نافع
٣١ - ابن هشام ١١ هـ (الشيخ عبد الله)
٣٢ - ورش
٣٣ - يونس

خامسًا : الأعلام من العلماء

١ - الأخفش (أبو الحسن)
٢ - الأشموني
٣ - بعضهم (من العلماء)
٤ - بعض العرب
٥ - ثعلب
٦ - الجمهور (من العلماء)
٧ - جميع الصرفيين
٨ - ابن الحاجب
٩ - الحريري
١٠ - حسين المرصفي
١١ - الخليل
١٢ - درة خليفة
١٣ - أبو زيد
١٤ - الرضى
١٥ - سيبويه
١٦ - السيرافي
١٧ - الشاطبي
١٨ - الصبّان
١٩ - عاصم
٢٠ - علي بن أبي طالب
٢١ - الفارسي
٢٢ - القاضي
٢٣ - الفراء
٢٤ - ابن كثير
٢٥ - الكسائي
٢٦ - الكفوي
٢٧ - ابن مالك
٢٨ - المبرد
٢٩ - معاذ بن مسلم الهراء
٣٠ - نافع
٣١ - ابن هشام ١١ هـ (الشيخ عبد الله)
٣٢ - ورش
٣٣ - يونس

سادسًا : لغات القبائل والجماعات

١ - الأزد
٢ - أهل الكوفة
٣ - بنو أسد
٤ - البصريون
٥ - بعض العرب
٦ - بنو تميم: (التميميون)
٧ - الحجازيون
٨ - بنو دبير
٩ - ربيعة
١٠ - بنو سعد : (لغة سعدية)
١١ - بنو ضَبّة
١٢ - طيء
١٣ - عامرية (لغة)
١٤ - بنو فقعس
١٥ - بنو قيس
١٦ - قضاعة
١٧ - الكوفيون
١٨ - مصر (العاميون)
١٩ - بنو نجد (عامتهم)
٢٠ - لغة (غير محددة، أو منسوبة)

❊ ❊ ❊

سابعًا : المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب، ابن قتيبة، ضبطه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٨م.

٢- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس، مصر.

٣- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين العبلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٤- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق دكتور: زهير غازي زاهد - عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف، للسيوطي، دار الكتب العلمية ١٩٨٧م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - مكتبة الآداب بمصر، ابن هشام المصري.

٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.

٨- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت.

٩- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي - القاهرة، ١٩٧٦م.

١٠- التسهيل في النحو، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨م.

١١- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، بمصر.

١٢- تهذيب التوضيح، تأليف الأستاذ/ أحمد مصطفى المراغي، والأستاذ محمد سالم العلي، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر.

١٣- توضيح المقاصد والمسالك، شرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق الدكتور - عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، بمصر ١٩٧٩ م.

١٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، طبعة فيصل الحلبي.

١٥- الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصيري، تحقيق د/ عادل جمال سليمان، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

١٦- خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢ م.

١٧- دروس الصرف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، سنة ١٩٥٨ م.

١٨- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، والدكتور هاشم صالح الضامن، د/ حسين تورال -- مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧م.

١٩- ديوان الحماسة، أبو تمام، بشرح التبريزي، عالم الكتب، بيروت.

٢٠- ديوان جرير، مراجعة محمد الصاوي، مكتبة محمد حسين النوري، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت.

٢١- ديوان ذي الرمة، دار الحياة، بيروت.

٢٢- ديوان زهير، للإمام/ أبي العباس بن زيد الشيباني، ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٤ م.

٢٣- شرح الأشموني على الألفية، وعليه شرح العيني، مكتبة عيسى الحلبي، بمصر.

٢٤- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، طبعة إيران.
٢٥- شرح الأنموذج في النحو الأردبيلي، تحقيق د. حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، ١٩٩٠ م.
٢٦- شرح البردة للباجوري، ضبط الشيخ عبد الرحمن محمود، مكتبة الآداب، سنة ١٩٩١م.
٢٧- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، صححه محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
٢٨- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٨٠ م.
٢٩- شرح شافية ابن الحاجب، تاليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي تحقيق وشرح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥ م.
٣٠- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، لبنان ١٩٨٥م.
٣١- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، مكتبة الحلبي، بمصر ١٩٥٤ م.
٣٢- ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ م.
٣٣- علم الصرف، دراسة وصفية، محمد أبو الفتوح، دار المعارف، بمصر، ١٩٨٥ م.
٣٤- القوافي، أبو علي التنوخي، تحقيق د/ عوني عبد الرءوف، مكتبة الخانجي، بمصر، ١٩٧٨ م.
٣٥- الكشاف، الزمخشري، دار الفكر، بيروت.
٣٦- كشف الخفا ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل محمد العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨ م.
٣٧- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، ١٩٨٤ م.
٣٨- مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار النهضة، مصر، القاهرة، ١٩٧٥ م.
٣٩- مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٤٠- المدخل إلى علم اللغة الحديث، د/ محمد فهمي حجازي، دار الثقافة، بمصر.
٤١- المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بمصر، ١٩٨١ م.
٤٢- المراح، أحمد بن مسعود، ضمن مجموعة الصرف، نشر محمد علي صبيح.
٤٣- المزهر، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، مصر.
٤٤- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٥- معاهد التنصيص العباسي، محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧م.
٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام المصري، صححه محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، بمصر.
٤٧- مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعين زرزور – دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
٤٨- المفتاح في التصريف، صنفه عبد القاهر الجرجاني، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٧ م.

٤٩- **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد (الأصفهاني)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.
٥٠- **المفضليات**، المفضل الضبي، تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
٥١- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، وزارة الثقافة، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢ م.
٥٢- **المقصور والممدود**، الفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، بمصر، ١٩٧٧ م.
٥٣- **الممدود والمقصور**، للوشاء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بمصر، ١٩٧٩ م.
٥٤- **المنصف لابن جني**، شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة الحلبي، بمصر، ١٩٥٤ م.
٥٥- **المهذب في القراءات العشر**، الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧م.
٥٦- **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف، بمصر، سنة ١٩٨٧ م.
٥٧- **النوادر**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨١ م.
٥٨- **همع الهوامع**، للسيوطي، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
٥٩- **الوجيز في أحكام تلاوة الكتاب العزيز**، تأليف الدكتور علي محمد توفيق النحاس، راجعه الشيخ/ عامر السيد عثمان، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٧٥م.

❊ ❊ ❊

الفهرست

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع: ٤٧١٩ لسنة ٢٠٠٧م

الترقيم الدولي: I.S.B.N.: 977 - 241 - 831 - 2